



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف



UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion

السنة الجامعية: 2024/2023

الرقم التسلسلي:

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

واقع استعمال وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الدكتور:

ميرة محمد لمين

إعداد الطالبان:

❖ عمي أيمن

❖ طرودي زين الدين

لجنة المناقشة

الصفة	اسم ولقب الأستاذ
رئيساً	مشروم نوال
مشرفاً ومقرراً	ميرة محمد لمين
مناقشاً	مويسي وسام



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ^ص قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا

أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ﴿٨٥﴾

سورة الإسراء - الآية 85.

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء وتقييم واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب دراسة حالة، حيث تم في المقدمة الإحاطة النظرية لنشأة وماهية العمل المصرفي الإلكتروني بعرض أهم محطاته التاريخية وأيضاً لماهيته وأهم الأشكال والآليات والقواعد التي يقوم عليها وضوابط ممارسته، وكذلك سرد التطور التاريخي لوسائل الدفع وعوامل تطورها الإلكتروني، والغوص في المفاهيم والخصائص وكذا أنواع وسائل وقنوات وأنظمة الدفع الإلكتروني والأطراف المتعاملة فيه من خلال عرض موجز لملامح تجارب دولية عالمية وعربية وأيضاً مغربية رائدة في استعمال هذه الخدمات.

ومن خلال هذه الدراسة أيضاً تم عرض لواقع التجربة الجزائرية في استعمال وسائل الدفع الإلكترونية والإنجازات المحققة في هذا المجال، حيث تم في البداية عرض لواقع النظام المصرفي الجزائري ومراحل بناءه منذ الاستقلال والإصلاحات التشريعية والتنظيمية الطارئة عليه، ثم الوقوف على جهود الجزائر في تطبيقها لمشروع الصيرفة الإلكترونية من خلال تقديم شامل لواقع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال واستعراض مراحل تطورها وبيئتها التشريعية، وكانت بداية بإنشاء "شركة ABES" و "شبكة ATIM" وتحديث أنظمة التسوية والمقاصة وإطلاق "بطاقة ما بين البنوك CIB" وتثبيت الموزعات الآلية والنهائيات الإلكترونية، وفي سنة 2016 أطلقت بريد الجزائر أول خدماتها للدفع الإلكتروني من خلال "البطاقة الذهبية" بالإضافة إلى وضع تطبيقات هاتفية، ولقد توصلت الدراسة إلى أنّ الدفع الإلكتروني في الجزائر لا يزال بعيد كل البعد على المستوى المطلوب ولا تزال الخدمات المصرفية الإلكترونية تعاني من نقص كبير وضعف الإقبال عليها مقارنة مع التجارب العالمية والإقليمية.

الكلمات المفتاحية: أنترنت - نظام دفع إلكتروني - بطاقة بنكية - موزع آلي - شباك آلي - نهائي دفع إلكتروني -

بريد الجزائر - بطاقة ذهبية - تطبيق دفع إلكتروني.

Résumé

Cette étude avait pour objectif d'éclairer et d'évaluer la réalité de l'usage des moyens de paiement électronique en Algérie, Et pour atteindre l'objectif de l'étude on s'est appuyé sur l'approche descriptive et analytique en plus d'une étude de cas, où l'introduction théorique des origines et de la nature de la monétique a été présentée en introduction en présentant ses stations historiques les plus importantes ainsi que sa nature et les formes, mécanismes et règles les plus importants sur lesquels il se base et les contrôles de sa pratique, ainsi qu'une narration de l'évolution historique des moyens de paiement et des facteurs de leur développement électronique, en plongeant dans les concepts et les caractéristiques, ainsi que les caractéristiques. Les types de moyens, de canaux, de systèmes de paiement électronique et les acteurs qui y sont impliqués, à travers une brève présentation des caractéristiques des expériences pionnières internationales, arabes et marocaines dans l'utilisation de ces services.

A travers cette étude, la réalité de l'expérience algérienne dans l'utilisation des moyens de paiement électronique et les réalisations réalisées dans ce domaine a également été présentée. Dans un premier temps, la réalité du système bancaire algérien et les étapes de sa construction depuis l'indépendance et les législatives. Et les réformes réglementaires qui en découlent ont été présentées. Ensuite, les efforts de l'Algérie dans la mise en œuvre du projet de banque électronique ont été présentés à travers une présentation globale de la réalité du secteur des technologies de l'information et de la communication et un examen de ses étapes de développement et de son environnement législatif. La création de la « Société ABES » et du « Réseau SATIM », la modernisation des systèmes de règlement et de compensation, le lancement de la « Carte Interbancaire CIB », et l'installation de distributeurs automatiques et de terminaux électroniques, En 2016, la Poste algérienne a lancé ses premiers services de paiement électronique à travers la « Carte Gold », en plus de développer des applications téléphoniques. L'étude conclut que le paiement électronique en Algérie est encore loin du niveau requis et que les services bancaires électroniques souffrent encore d'un problème important. La pénurie et la faiblesse de la demande. Elle doit être comparée aux expériences mondiales et régionales.

Mots clés : Internet - système de paiement électronique - carte bancaire - distributeur automatique - guichet automatique - paiement électronique final - Algérie Poste - carte or - application de paiement électronique.

شكر وعرفان



﴿ رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن اعمل صالحا

ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ﴾ النمل- 19

بداية نشكر الله عز وجل على فضله لإتمام هذا العمل

نتقدم بكل عبارات الشكر والامتنان تقديرًا وعرفانًا بالجميل لأستاذنا الفاضل
والمشرف الدكتور

"ميرة محمد أمين"

الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته ودعمه وعلى تواضعه وصبره خلال فترة إشرافه
علينا.

وأشكر كذلك كافة الأساتذة الكرام الذين تلقينا على أيديهم مختلف مستويات العلم
والمعرفة.

وإلى كافة موظفي كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير





إهداء

أهدي عملي هذا وثمره جهدي إلى:

أمي ... منذ متى لم أنادي بهذا الاسم، ومن كأني ... فقد كانت شمس صباحي
اللهم صبحها بنعيم أهل الجنة ... ربي فاق اشتياقي لها سعة كونك هذا فأجمعني بها
في جنتك، اللهم نور عليها قبرها وآنسها في وحدتها عند وحشتها.

أي ... ما كان لمرور الأيام أن ينسيني موتك ... ومن كأني ... أنار الله قبرك كما
كنت نور قلبي وعمري كله رحمك الله وجعلك من أهل الجنة.

طبتما في نعيم الرحمان نزلا، اللهم أحسن إليهما وارحمهما وأغفر لهما وعافهما وأعفو
عنهما وأنر وحدتهما وأجعل قبرهما روضة من رياض الجنة يا أرحم الراحمين
إلى أخوتي وأخواني حفظهم الله بحفظه إلى كل أصدقائي وزملائي وفقهم الله

أُمن



إهداء

"قل اعلموا فسير الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

ما أسعدني أن أهدي عملي هذا إلى:

إلى من كلفه الله بالهبة والوقار ... إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من

أحمل اسمه بكل افتخار ... روح **والدي الثالي** - رحمه الله

إلى ملاكي في الحياة ومعنى الحب والحنان والتفاني ... إلى من كان دعائها سر نجاحي

وحنانها بلسم جراحي ... إلى من طال اشتياقي إليها **أمي الحبيبة** - رحمها الله

إلى عائلتي وجميع إخوتي كل واحد باسمه

إلى كل أصدقائي وزملائي ... حفظهم الله ورعاهم



زين الدين



قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
37	الشكل العام للشيك الإلكتروني	(01-1)
37	دورة استخدام الشيك الإلكتروني وإجراءاته	(02-1)
41	أطراف التعامل بأنظمة الدفع الإلكتروني والعلاقة بينهم	(03-1)
46	نمو الانترنت عالميا بين سنتي 1995 و 2010 / الوحدة: مليون مستخدم	(04-1)
49	البصمة الإلكترونية	(05-1)
81	نظام الدفع Pay-easy	(01-2)
82	الحصة السوقية لبنوك الهاتف في اليابان.	(02-2)
85	طريقة استخدام بطاقات الائتمان في اليابان.	(03-2)
86	آلية عمل البنوك الافتراضية	(04-2)
119	آلية عمل نظام ARTS	(01-3)
120	تطور نظام التسويات الإجمالية للقيم الكبيرة خلال الوقت الحقيقي "ARTS" خلال الفترة 2006 إلى 2015 (الوحدة: مليار دج).	(02-3)
126	مراحل عملية الدفع بواسطة البطاقات البنكية في الجزائر	(03-3)
129	أشكال البطاقات البنكية CIB في بنك الجزائر الجزائري	(04-3)
130	أشكال بطاقات ماستر كارد في بنك الجزائر الجزائري	(05-3)
130	أشكال بطاقات أمريكان إكسبرس في بنك الجزائر الجزائري	(06-3)
132	تطور عدد البطاقات النقدية الذهبية المتداولة	(07-3)
134	تطور مؤشرات الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر في الفترة (2020-2024)	(08-3)
137	أجهزة التحويل والدفع الإلكتروني حسب القطاعات والأنشطة التجارية في الجزائر	(09-3)
143	66 مليون عملية دفع إلكتروني	(10-3)
148	تطور عدد المشتركين في خدمة الانترنت في المغرب (2016-2022)	(11-3)
150	بنية نظام SRBM	(12-3)
152	بنية مجموعة نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك المغربية	(13-3)
154	الدول الإفريقية الرائدة، الناشئة وكذا حديثة العهد في الدفع الإلكتروني	(14-3)
156	تطور الصراف الآلي في المغرب في الفترة 2016-2024	(15-3)
157	طرفيات البيع الموزعة على الأنشطة التجارية في المغرب إلى غاية أوت 2021	(16-3)

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
19	تقدير التكلفة من خلال قنوات الصيرفة الالكترونية	(01-1)
57	المبادرات الرقمية لعدد من البنوك الكبرى في ماليزيا	(01-2)
58	حجم المعاملات بوسائل الدفع الالكترونية في ماليزيا 2010-2015	(02-2)
60	قيمة الصفقات المالية الالكترونية للفرد الواحد في ماليزيا بين سنة 2013 إلى سنة 2019	(03-2)
61	عدد البطاقات البنكية ومستخدمي النقود الالكترونية في ماليزيا	(04-2)
62	عدد المشتركين في الخدمات البنكية عبر الانترنت والخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول	(05-2)
64	مساهمة وسائل الدفع الإلكترونية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي % .	(06-2)
65	مساهمة نظام الدفع الالكتروني في الناتج المحلي الخام	(07-2)
68	مبالغ تحويلات المصارف عبر نظام التسوية الاجمالية الآنية للمدة (2010-2018)	(08-2)
70	تحويلات المصارف العراقية عبر نظام المقاصة الالكترونية للمدة (2010-2018)	(09-2)
72	تطور وسائل الدفع الالكترونية في مصرف بغداد للمدة (2010-2018)	(10-2)
73	تطور وسائل الدفع الالكترونية في مصرف الأهلي العراقي للمدة (2010 - 2018)	(11-2)
74	تطور وسائل الدفع الالكترونية في مصرف اشور الدولي للمدة (2010 - 2018)	(12-2)
79	تطور النظام الإلكتروني في اليابان.	(13-2)
83	بطاقات الدفع النقدية والائتمانية المتوافقة مع أجهزة الصراف الآلي في اليابان	(14-2)

109	عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر	(01-3)
120	تطور نظام التسويات الإجمالية للقيم الكبيرة خلال الوقت الحقيقي "ARTS" خلال الفترة 2006 إلى 2015 (الوحدة: مليار دج).	(02-3)
122	تطورات المعاملات باستخدام نظام المقاصة الإلكترونية (2007-2015)	(03-3)
123	المدفوعات المعالجة من خلال نظام المقاصة الإلكترونية سنة 2021	(04-3)
127	حجم إصدار بطاقة السحب CIB الكلاسيكية والذهبية	(05-3)
127	عدد بطاقة السحب CIB المجددة والمستبدلة	(06-3)
128	عدد بطاقة السحب CIB المتداولة	(07-3)
128	عدد البطاقات البيئية الفصل الأول لسنة 2021 بالجزائر	(08-3)
128	وضعية البطاقات لسنتي 2021-2022	(09-3)
132	تطور عدد البطاقات الذهبية في الجزائر	(10-3)
133	تطور عدد مكاتب البريد في الجزائر للفترة (2016-2024)	(11-3)
135	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي البيئية العاملة في الجزائر	(12-3)
136	تطور عدد نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر	(13-3)
142	العمليات عبر البطاقة البنكية للفترة (2016-2023)	(14-3)
144	تطور عدد معاملات الدفع في الجزائر	(15-3)
145	عدد معاملات الدفع الإلكتروني حسب الأنشطة	(16-3)
147	تطور عدد المشتركين في خدمة الانترنت في المغرب (2016-2022)	(17-3)
155	تطور عدد بطاقات الدفع الإلكتروني في المغرب	(18-3)
158	تطور عمليات الدفع الإلكتروني في المغرب في الفترة (2016-2024)	(19-3)

فهرس المحتويات

- ملخص
- شكر وعرفان
- إهداء

I قائمة الأشكال

II قائمة الجداول

IV قائمة المحتويات

1 مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري لوسائل الدفع الإلكترونية

9 تمهيد:

10 المبحث الأول: أساسيات عامة حول العمل المصرفي الإلكتروني

10 المطلب الأول: نشأة وتطور العمل المصرفي الإلكتروني

10 أولا/ نشأة العمل المصرفي الإلكتروني

12 ثانيا/ مراحل التطور التكنولوجي في العمل المصرفي

13 المطلب الثاني: مفهوم العمل المصرفي الإلكتروني، أشكاله وخصائصه

13 أولا/ تعريف العمل المصرفي الإلكتروني

15 ثانيا/ خصائص ومزايا العمل المصرفي الإلكتروني

17 المطلب الثالث: آليات وتنظيم العمل المصرفي الإلكتروني

17 أولا/ ضوابط ممارسة العمل المصرفي الإلكتروني

18 ثانيا/ متطلبات تقديم العمل المصرفي الإلكتروني

المبحث الثاني: خلفية تاريخية عن وسائل الدفع التقليدية 20

المطلب الأول: التطور التاريخي لوسائل الدفع التقليدية 20

المطلب الثاني: مفهوم وسائل الدفع التقليدية وأهم مكوناتها 22

أولا/ مفهوم وسائل الدفع التقليدية 22

ثانيا/ أشكال وأنواع وسائل الدفع التقليدية 23

المطلب الثالث: العوامل المؤدية إلى تطوير وسائل الدفع التقليدية 26

أولا/ تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية 26

ثانيا/ استخدام شبكة الانترنت في المجال المصرفي 27

ثالثا/ التوجه نحو التجارة الالكترونية 27

المبحث الثالث: ماهية وسائل الدفع الالكترونية وتطورها 28

المطلب الأول: تعريف ومفهوم وسائل الدفع الالكترونية (الأهمية والخصائص) 28

أولا/ تعريف ومفهوم وسائل الدفع الإلكترونية 28

ثانيا/ خصائص وسائل الدفع الإلكترونية 30

ثالثا/ أهمية وسائل الدفع الإلكترونية 31

المطلب الثاني: أنواع وأنظمة وسائل الدفع الالكترونية والأطراف المتعاملة فيها 32

أولا/ أنواع وسائل الدفع الإلكترونية 32

ثانيا/ أنظمة الدفع الإلكتروني: 39

ثالثا/ الأطراف الفاعلة في نظم الدفع الإلكتروني 40

المطلب الثالث: الوسائط الالكترونية المصرفية 42

أولا/ الهاتف المصرفي (Phone Banking) 42

ثانيا/ الصيرفة الالكترونية عبر الموبايل (الجوال المصرفي) 42

ثالثا/ الصيرفة عبر الأنترنت (Internet Banking) 43

43	رابعاً/ القابض
44	المبحث الرابع: تقييم وسائل الدفع الالكتروني وعوامل نجاحها
44	المطلب الأول: إيجابيات وسلبيات وسائل الدفع الالكترونية
46	المطلب الثاني: عوامل المساعدة على نجاح وسائل الدفع الالكترونية
46	أولاً/ نمو الانترنت
47	ثانياً/ تطورات تكنولوجيا المعلومات
47	ثالثاً/ المنظمات والمؤسسات المالية العالمية في مجال المدفوعات
47	رابعاً/ الاستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الأنترنت
48	المطلب الثالث: معوقات وسائل الدفع الالكترونية وطرق حمايتها
48	أولاً/ مخاطر ومشاكل وسائل الدفع الالكترونية
49	ثانياً/ وسائل الأمن وحماية وسائل الدفع الالكترونية
52	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الالكترونية

54	تمهيد:
55	المبحث الأول: وسائل الدفع الالكترونية في ماليزيا وأهميتها
55	المطلب الأول: تطور أنظمة الدفع الالكتروني في ماليزيا والتنظيمات القانونية لها
55	أولاً/ تطور نظام الدفع الالكتروني في ماليزيا
56	ثانياً/ التنظيمات القانونية للمعاملات الإلكترونية في ماليزيا
57	ثالثاً/ المبادرات الرقمية لعدد من البنوك الكبرى في ماليزيا
58	المطلب الثاني: واقع وسائل الدفع الالكترونية في ماليزيا من 2010-2019
59	أولاً/ أنواع أنظمة سداد التجزئة
61	ثانياً/ أنواع أدوات سداد التجزئة

62	ثالثا/ أنواع قنوات دفع التجزئة.....
63	المطلب الثالث: مساهمة وسائل الدفع في تكوين الناتج الإجمالي المحلي في ماليزيا 2010 – 2019.
66	المبحث الثاني: التجربة العراقية في استعمال وسائل الدفع الالكترونية
66	المطلب الأول: تطور أنظمة الدفع الالكتروني في العراق
66	أولا/ الوضع الحالي لأنظمة الدفع الإلكتروني في العراق.
66	ثانيا/ دور الدفع عبر الهاتف المحمول في العراق
67	ثالثا/ إنشاء الشركة الوطنية لنظم الدفع الإلكتروني في العراق
67	رابعا/ تحديات تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق.....
67	خامسا/ مستقبل أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق.
68	المطلب الثاني: نظام التسوية الاجمالية الفورية (RTGS) ونظام المقاصة الالكترونية (ACH).....
68	أولا/ نظام التسوية الاجمالية الفورية (RTGS) في البنك المركزي العراقي
69	ثانيا/ نظام المقاصة الالكترونية (ACH) في البنك المركزي العراقي.....
71	ثالثا/ نظام إيداع السندات الحكومية (GSRS).....
72	المطلب الثالث: واقع وسائل الدفع الالكترونية في المصارف التجارية العراقية الخاصة
72	أولا/ واقع وسائل الدفع الالكترونية في مصرف بغداد.....
73	ثانيا/ واقع وسائل الدفع الالكترونية في مصرف الأهلي العراقي.....
73	ثالثا/ واقع وسائل الدفع الالكترونية في مصرف أشور الدولي.....
75	المبحث الثالث: نظام الدفع الالكتروني في اليابان.....
75	المطلب الأول: تطور نظام التعامل المالي في اليابان
75	أولا/ مرحلة النقود: Money stage
76	ثانيا/ مرحلة إنشاء البنوك (الوسطاء الماليين) Financial Intermédiaires
76	ثالثا/ مرحلة نظام التحويلات Remittance System Stage.....

77	: The Central Bank	رابعاً/ البنك المركزي الياباني
78		المطلب الثاني: هيكل مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني في اليابان وتطوره.
78	: Banks	أولاً/ البنوك
79	 Growth Online Systems In Japan	ثانياً/ تطور النظام الإلكتروني في اليابان
80		المطلب الثالث: وسائل الدفع الإلكترونية في اليابان
80	: Internet Banks	أولاً/ بنوك الانترنت
81	 Mobile Banks	ثانياً/ بنوك الهواتف
82		ثالثاً/ أجهزة الصراف الآلي
84	 Credit Card	رابعاً/ بطاقات الائتمان
85	 Debit cards	خامساً/ بطاقات الخصم
86		المبحث الرابع: واقع وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الافتراضية (الإلكترونية)
86		المطلب الأول: ماهية البنوك الإلكترونية
89		المطلب الثاني: وضع وسائل الدفع الإلكترونية في بنك باي بل - بنك بايونير وبنك نتلر
89		أولاً/ وسائل الدفع الإلكترونية في بنك باي بل:
90	: Payoneer	ثانياً/ وسائل الدفع الإلكترونية في بنك بايونير -
91	: Neteller	ثالثاً/ وسائل الدفع الإلكترونية في بنك نلتر -
93		المطلب الثالث: تجربة بنك سكريل - بنك بايزا وبنك ويب موني في الدفع الإلكتروني
93	: Skrill	أولاً/ وسائل الدفع الإلكترونية في بنك سكريل
93		ثانياً/ وسائل الدفع الإلكترونية في بنك بايزا (payza) أو ألرت باي (Alertpay) سابقاً
94	: (Webmoney)	ثالثاً/ وسائل الدفع الإلكترونية في بنك ويب موني (Webmoney) :
95		خلاصة الفصل:

الفصل الثالث: واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

97	تمهيد:
98	المبحث الأول: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري
98	المطلب الأول: مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري
98	أولا/ الاجراءات الطارئة بعد الاستقلال
99	ثانيا/ تأميم البنوك الأجنبية
99	ثالثا/ مرحلة ما بعد التأميم
100	المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري خلال مرحلة الانفتاح والتحرير المالي والمصرفي
103	المطلب الثالث: النظام المصرفي الجزائري مع قانون النقد والقرض 10/90
103	أولا/ مضمون قانون النقد والقرض 10-90
105	ثانيا/ هيكل الجهاز المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض
106	ثالثا/ أهم الإصلاحات في النظام المصرفي الجزائري بعد قانون 10-90
107	المبحث الثاني: مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر
107	المطلب الأول: واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المنظومة البنكية في الجزائر
111	المطلب الثاني: تطور الصيرفة الالكترونية في الجزائر وبيئتها التشريعية
111	أولا/ تطورات الصيرفة الالكترونية في الجزائر
112	ثانيا/ البيئة التشريعية اللازمة للمعاملات الإلكترونية
115	المطلب الثالث: الهياكل التي استحدثتها الدولة الجزائرية لاعتماد الصيرفة الالكترونية
115	أولا/ الجزائر الخدمات الصيرفة الإلكترونية AEBS:
116	ثانيا/ شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM):
117	ثالثا/ مركز معالجة النقدية بين المصارف الجزائرية
	رابعا/ الشبكة النقدية الالكترونية بين المصارف الجزائرية Réseau Monétique Interbancaire
117	RMI.

المبحث الثالث: واقع أنظمة، وسائل وتطبيقات الدفع الالكترونية في الجزائر.....118

- المطلب الأول: عصنة وتحديث أنظمة الدفع الالكترونية في الجزائر 118
- أولا/ نظام التسوية الإجمالية الفورية (ARTS) 118
- ثانيا/ نظام المقاصة الإلكترونية (ATCI) 121
- المطلب الثاني: تطور وسائل وأجهزة وتطبيقات الدفع الالكترونية في الجزائر 124
- أولا/ وسائل الدفع الالكتروني في البنوك الجزائرية 124
- ثانيا/ وسائل الدفع الالكتروني في بريد الجزائر 131
- ثالثا/ أجهزة وقنوات الدفع الإلكتروني في الجزائر 134
- رابعا/ الدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال في الجزائر 138
- المطلب الثالث: حجم عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر 142
- أولا/ حجم المعاملات الالكترونية بواسطة البطاقات البنكية 142
- ثانيا/ عمليات الدفع عبر الخط 143
- ثالثا/ حجم المعاملات الالكترونية بواسطة البطاقات البنكية والبطاقات البريدية "البطاقة الذهبية" 144
- رابعا/ عدد معاملات الدفع الالكتروني حسب الأنشطة 145

المبحث الرابع: التجربة المغربية في استعمال وسائل الدفع الإلكتروني.....146

- المطلب الأول: البنية التحتية وتجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المملكة المغربية 146
- المطلب الثاني: أنظمة الدفع الإلكتروني في المملكة المغربية 149
- أولا/ نظام التسوية الإجمالي المغربي SRBM 149
- ثانيا/ نظام المقاصة الالكترونية المغربية SIMT: 151
- المطلب الثالث: واقع استخدام وسائل الدفع الالكتروني في المملكة المغربية 154
- أولا/ تشخيص واقع الدفع باستخدام البطاقات البنكية في المغرب 154
- ثانيا/ تشخيص واقع الدفع بالهاتف النقال في المغرب 156

156		ثالثا/ تشخيص واقع الصرافات الآلية
157		رابعا/ تشخيص واقع طرفيات البيع
158		خامسا/ تشخيص واقع عمليات الدفع الالكترونية
159		خلاصة الفصل
162		خاتمة عامة
162		أولا/ اختبار فرضيات الدراسة
163		ثانيا/ نتائج الدراسة
164		ثالثا/ توصيات الدراسة
165		رابعا/ آفاق الدراسة
167		قائمة المصادر والمراجع

مقدمة



اعتمد الإنسان منذ العصور القديمة على المقايضة كنظام دفع في معاملاته المالية ومبادلاته التجارية والخدمات وكذا تسديد الديون، ثم تطورت إلى معادن ثم مسكوكات إلى أن ظهرت النقود الورقية، وبعدها تعددت أشكال الدفع من كتابة العقود وشيكات المصرفية وسندات الرهن والتحويلات المالية... إلخ، لكن تراجع فعالية كل هذه الوسائل نتيجة لانعدام الأمن والحماية وارتفاع التكلفة، كان لا بد من إعادة النظر وتطويرها.

ونتيجة المتغيرات والتطورات والابتكارات التكنولوجية الحديثة التي حصلت على الصعيد الدولي أهمها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومع ظهور الهواتف الذكية وتوسع استخدام شبكات الهاتف النقال الموصولة بشبكة الأنترنت التي تعتبر من أهم سمات العصر الحديث، فرضت تغيرات جوهرية في مختلف القطاعات والمجالات والتي أدت بدورها إلى تغيير طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي بتسخيرها لتقنيات حديثة تمنح الأفراد خيارات جديدة وتختصر الوقت والجهد وتقلل من التكلفة، ولعل أهم اتجاه أنتجه هذا التطور هو التحول من استعمال وسائل الدفع التقليدية إلى الاعتماد على وسائل الدفع الالكترونية لما تتميز به من سمات وخصائص تواكب بها الثورة التكنولوجية الحاصلة وكذا استخدام تقنيات المعلومات وتطبيق أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية من أجل تنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها واستحداث خدمات جديدة وكذلك زيادة انتشار الخدمات المصرفية فضلاً على ذلك زيادة كفاءة وفعالية العمل المصرفي وزيادة أرباحها، أدت كل هذه الامتيازات إلى تسارع الكثير من الدول إلى تغيير مسار العمل المصرفي لديها وتبني خدمات الدفع الإلكتروني.

فتمددت وتنوعت أساليب وآليات الدول في التوجه والتحول نحو الصيرفة الإلكترونية واستعمال الدفع الإلكتروني في نشاطها المصرفي، بإنشاء بنية تحتية جيدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والاستفادة من ابتكاراتها وإحداث منصات رقمية لتهيئة أرضية رقمية للقيام بمختلف المعاملات المالية والمصرفية، وكذا التوجه لاستخدام النقود الالكترونية والصيرفة عبر الهاتف المحمول والأنترنت، والاعتماد على الشيكات والبطاقات الائتمانية المختلفة وطرح عدة أنظمة بنكية داخلية وخارجية، على غرار تجهيزات البيئة التشريعية والقانونية لكل هذه المعاملات.

والجزائر كغيرها من الدول حاولت مسايرة إفرازات الثورة التقنية والتكنولوجية الحاصلة في مجال الأنشطة المصرفية، وبالخصوص في استخدام الدفع الإلكتروني، حيث عرف القطاع المصرفي عدة إصلاحات لتحسينه وتماشيه بما يتوافق وسلم التطور العالمي، بدءاً من البنية التحتية لقطاع المعلومات والاتصال وشبكة الأنترنت وصولاً إلى الخدمات وآلية عمل البنوك من خلال استخدام تقنيات المعلومات وتطبيق أنظمة لتعجيل تسوية المدفوعات، وتبنيها لوسائل الدفع الإلكتروني بإطلاق البطاقات البنكية وتثبيت الصرافات الآلية والنهائيات الإلكترونية لتسهيل معاملات الدفع التجارية وكذا التحويلات المالية، إضافة إلى انضمام بريد الجزائر بطرحها لحملة من المشاريع أهمها البطاقة الذهبية ناهيك عن التطبيقات الهاتفية، كل هذا

من أجل مواكبة التطور الحاصل في هذا المجال وتلبية رغبات واحتياجات مختلف فئات المجتمع محاولة بهذا تطوير خدماتها المصرفية، لكن موضوع الصيرفة الإلكترونية وخاصة مشروع الدفع الإلكتروني بالجزائر يواجه العديد من العراقيل والصعوبات التي تحول دون السير الحسن لهذا القطاع.

أولاً/ إشكالية الدراسة:

انطلاقاً مما سبق ذكره فإن إشكالية دراستنا تتمحور حول التساؤل الرئيسي الآتي:

ما واقع استعمال وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر ؟ وما هي آفاق تطويرها ؟

ثانياً/ الأسئلة الفرعية:

ولإجابة على هذا التساؤل الجوهرى وجب التعرّيج على إجابة الأسئلة التالية:

1. ما المقصود بالدفع الإلكتروني؟ وفيما تتمثل وسائله ؟ وما هي عوامل نشأته ؟
2. ما هي وضعية قطاع المعلومات والاتصال في الجزائر ؟
3. ما هي منهجية واستراتيجية الجزائر للنهوض وتحديث قطاعها المالي والمصرفي بما يتناسب مع التطور العالمي ؟
4. ما هي المؤسسات المسؤولة عن طرح وتوفير وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر ؟
5. ما المستوى التي وصلت إليه الجزائر في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية مقارنة مع المستوى العالمي والإقليمي ؟

ثالثاً/ فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات فرعية حول موضوع البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي تسعى الدراسة اختبارها على النحو التالي:

1. يعتبر الدفع الإلكتروني من إفرازات التكنولوجيا المالية نتيجة الثورة الصناعية المصرفية واستخدام وسائله يعتمد بشكل كلي على التقنيات والأجهزة الحديثة وعلى شبكة الانترنت.
2. تمتلك الجزائر بنية تحتية وتجهيزات ومؤشرات جيدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
3. هناك انتشار واسع وتنوع كبير لمختلف وسائل الدفع الإلكترونية في المنظومة المصرفية الجزائرية.
4. عجز البنوك الجزائرية عن إرساء قواعد الدفع الإلكتروني وفشل مشاريع تطوير وتحديث قطاعها المصرفي بما يتناسب مع مستجدات العمل المصرفي الرقمي الحاصل في العالم.

رابعاً/ أهمية الدراسة:

تبرز قيمة هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعاً يواكب التغيرات المستجدة في فلسفة العمل المصرفي وتأثره بالإفرازات التكنولوجية الذي أدت بدورها إلى تزايد التوجهات الدولية نحو رقمنة كافة المجالات لا سيما صناعة الدفع لتعزيز وتطوير الخدمات والمعاملات المالية والبنكية الرقمية، فقد باتت صناعة نظام دفع رقمي أمراً واقعاً في الحياة المصرفية وتتجلى هذه الأهمية فيما يلي:

✓ الاندثار التدريجي وتهميش وسائل الدفع الكلاسيكية لعدم مسايرتها لمتطلبات المتعاملين في ظل التقدم التكنولوجي الحاصل.

✓ إيضاح مزايا وسائل الدفع الإلكتروني بتعزيز الأمن وسلامة الأموال وكذا الأفراد وبذلك يتم استبعاد السرقة والضياع والتزوير وأيضاً ضمان الدقة العالية وتوفيرها للوقت والجهد لسرعتها في تسيير الأموال سواء للزبائن أو الشركات أو البنوك.

✓ يعتبر نظام الدفع المتطور جزء مهم وعنصر حيوي من البنية التحتية المالية والمصرفية للاقتصاد.

✓ إبراز الثورة التكنولوجية التي يعيشها العالم في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة في القطاع المالي والمصرفي.

✓ تبيان واقع أنظمة ووسائل وكذا قنوات وتطبيقات وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر.

✓ بيان مكانة التقنيات والوسائل والأنظمة الالكترونية للدفع اقتصادياً واجتماعياً.

خامساً/ أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف نوضحها كما يلي:

- ❖ تقديم إطار نظري حول العمل المصرفي الإلكتروني.
- ❖ الامام بمختلف مفاهيم الدفع الالكتروني وتوضيح أهميته من خلال التعريف بمزاياه.
- ❖ الاستفادة من تجارب دولية رائدة في مجال العمل المصرفي الالكتروني والدفع الرقمي بالخصوص.
- ❖ عرض للنظام المصرفي الجزائري من خلال الأطر القانونية والشرعية له وأهم الاصلاحات التي طرأت عليه.
- ❖ إعطاء صورة حول واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر.
- ❖ تسليط الضوء على التطورات الحاصلة في المجال المصرفي الجزائري والوقوف على واقع استعمال وسائل الدفع الالكترونية وتقييمها.
- ❖ معرفة الوسائل التي تعتمد عليها الجزائر في مجال الدفع الالكتروني.
- ❖ عرض تجربة بريد الجزائر في مجال الدفع الإلكتروني.

سادسا/ أسباب اختيار الموضوع: يرجع اختيارنا هذا الموضوع للأسباب التالية:

- الرغبة الجارحة في دراسة موضوع يمس القطاع المصرفي الذي بدورها يمس الاقتصاد.
- النجاح العام لوسائل الدفع الإلكتروني عبر مختلف أنحاء العالم.
- بروز العمل المصرفي الإلكتروني وخاصة التوجه الكبير نحو نظام الدفع الإلكتروني وتفضيله كبديل للإتمام المعاملات المالية ومختلف عمليات الدفع والتحويلات.
- اليقين بأهمية العمل المصرفي الإلكتروني وما له من إيجابيات ومزايا اقتصادية أهمها التخفيف من أزمات السيولة خاصة التي تعيشها الجزائر وبالاكتفاء على الدفع الرقمي وتحويلات الإلكترونيات يمكن الاستغناء عن النقود السائلة.

سابعا/ منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة ومعالجة جميع جوانب الدراسة تم اتباع **المنهج الوصفي التحليلي** في انجاز هذا البحث كمنهجية مناسبة لموضوع الدراسة، وذلك من خلال عرض إحاطة نظرية لظاهرة العمل المصرفي الإلكتروني بسرد تاريخ نشأته وتطوره والمفاهيم المرتبطة به وكذا عرض مفاهيم وخصائص وسائل الدفع الإلكتروني والوقوف على أهم أدواتها، وكذا تحليل وتقييم واقع استعمال وسائل الدفع الإلكتروني وتطورها عالمياً، إقليمياً ومحلياً بإيراد وتحليل الأرقام والاحصائيات، كما اعتمدنا على أسلوب دراسة حالة.

ثامنا/ حدود الدراسة: من أجل الوصول للأهداف المرجوة في هذه الدراسة تم تحديد الأبعاد المكانية والزمانية فيما يلي:

❖ **الحد المكاني:** بالنسبة لدراسة "واقع استعمال وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر وآفاق تطويرها"، تم التركيز على مؤسستان رائدتان في هذا المجال هما البنوك الجزائرية وبريد الجزائر.

❖ **الحد الزمني:** تم تحديد المدى الزمني لهذه الدراسة ابتداءً من فترة 2006 إلى يومنا هذا والتي تم فيها تطبيق وظهور العمل المصرفي الإلكتروني في الجزائر وهذا لحاجة الدراسة إلى احصائيات ومعلومات ذات العلاقة بموضوع "واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر" بالاعتماد على نسب واحصائيات رقمية، كما استعنا بفترات خارج هذه الفترة وذلك من أجل الإحاطة بوضع النظام المصرفي خلال فترة الاستقلال.

تاسعا/ الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع "واقع استعمال وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر وآفاق تطويرها" ومن بين هذه الدراسات نذكر ما يلي:

1/ الدراسة الأولى: لطالبان بونفلة غلام ومواكية عيدة بعنوان "واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر-دراسة حالة البنوك الجزائرية-، وهي مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص علوم التسيير بجامعة 08 ماي 1945، قالة¹.

تمثلت إشكالية الدراسة في البحث عن "ما هو واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر؟"، وهذا بهدف محاولة الإلمام بمختلف وسائل الدفع الحديثة وآليات عملها والبحث عن أهم الأسباب التي أخرجت تحديث وعصرنة نظام الدفع في الجزائر، وأيضا تقييم استعمال وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر وإعطاء نظرة على الجهاز البنكي الجزائري في مجال الدفع الإلكتروني.

من أجل دراسة إشكالية البحث ومحاولة اختبار الفرضيات المبسطة لها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من أجل اختبار الفرضية وهذا باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات وكذلك من أجل الانتقال من العام إلى الخاص، وكذلك المنهج التاريخي من خلال جمع الإحصائيات حول ظاهرة الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن الجزائر كغيرها من الدول المعمورة خطت خطوات جبارة في هذا المجال وهذا من خلال إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال والرقمنة في مجال الدفع الإلكتروني والمعاملات المصرفية بصفة عامة حيث بات لزاما على مختلف المؤسسات المالية الجزائرية أن تواكب مختلف التغيرات الحاصلة في الوقت الراهن وهذا نظرا للتحديات التي فرضتها البيئة الرقمية وفي ظل الميزة التنافسية التي فرضتها شركات متعددة الجنسيات وحركة رؤوس الأموال حيث أضحى استخدام تقنيات الحديثة خيار استراتيجي لا بديل عنه.

2/ الدراسة الثانية: لطالبة العروسي عمامرة بعنوان "وسائل الدفع الالكترونية بين الواقع والمأمول -دراسة حالة الجزائر"، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الإسلامية، تخصص المعاملات المالية المعاصرة، معهد العلوم الإسلامية، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2021/2020².

تمثلت إشكالية الدراسة في "ما هو واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر وما هي آفاقها المستقبلية؟"، وهذا بهدف الوقوف على حقيقة وسائل الدفع الالكترونية وآلية عملها، والوقوف أيضا على مزاياها والمخاطر التي تفرزها ومعرفة آفاق استعمالها في الجزائر ومتطلبات تفعيلها إضافة إلى اقتراح بعض الحلول المساعدة على ذلك.

¹ -بونفلة غلام؛ مواكية عيدة: واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر -دراسة حالة البنوك الجزائرية، مذكرة ماستر، تخصص المقاولاتية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالة، 2020-2021.

² -العروسي عمامرة: وسائل الدفع الالكترونية بين الواقع والمأمول -دراسة حالة الجزائر، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الإسلامية، تخصص المعاملات المالية المعاصرة، معهد العلوم الإسلامية، قسم الشريعة، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2021/2020.

من أجل دراسة إشكالية البحث ومحاولة اختبار الفرضيات المبسطة لها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كونه يتلاءم مع الجانب النظري للدراسة، كما اعتمد على أسلوب دراسة حالة.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج النظرية والتطبيقية تمثلت أبرزها أن البيئة الاجتماعية والثقافية في الجزائر تشكل تحدياً للبنوك من أجل توعية وإقناع العملاء بجدوى استخدام النقود الالكترونية وبالتالي ثقافة بنكية جديدة، وأن عدم اعتماد التجارة الالكترونية تشكل أكبر عائق لنجاح وسائل الدفع الالكترونية، وفي العموم لا يزال النظام المصرفي الجزائري بعيد نوعاً ما عن واقع وسائل الدفع الالكترونية في الدول المتقدمة وحتى بعض الدول العربية بالرغم من الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع.

3/ الدراسة الثالثة: لطالب نايب حبيب بعنوان "واقع وسائل الدفع الإلكترونية البنكية في الجزائر -دراسة حالة مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** مستغانم"، مذكرة ماستر أكاديمي، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي ونقدي، كلية علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018-2019¹.

تمثلت إشكالية الدراسة في "ما هو واقع وسائل الدفع الإلكترونية البنكية في الجزائر"، وهذا بهدف محاولة التعرف على واقع استخدام وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية، والوقوف على الآثار الايجابية والسلبية لها.

من أجل دراسة إشكالية البحث ومحاولة اختبار الفرضيات المبسطة لها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، أما المنهج التحليلي فتم الاعتماد عليه في الدراسة الميدانية.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت في أن نظام الدفع الالكتروني لا يرقى إلى المستوى المطلوب مقارنة بدول أخرى وهذا بالنظر إلى عدد وحجم عمليات الدفع الالكتروني وأنّ عملية تطبيق هذه الوسائل في المصارف الجزائرية لا تواكب التطورات الراهنة في ظلّ الانفتاح الاقتصادي.

التعقيب على الدراسات السابقة: إن ما تشابه فيه هذه الدراسات مع الدراسة محل الانجاز، يتمحور حول التأخر التي تعاني منه الجزائر في مجال الدفع الالكتروني رغم الجهود المبذولة لتحديث نظامها المصرفي إلا أنه يعاني الكثير من النقائص.

¹ - نايب حبيب: واقع وسائل الدفع الإلكترونية البنكية في الجزائر -دراسة حالة مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** مستغانم"، مذكرة ماستر أكاديمي، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي ونقدي، كلية علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018-2019.

عاشرا/ تصميم الدراسة:

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول نوضحها فيما يلي:

الفصل الأول: جاء تحت عنوان "الإطار النظري لوسائل الدفع الإلكترونية"، تم فيه عرض نظري شامل حول العمل المصرفي الإلكتروني من خلال ماهيته ونشأته وشرح مفاهيم الدفع الإلكتروني والأدوات التي يقوم عليها، حيث تم تقسيم الفصل إلى أربع مباحث كما يلي:

- ❖ **المبحث الأول:** أساسيات عامة حول العمل المصرفي الإلكتروني.
- ❖ **المبحث الثاني:** خلفية تاريخية عن وسائل الدفع التقليدية.
- ❖ **المبحث الثالث:** ماهية وسائل الدفع الإلكترونية وتطورها.
- ❖ **المبحث الرابع:** تقييم وسائل الدفع الإلكتروني وعوامل نجاحها.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان "تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية"، تم فيه عرض لملامح التجربة اليابانية والماليزية والعراقية في مجال العمل المصرفي الإلكتروني واعتماد الدفع الإلكتروني في معاملاتها المالية، إضافة للتطرق لظاهرة "البنوك الافتراضية" المنتشرة حاليا، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث كما يلي:

- ❖ **المبحث الأول:** وسائل الدفع الإلكترونية في ماليزيا وأهميتها
- ❖ **المبحث الثاني:** التجربة العراقية في استعمال وسائل الدفع الإلكترونية
- ❖ **المبحث الثالث:** نظام الدفع الإلكتروني في اليابان.
- ❖ **المبحث الرابع:** واقع وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الافتراضية (الإلكترونية).

الفصل الثالث: جاء تحت عنوان "واقع استعمال وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر وآفاق تطويرها"، تم فيه بداية عرض للإطار المصرفي الجزائري وأهم الإصلاحات التي طرأت عليه، وتسليط الضوء على انطلاقة مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر ثم عرض شامل لواقع وتطور الانظمة والوسائل وكذا قنوات وتطبيقات الدفع الإلكتروني وتقييمها، إضافة إلى عرض ملامح التجربة المغربية في مجال الدفع الإلكتروني ومقارنتها مع التجربة الجزائرية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ❖ **المبحث الأول:** لمحة عن النظام المصرفي الجزائري؛
- ❖ **المبحث الثاني:** تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر؛
- ❖ **المبحث الثالث:** واقع أنظمة، وسائل وتطبيقات الدفع الإلكتروني في الجزائر؛
- ❖ **المبحث الرابع:** التجربة المغربية في استعمال وسائل الدفع الإلكتروني.

الفصل الأول

الإطار النظري لوسائل الدفع الإلكترونية



تمهيد:

بعدها ظهرت المتغيرات الحديثة طرأت على المستوى العالمي وأهمها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تعتبر من أهم مميزات هذا العصر، حيث طال تأثيرها على مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات التي امتد إليه هذا التطور، مما حتم عليها تبني استراتيجية لتطوير بنيتها، إذ مع تزايد عمليات التجارة الإلكترونية أصبح الاحتياج كبير لنوعية جديدة من البنوك غير التقليدية تتجاوز نمط الأداء الاعتيادي التقليدي، لأنها أصبحت غير مقيدة مكانياً وزمنياً.

كما أثرت مؤشرات النهضة الاقتصادية على وسائل الدفع الإلكترونية حيث ساعدت على وضع حد للعراقيل التي تعاني منها وسائل الدفع التقليدية، نتيجة لتنامي المتزايد لشبكة الأنترنت وانتشارها وبالإضافة إلى الإبداع التكنولوجي، وهذا ما جعل البنوك في مختلف دول العالم تدرك بأنه لتطوير وتحديث وسائل الدفع أولوية هامة في عصر يتطلب السرعة في سير مختلف المعاملات كحل بديل عن وسائل الدفع التقليدية، التي تتطلب وقتاً وتكلفة أكبر لإتمام مثل هذه المعاملات. ومن أجل التعرف والإحاطة بجميع جوانب وسائل وأنظمة الدفع الإلكتروني، العمل المصرفي الإلكتروني، الوسائل التقليدية للدفع ماهيتها وأشكالها والعوامل المؤدية إلى تطويرها، وكذا ماهية وسائل الدفع الإلكترونية، ماهيتها، خصائصها، أهميتها، عوامل نجاحها وسبل حمايتها، قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث نوضحها كما يلي:

❖ المبحث الأول: أساسيات عامة حول العمل المصرفي الإلكتروني.

❖ المبحث الثاني: خلفية تاريخية عن وسائل الدفع التقليدية.

❖ المبحث الثالث: ماهية وسائل الدفع الإلكترونية وتطورها.

❖ المبحث الرابع: تقييم وسائل الدفع الإلكتروني وعوامل نجاحها.

المبحث الأول: أساسيات عامة حول العمل المصرفي الإلكتروني

يعالج هذا المبحث مدخلاً للعمل المصرفي الإلكتروني، حيث يتبين فيه نشأة وتطور العمل المصرفي الإلكتروني، ثم نعرض فيه إلى مفهوم العمل المصرفي الإلكتروني بشرح لأهم الخصائص والمزايا، وأخيراً سنتطرق فيه إلى آليات وتنظيم العمل المصرفي الإلكتروني.

المطلب الأول: نشأة وتطور العمل المصرفي الإلكتروني

يشهد العالم اليوم واقعاً جديداً يتميز بالديناميكية والسرعة نتيجة للتطورات التي مر بها ولاسيما ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أدت بدورها إلى تطور العمل المصرفي، حيث زاد الاهتمام في اعتماد العوامة التكنولوجية واتباع التقنيات الإلكترونية والسجلات الرقمية في المعاملات المصرفية، وسيحدد في هذا الجانب مراحل تطور العمل المصرفي الإلكتروني بدءاً بالنشأة والتطور وصولاً إلى انتشار المصارف الإلكترونية.

أولاً/ نشأة العمل المصرفي الإلكتروني:

إن الأدبيات المتخصصة بالصيرفة الإلكترونية لم تحدد بدقة نشأة العمل المصرفي الإلكتروني، إلا أنها رصدت بعض مظاهر التطور في الصيرفة الإلكترونية حسب التسلسل الزمني على النحو التالي:

ظهرت الصيرفة الإلكترونية بظهور النقد الإلكتروني، حيث تزاج النقد الإلكتروني بتقنيات المعلومات، غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني ظهر بفرنسا، فمثلاً تم استخدام بطاقة كرتونية في الهاتف وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم استخدام البطاقة المعدنية، التي تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد، ومع ذلك كان لابد من الانتظار حتى الخمسينيات من القرن الماضي حتى يشهد العالم تحولاً في هذه البطاقات حيث طرحت شركة **EXPRESS AMERICAN** في عام 1958 بطاقة بلاستيكية والتي انتشرت على نطاق دولي في الستينيات من القرن الماضي، وبفضل الثورة التكنولوجية تم تزويد البطاقات بمسارات مغناطيسية في البلدان المتقدمة، حيث أصبحت البطاقات تحتوي على ذاكرة، ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراء عمليات الدفع، وقد أثارت ثورة الإنترنت وتطور التجارة الإلكترونية تحولاً كبيراً في مجالات الصيرفة الإلكترونية بظهور الخدمات المصرفية غير شبكة الإنترنت، وظهور وسائل الدفع الإلكترونية، مثل الشيك الإلكتروني والنقود الإلكترونية¹.

¹ - بن موسى أعمر؛ علماوي أحمد: التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الإلكترونية البنوك العمومية-دراسة تجربة الإمارات المتحدة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد السابع، العدد الثاني، جامعة غرداية، ص 182.

وفي سنة 1968 أصدرت مجموعة من ثمانية بنوك بطاقة **Bank Amricard**، والتي دولت لتتحول فيما بعد إلى شبكة Visa العالمية، كما تم في نفس العام إصدار البطاقة الزرقاء Carte bleue من قبل سنته بنوك فرنسية¹. وفي عام 1986 قامت اتصالات فرنسا "Telecom France" بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة للبطاقات الذاكرة **Cartes à mémoire** لتصبح عام 1992 كل البطاقات المصرفية بطاقات برغوثيه **puce à Cartes** تحمل بيانات شخصية لحاملها². وتوالت التطورات والانتشار لهذا المفهوم الجديد ليمس القوانين على الصعيد الدولي، حيث أن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري أصدرت سنة 1978 توصية تتعلق بالمظاهر القانونية لنقل النقود دوليا عن طريق وسائل الكترونية، وفي نفس العام كلفت غرفة التجارة الدولية مجموعة عمل لدراسة المشاكل القانونية الناتجة عن المعالجة المعلوماتية لنقل النقود بين البنوك في الدول المختلفة. وفي سنة 1979 عقد بموناكو اتفاقية أوروبية بدعوة من الجمعية الأوروبية للتسوق المالي وحثت الاتفاقية الدول الأعضاء على استخدام التكنولوجيا الحديثة في قطاع البنوك، وهو نفس الأمر الملاحظ في مجموعة الدول الإسكندنافية واليابان³.

في حين ظهرت الصيرفة الإلكترونية في سبعينات القرن العشرين، وارتبط هذا التوقيت عندما بدأت البنوك تعرض خدماتها عبر الهاتف، فأصبح بإمكان الزبون استخدام الخط الهاتفي للاطلاع على أرصده تحويل الأموال وتسديد الفواتير⁴، وفي الثمانينات أصبح الكمبيوتر الشخصي وسيلة وحيدة يمكن استخدامها في الصيرفة بالمنزل، وحلت بذلك محدودية الأنظمة الهاتفية فيما يتعلق بالصورة والكتابة وبعد التطور الذي عرفته الإنترنت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وجدت البنك فيها الوسيلة المثلى العرض العمليات المالية دون تحرك السيولة النقدية⁵.

إن الانفجار الذي حدث في التسعينيات، بفعل التطور الهائل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وخاصة منها ثورة الإنترنت، أدى إلى تحولات عميقة في مجال الصيرفة. فلقد ظهر في منتصف التسعينيات أول بنك افتراضي في

¹ - بلعاش ميادة؛ زايد حسيمة: واقع الصيرفة الإلكترونية في الدول المتقدمة - التجربة الفرنسية كنموذج لتجارب البلدان الرائدة في استخدام وسائل الدفع الحديثة، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثامن، جامعة 20 أوت 1995، سكيكدة، 2013، ص 303.

² - العياطي جهيد؛ محمد بن عزة: تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية تحليل إحصائي حديث لواقع وآفاق تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ص 02.

³ - حفيظة كراع: العمل المصرفي الإلكتروني والمسؤولية المدنية للبنك فيه، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر، 2021/07/12، ص 10.

⁴ - تطار محمد منصف: النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الإلكترونية، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثاني، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2002، ص 180.

⁵ - نصيرة شوب: الإدارة البنكية الإلكترونية في الجزائر دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الآلي، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص مجتمع معلومات، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص 09.

الولايات المتحدة الأمريكية، ليتلاحق بروز مصارف من نفس النمط، وبصورة متسارعة، في مناطق أخرى من العالم، خاصة وأن تسيير الزبون الافتراضي (client virtuel) أقل تكلفة من تسيير الزبون التقليدي كما بينت ذلك الدراسات المتخصصة¹. يميّز بين نوعين من المصارف كلاهما يستخدم تقنية الصيرفة الإلكترونية:

✚ المصارف الافتراضية (مصارف الإنترنت): تحقق أرباحا تصل إلى ستة أضعاف المصرف العادي.

✚ المصارف الأرضية: ونقصد بها المصارف التي تقدم خدمات تقليدية وخدمات الصيرفة الإلكترونية².

ثانيا/ مراحل التطور التكنولوجي في العمل المصرفي:

وحصل في العمل المصرفي بين عام 1950 وعام 1970 ثلاث تطورات مهمة ابتدأت بإدخال المحترفين إلى العمل المصرفي أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى في عام 1914 ومن ثم دخول ثقافة التسويق والبيع، ومن ثم مرحلة تنامي دور التكنولوجيا المتقدمة ولقد مر استخدام التكنولوجيا من قبل المصارف بالمراحل هي³:

1. مرحلة الدخول: وهي المرحلة التي دخلت فيها التكنولوجيا إلى أعمال المصارف للمشاكل المصرفية الخلفية مثل مشكلات التأخير في إعداد التقارير المالية والمحاسبية.

2. مرحلة تعميم الوعي بالتكنولوجيا: حيث بدأت المصارف بتعميم الوعي بالتكنولوجيا على كافة العاملين بالصرف من خلال برامج التدريب.

3. مرحلة دخول الاتصالات والتوفير الفوري لخدمات العملاء: وتميزت بالتكاليف العالية، حيث بدأ اهتمام الإدارات العليا بالتكنولوجيا⁴.

4. مرحلة السيطرة على التكاليف: أي ضبط الاستثمار في التكنولوجيا حيث تم الاستعانة بأخصائيين واستشاريين.

5. مرحلة التكنولوجيا عملا ضمن أعمال المصرف: وهي المرحلة التي بدأت فيها الإدارة الاستراتيجية للتكنولوجيا والتي ارتكزت على تفعيل الإنتاجية على الصعيد الداخلي وتسويق التكنولوجيا على الصعيد الخارجي⁵.

¹ -رحيم حسين؛ هوارى معراج: الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الإقتصادي- واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 14/15 ديسمبر 2004، ص 316.

² -العجاج فاطمة الزهراء: محاضرات في الاقتصاد البنكي المعمق، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والمالية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر قايد، تلمسان، 2021-2022، ص 03.

³ -أديب قاسم شندي: الصيرفة الإلكترونية أنماطها وخيارات القبول والرفض، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السابع والعشرون، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2011، ص 04.

⁴ -بلهادي عبد القادر؛ نزعى عز الدين: متطلبات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية من وجهة نظر عمالها-دراسة على عينة من البنوك الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي-35 (01)، جامعة زيان عاشور، الخلفة، 2017، ص 445.

⁵ -محمد تقروت: متطلبات تنشيط العمل المصرفي الالكتروني في الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد07، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، سبتمبر 2015، ص 283.

المطلب الثاني: مفهوم العمل المصرفي الإلكتروني، أشكاله وخصائصه

عرف الاقتصاد العالمي منذ منتصف القرن العشرين تطورات هامة في جميع المجالات، أفرزتها معطيات كثيرة، أهمها التطورات التكنولوجية الإلكترونية وخاصة المتعلقة بتقنيات الحاسوب والاتصال هذا التطور جعل الاقتصاد العالمي يستفيد من مزايا كثيرة، أهمها السرعة والفعالية التي يوفرها هذا النظام فهذا أدى الى ظهور العمل المصرفي الإلكتروني وانتشار شبكة الانترنت هذه الأخيرة التي فرضت على البنوك أن تسير جنباً إلى جنب مع التقدم والتسارع التكنولوجي.

أولاً/ تعريف العمل المصرفي الإلكتروني:

قبل التعرف على مفهوم العمل المصرفي الإلكتروني يمكن عرض مجموعة من المفاهيم كالتالي:

يمكن أن يتم التعرف على معنى كلمة "الصيرفة" في اللغة العربية بالرجوع إلى كلمة (صَرَفَ)، أي بمعنى فضل الدرهم على الدرهم، ومعنى صَرَفَ الشيء، أي صَرَفَ الدينار مثلاً إلى دراهم، أي أخذ بدل الدينار دراهم¹.

المصرف لغة: "هو المكان الذي تتداول فيه الأموال إمّا بالأخذ أو السحب أو الإيداع أو غيرها من طرق التعامل في المصارف"². أما **المصرف اصطلاحاً:** وهو "مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى أنّ المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها والمصارف بهذه الحالة هي همزة وصل بين المدخرين والمستثمرين"³.

أما المصرف الإلكتروني: يطلق عليه عدة تسميات مثل المصارف الإلكترونية، مصارف الانترنت، المصارف الإلكترونية عن بعد، المصرف المنزلي، المصف على الخط، المصارف الخدمية الذاتية أو مصارف الويب، وعلى اختلاف المسميات فجميعها تشير إلى قيام العمل بإدارة حساباته أو إنجاز أعماله المتصلة بالمصرف عبر شبكة الانترنت⁴.

وعرف أيضاً بأنها **بنوك افتراضية** غالباً كيانها المادي وكادرها البشري ضئيل للغاية وتقدم جميع العمليات المصرفية والخدمات المالية لعملائها عن طريق وسائل الاتصال الحديثة وفي أي وقت ومن أي مكان⁵.

¹ -إيلاف فاخر كاظم علي: مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية "دراسة مقارنة"، ط01، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2019، ص 21.

² -مصطفى ناطق صالح مطلوب: المصارف الإسلامية -دراسة قانونية في أهم مستجدات الحديثة، ط01، مجلد01، المركز القومي للاصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2020، ص 17.

³ -أحمد محمد محمود نصار: المدخل العام لدراسة المصارف الإسلامية، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2022، ص 23.

⁴ -خالد أحمد علي محمود: الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، ط01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018، ص 393.

⁵ -عاطف أحمد عبد العال زيدان: الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به، ط01، دار محمود للنشر والتوزيع، 2021، ص 129.

إن العمل المصرفي الإلكتروني بمعناه الواسع عمل ممارس فعلاً وواقعاً في مختلف المؤسسات المصرفية والمالية كبيرها وصغيرها، أمّا بمعناه المتصل بالإنترنت، أي البنوك الإلكترونية أو بنوك الويب فإنه لآن ليس خيار سائر البنوك مع أن الكل يؤكد على أهميته¹.

وهنا يمكن القول، أن العمل المصرفي الإلكتروني يضم كل المعلومات والنشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية أو الضوئية (مثل الهاتف، والحاسوب وبطاقات الدفع...) ومنذ فترة غير قصيرة، تجرى المعاملات المصرفية الكترونياً في شكل آلات الصرف الآتوماتيكية والمعاملات التليفونية، ثم انتقلت هذه العمليات إلى شبكة الإنترنت كقناة جديدة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق مزايا لكل من العملاء والبنوك إضافة إلى كونها سريعة ومرحبة ومتاحة على مدار 24 ساعة أيّا كان مكان العمل².

يقصد بالعمل الإلكتروني تقنيات العمل الحديث المستعملة لتطوير الأعمال التقليدية، أو إنها الاستفادة من البنى التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات بالشكل الذي يجعل الخدمة المصرفية تتحول من شكلها التقليدي البسيط إلى الشكل الإلكتروني، الذي يتيح لإدارة المصرف عن طريق شبكة أسلاك عصبية التحكم بالعاملين داخل المصرف عن طريق شبكة الانترانت Intranet الداخلية وخارج المصرف عن طريق الاكسترنانت Extranet، وبعبارة أخرى فالأعمال الإلكترونية Business-E ما هي إلا مزيج من العمليات والنظم الرقمية تمكن المصرف من السيطرة والتحكم في أعماله على المستوى الداخلي والخارجي³. أي العمليات التي تقوم على الركائز الإلكترونية⁴.

عرف العمل المصرفي الإلكتروني بأنه "النظام الذي يتيح للعميل الوصول إلى حساباته أو الحصول على الخدمة المصرفية من خلال الوسائل الإلكترونية المختلفة"⁵ وعرف كذلك "إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، أي استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة سواء تعلق الأمر بالسحب أو الدفع أو الائتمان أو التحويل أو التعامل

¹ -مصطفى يوسف الكاكي: النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة، ط01، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2011، ص 124.

² -رمزي محمود: النقود والبنوك والتجارة الإلكترونية ثورة نقدية تفرع أبواب القرن الحادي والعشرين وإعادة صياغة مستقبل الشعوب، ط01، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2022، ص 139 - 140.

³ -محيرق عدنان: الاقتصاد البنكي المعمق، مطبوعة موجهة لطلبة أولى ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2020-2021، ص 01.

⁴ -سناء مسودة: مدى توافر مقومات العمل المصرفي الإلكتروني في المصارف الأردنية لتعزيز التجارة الإلكترونية وتطويرها، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثالث والعشرون، الملحق 02، جامعة جدارا، الأردن، حزيران، 2011، ص 657.

⁵ -مریم نابی: الخدمات البنكية الإلكترونية وأثرها في تحسين أداء الإدارة البنكية، مداخلة تحت عنوان: مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مولود معمري - تيزي وزو-، 2017، ص 03.

في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف، وفي ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطراً للتنقل إلى البنك إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه وهو في منزله أو في مكتبه، وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان¹.

ويقوم أي نظام مصرفي إلكتروني على خمسة عناصر أساسية وهي ضرورة لقيامه²:

- **الأفراد:** ويتمثلون في أي عنصر بشري يساعد في انجاز نظم الصيرفة الإلكترونية، من موظفين وإداريين ومحاسبين وزبائن، المهندسين والمبرمجين.
- **الأجهزة:** وتشمل كافة الوسائط المادية المستخدمة في الصيرفة الإلكترونية، من حواسيب، أجهزة اتصال وتخزين، ومعالجات وغيرها من الملحقات الإلكترونية الأخرى.
- **البرامج:** وتشمل برامج أنظمة التشغيل، وهي برامج النظام التي تقوم بتشغيل الحواسيب الآلية، وبرامج التطبيقات التي يتم تنفيذها من قبل المستخدم النهائي للبرامج.
- **البيانات:** وهي مدخلات نظم المعلومات وهي المواد الأولية، وتعتبر ذات قيمة عالية في النظام لذلك فحسن استخدامها بكفاءة وعالية يحقق الفائدة.
- **الشبكات:** وتشمل على تكنولوجيا الاتصالات وكذلك بعيدة المدى ومختلف الشبكات من الانترنت والشبكات الداخلية والخارجية.

ثانياً/ خصائص ومزايا العمل المصرفي الإلكتروني:

توجد عدة خصائص تميز العمليات المصرفية المنفذة عبر الوسائط الإلكترونية وعبر شبكات نقل وتبادل المعلومات ومن بينها الانترنت، عن سواها من العمليات المنفذة بالوسائل التقليدية الأخرى، أهمها ما يلي³:

1. التقليل من التكلفة: من أهم مزايا الصيرفة الإلكترونية أنها توفر في النفقات فهي تعد بديلاً عن تخفيض جزء.

¹ - رفيق يوسف؛ حنان دريد: دور حوكمة البنوك الإلكترونية في حماية العميل الإلكتروني من الاحتيال المصرفي، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الانتقال وتحديات الحماية، 24/23 أبريل 2018، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف - ميلة، ص 02.

² - بن قيدة مروان: الصيرفة الإلكترونية، محاضرات مقدمة لطلبة الماستر في تخصصات: السنة الأولى والثانية ماستر علوم مالية ومحاسبية (مالية وبنوك)، السنة الأولى والثانية ماستر علوم اقتصادية (اقتصاد نقدي وبنكي)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدينة، 2023/2022، ص 24.

³ - جـرا روف عولا؛ سazan محسن عبد الله؛ شه هله محسن عثمان؛ كه شبن عمر ابراهيم: دور الصيرفة الإلكترونية في تدعيم استراتيجيات الميزة التنافسية - دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية في مدينة أربيل، مذكرة نيل درجة البكالوريوس في علوم إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين - أربيل، إقليم كردستان، العراق، 2019، ص ص 13-13.

2. **التلازم:** ونعني به أن الخدمة تنتج وتستهلك في نفس الوقت، أي أن انعدام ظاهرة التخزين للخدمة سيعيق الطلبات المستقبلية، فعند ابتكار خدمات جديدة سنلاحظ في هذه الحالة أن التكلفة والنوعية تظهران بشكل واضح.
3. **عدم إمكانية تحديد الهوية:** حيث لا يرى طرفا التعاملات الإلكترونية كل منهما الآخر وهو ما تعالجه التكنولوجيا بالعديد من وسائل التأمين للتعرف على الهوية إلكترونيا.
4. **تتسم الصيرفة الإلكترونية بالطبيعة الدولية:** أي أن الخدمات المصرفية الإلكترونية مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامها لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.
5. **خدمة تقوم على تعاقد بدون مرتكزات أو مستندات مادية:** الأمر الذي يثير مسألة كيفية إثبات التزامات الاطراف المتعاقدين، لاسيما في ظل القوانين التي لازالت تركز على أولوية الإثبات بالكتابة وبالوثائق الخطية.
6. **اختفاء الوثائق الورقية للمعاملات:** إذ أن كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي الخدمة (العميل، مقدم الخدمة) المصرفية تتم إلكترونيا دون استخدام ورق ووثائق رسمية.
7. **فتح المجال أمام البنوك صغيرة الحجم:** وذلك لتوسيع نشاطها عالميا دون الحاجة إلى التفرع الخارجي أو زيادة المواد البشرية أو زيادة فروع داخلية جديدة حيث يمكن استهداف جميع العملاء من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية.
8. **إمكانية تسليم الخدمات إلكترونيا:** وذلك دون الحاجة للعميل لذهاب إلى بنك وبذل جهد ووقت إذ يمكن تسليم الخدمة إلكترونيا وتوفير الوقت والجهد وعلى سبيل المثال، كشوفات والأرصدة.
9. **سرعة تغير القواعد الحاكمة:** إذ تستطيع البنوك من خلال تقديم خدماتها إلكترونيا من مواكبة التطور السريع في قطاع الخدمات المصرفية والقيام بتقديم خدمات جديدة وبسرعة عالية من خلال الخدمات الإلكترونية.
10. **قيام علاقات مباشرة بين المشتري والبائع¹.**
11. **توفير المزيد من فرص العمل والاستثمار.**
12. **يشكل استخدام الإنترنت في البنوك نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بهذه البنوك وترويج خدماتها والإعلام بنشأة البنك وتطوره ومؤشراته المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين والدارسين وسائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.**

¹ -أوصغير لوزيرة: خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد السابع، جامعة برج بوعريش، سبتمبر 2018، ص 372.

المطلب الثالث: آليات وتنظيم العمل المصرفي الإلكتروني

بعد ظهور الانترنت وتطور التجارة الإلكترونية اتجهت معظم البنوك للاستفادة من تلك التكنولوجيا لتطوير خدماتها وابتكار الوسائل والنظم الكفيلة التي تخدم الزبائن والبنوك لابد من تحديد آليات وتنظيم العمل المصرفي الإلكتروني وذلك في النقاط التالية:

أولاً/ ضوابط ممارسة العمل المصرفي الإلكتروني:

تشتترط التشريعات والبنوك المركزية بشكل عام جملة من الضوابط التي تنظم العمل المصرفي الإلكتروني ومن ضمن تلك الشروط نجد¹:

1/ الأهلية لممارسة الصيرفة الإلكترونية: إن أي موقع إلكتروني يمارس أعمال البنوك يجب أن يكون متوفرًا على جميع الشروط القانونية ومتحصل على الترخيص اللازم لمزاولة الصيرفة الإلكترونية من البنك المركزي، وإن يطبق جميع التعهدات والتوجيهات الصادرة عنه.

2/ الضوابط الرقابية والتنظيمية: يجب على كل بنك إلكتروني أن يستوفي الضوابط التي تتعلق بمدى التزامه بكل من معيار كفاية رأس المال وأسس تصنيف القروض وتكوين المخصصات والتوازن في مراكز العملات وتركيز التوظيفات لدى المراسلين، وأن يتبع مبادئ حصيفة لإدارة المخاطر عند تقديم خدمات من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية وتقييم هذه المخاطر الرقابة عليها ومتابعتها.

3/ حماية الزبائن: يترتب على تقديم الخدمات المالية عبر الوسائط الإلكترونية انفتاح موقع البنك وحسابات زبائنه، وقد يكون هذا الانفتاح عرضة التلاعب والاختراق، مما يؤدي إلى التعدي على الذمم المالية للزبائن وبالتالي فإن التعامل عبر الانترنت يتطلب الإحاطة بمجموعة من الضمانات التي تمكن من حماية الزبائن وإعلامهم بجميع المخاطر التي يتعرضون لها.

4/ الإفصاح: يتعين على البنوك المرخص لها بإزالة العمليات الإلكترونية بالإفصاح على صفحات الويب web ما يفيد حصول على ترخيص لتقديم الخدمات عبر الشبكات، وربط هذا الموقع مع البنك المركزي من خلال hypertext links حتى يتحقق للزبائن التأكد من صحته، كما يحدد البنك المسؤوليات الواقعة عليه من جزاء تقديم هذه العمليات والمسؤوليات الواقعة على الزبون.

¹ - مسعودي عبد الهادي: الأعمال المصرفية الإلكترونية **ELECTRONIC Banking**، ط 01، 2016، ص ص 29-30.

5/ **متطلبات التوفر:** ويقصد به القدرة والاستعداد التام والدائم لتوفير خدمات مصرفية عبر الانترنت ولذلك يتطلب من البنك الإلكتروني الطاقة والمقدرة والاستعانة اللازمة لامتلاك البرمجيات والأجهزة والموارد الفنية الأخرى، وأن يكون لديه وبشكل مستمر الاحتياطي من هذه الأجهزة لتشغيلها فوراً، حال تعطيلها، كما يجب على إدارة المصرف أن تقوم بعمليات الفحص الدوري للتأكد من كفاءة وسرعة وسائل الانترنت المزودة بتلك الخدمات.

6/ **الثقة:** يتطلب التعامل عبر الانترنت التأكد من هوية الطرف المتعامل مع الطرف الآخر بالإضافة إلى المصادقة على توافيقهم الرقمية وحماية وسرية هذه البيانات وذلك باستغلال تكنولوجيا التشفير، أو فحص شبكة العين أو بصمة أصابع اليد أو فحص الصوت، وهكذا تلغي جميع محاولات التنصل والقرصنة والعبث بالأنظمة المعلوماتية الداخلية للمصرف عبر الانترنت¹.

ثانياً/ متطلبات تقديم العمل المصرفي الإلكتروني:

يجب أن تتوفر لدى البنوك متطلبات أساسية كي تمارس العمل المصرفي الإلكتروني وهي²:

1/ **البنية التحتية التقنية:** تأتي في مقدمة المتطلبات الممارسة العمل الإلكتروني وهي ترتبط بالاتصالات وتقنية المعلومات التحتية لأي بلد، فالمتطلب الرئيسي لضمان أعمال إلكترونية ناجحة وضمان دخول أمن وسلس لعصر المعلومات يتمثل بالاتصالات وتعتمد كفاءة البنى التحتية للاتصالات على السياسات السعيرية لخدمات الربط بالإنترنت، فلا تحيا الشبكة وأعمالها دون تزايد أعداد المشتركين الذين تعوقهم تكلفة الاتصالات، وهذه المسألة ربما تمثل أكبر تحد أمام العمل المصرفي الإلكتروني بالإضافة إلى أن فعالية وسلامة بنى الاتصالات تقوم على سلامة التنظيم الاستثماري، ودقة المعايير وتوافيقها الدولي، وكفاءة وفعالية التنظيم القانوني القطاع الاتصالات. أما العنصر الثاني للبناء التحتي يتمثل بتقنية المعلومات من حيث الأجهزة والبرمجيات والحلول والكفاءات البشرية المؤهلة والوظائف الاحترافية، وهي ما تمثل دعامة الوجود والاستمرارية والمنافسة، فالمال لم يعد المتطلب الأول للأعمال بقدر استراتيجيات التواءم مع متطلبات وسلامة البرامج والنظم المطبقة لضمان تعميم التقنية بصورة منظمة وفاعلة وضمان الاستخدام الأمثل والسليم للوسائل التقنية.

¹ - مسعودي عبد الهادي: الأعمال المصرفية الإلكترونية **ELECTRONIC Banking**، مرجع سابق، ص 31.

² - جلام كريمة: واقع تبني العمل المصرفي الإلكتروني في الجزائر، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي أحمد زيانة، غليزان، 2018، ص ص 26-27.

2/ **الإطارات البشرية الكفاءة:** إذ أن توافر الإطارات البشرية المؤهلة والقادرة على أداء الأعمال الجديدة باحترافية يعد من المتطلبات الأساسية للتحويل إلى العمل المصرفي الإلكتروني وهذا الأمر يتطلب التواصل التأهيلي والتدريبي للكوادر في مختلف الوظائف الفنية المالية. التسويقية، الاستشارية والإدارية.

3/ **التفاعل مع المستجدات الفنية:** إن الجمود وانتظار الآخرين لا يتفق مع النقاط فرص للتميز، فبناء عمل مصرفي إلكتروني متميز قائم بذاته يجب على المؤسسات المالية مواكبة التطورات التقنية الحديثة وعدم الاكتفاء بالانتظار. على الرغم من أن هذا الأخير هو النهج الذي تسير عليه أغلب البنوك في العالم العربي اليوم.

4/ **الرقابة والتقييم المستمر:** تتطلب الاستمرارية في أداء العمل المصرفي الإلكتروني على التقييم الموضوعي والمستمر لفاعلية أدائها الإلكترونية بالاستعانة بالجهات والكوادر المتخصصة لمعرفة سلامة أدائها والوقوف على الصعوبات التي تواجه عملها، واتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة للحد منها ¹.

ويقدر العاملون في القطاع المصرفي أن تكلفة تقديم الخدمة من خلال القنوات التقليدية يكلف ما لا يقل عن ستة أضعاف تقديمها من خلال القنوات الإلكترونية الحديثة، ويوضح الجدول أدناه بعض التقديرات للخدمات المصرفية التي تقدم عبر قنوات مختلفة ².

جدول رقم (1-01): تقدير التكلفة من خلال قنوات الصيرفة الالكترونية

تقدير التكلفة (بدون التكلفة الإنشائية)	قناة الخدمة
295 وحدة	خدمة عبر فرع المصرف
56 وحدة	خدمات من خلال الهاتف مراكز الاتصال
04 وحدات	خدمة من خلال شبكة الانترنت
01 وحدة	خدمة من خلال الصرافات الآلية

المصدر: أحمد تقوروت: متطلبات تنشيط العمل المصرفي الإلكتروني في الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد،

العدد 07، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، سبتمبر 2012، ص 284.

¹ - بلعاش ميادة؛ بن سماعيل حياة: مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2014، ص ص 73-74.

² - أحمد تقوروت: متطلبات تنشيط العمل المصرفي الإلكتروني في الدول العربية، مرجع سابق، ص ص 283-284.

المبحث الثاني: خلفية تاريخية عن وسائل الدفع التقليدية

مرت وسائل الدفع عبر العصور بأشكال مختلفة فقبل ظهور النقود بأشكالها المختلفة كانت المقايضة إذ تميزت هذه المرحلة بالاكْتفاء الذاتي، بعدها بدأت تظهر النقود السلعية ثم استخدم المعادن كسلعة وسميت النقود المعدنية، لتظهر بعدها النقود الورقية والنقود الائتمانية، ويمكن ترتيبها كما يلي:

المطلب الأول: التطور التاريخي لوسائل الدفع التقليدية

مرت وسائل الدفع بمجموعة من المراحل التاريخية، بداية بمرحلة الاكْتفاء الذاتي أين تكفلت كل جماعة بإنتاج ما يلزمها من سلع وخدمات لإشباع حاجياتها، مروراً إلى مرحلة التبادل على أساس المقايضة، أين توجه الفرد إلى استبدال سلعة بسلعة أو خدمة بسلعة أو العكس وذلك عندما أصبح الإنتاج أكبر من القدر اللازم، وعند اختفاء نظام المقايضة لما شهدته من صعوبات¹، ظهرت النقود كأول وسيلة دفع والتي تطورت أشكالها بتطور المجتمعات وعدد حاجياتهم فقد كان أو مظهر منها النقود السلبية مباشرة بعد اختفاء نظام المقايضة، ثم وجد الإنسان بدلاً في المعادن وسيطا للمبادلات وقد فرضت المعادن النفسية نفسها كوسيلة وفاء.²

حيث استطاع العمال أو الحرفيين في المعادن من إيجاد وسيلة للفصل بين المعدنين (الذهب والفضة) أقام الملك Cressus أول نظام ثنائي المعدن Bimétalliste، حيث قام بسك قطع فضية وزن 10,89 غ، حيث كل عشر قطع منها تعادل قطعة ذهبية وزن 8,17 غ، كما تم جعل الهيئة الحاكمة هي الوحيدة المخول لها إصدار وسك هذه النقود وتحديد قيمتها. وفي العام 550 قبل الميلاد، تم تعميم استعمال هذه النقود في المدن الكبرى التجارية وكانت النقود الإغريقية مزخرفة بصور الآلهة.³

أما في الفترة الممتدة من القرن الأول قبل الميلاد إلى غاية القرن الخامس ميلادي أسس الرومان أول ورشة لسك القطع النقدية في الكابيتول Capitole بالقرب من معبد الإلهة Junon والتي تدعى أيضا Junon Moneta وهو ما يعني الإلهة المحذرة، وكلمة Moneta تمثل إنتاج الورشة الذي كان يتم تحت رعاية وحماية الإلهة Junon، ومن هنا جاء اللفظ Monnaie

¹ - كواشي حنان: واقع وآفاق دفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)، أطروحة درجة الدكتوراه ل م د في علوم التسيير، تخصص إدارة مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2021-2022، ص ص 04-05.

² - زيار الشاذلي: محاضرات في مقياس قانون البنوك، ملقاة على طلبة السنة أولى ماستر، تخصص قانون الأعمال، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي الشهيد سي الحواس، بركة، السداسي الأول: 2021-2022، ص 135.

³ - بورزق إبراهيم فوزي: دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البيسكي - دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA، مذكرة ماجستير شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 31.

أي نقود. وتحدد قيمة هذه النقود من خلال وزنها، وبعد ذلك وبسبب إضاعة الوقت في عمليات التبادل بهذه الصيغة، تم التوجه إلى النقود الورقية أو على شكل آخر هو اسطوانات معدنية صغيرة تصنع من معادن غير ثمينة لتجنب التزوير بحيث يتم سكها تحت ضمان النظام الحاكم، ثم تم التوجه من وسائل الدفع المادية إلى وسائل الدفع العينية حيث تم التحول من القطع النقدية المعدنية إلى الأوراق المالية دم الحسابات البنكية.

غير أن العالم قد شهد بداية النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي ظهور أنواع جديدة من السندات يصدرها الصيارفة للتجارة تثبت ملكية التاجر مبلغ ما في ذمة الصيرفي وتعد النقود المصرفية أهم أنواع النقود المتداولة فكما كان إبداع الذهب لدى المصارف سببا في وجود النقود الورقية، فإن إبداع النقود الورقية أدى إلى وجود النقود الائتمانية¹. ولقد تمثل الشكل البدائي للنقود الورقية في "الأوراق التمثيلية" للقطع النقدية المعدنية (Certificat de Metal) هذه الورقة تمثل تماما القطع المودعة لزمين معين وعدد الأوراق يمثل عدد القطع المعدنية ويساويها، ومن بعد ذلك وجد مصدرو الأوراق أن المودعين أو الأفراد المتعاملين معهم بهذه الطريقة يثقون بهم بصفة متزايدة مما يعني Monnaie وبالتالي سميت Fiduciaire ومنه اشتقت الكلمة Fiducia باللاتينية Fiduciaire أي النقود الائتمانية، وأصبح هؤلاء الأفراد لا يطلبون أموالهم المعدنية مما دفع بالمصدرين إلى القيام بإصدار المزيد من الأوراق أو النقود الورقية مما جعلها تتجاوز قيمة المسكوكات المودعة.

ثم التطور من الأوراق المالية إلى الحسابات البنكية تم بنفس الطريقة التي تم بها التطور من النقود المعدنية إلى النقود الورقية. فعملية إبداع النقود الورقية أدت إلى ظهور الحسابات من خلال هذه الإبداعات والتي استعملت التسديد الزائن أو العملاء عن طريق كتابات محاسبية، وبزيادة الثقة أصبحت عمليات السحب للأوراق المالية لا تتم بصفة متكررة من قبل كل المودعين أو أصحاب الحسابات، ومن هنا قامت البنوك بخلق ما يعرف بالنقود النقدية، هذه الحسابات يتم تمويلها من خلال القروض الممنوحة، ومن هنا جاءت المقولة المشهورة Les crédits font des dépôts².

وهكذا شهد العالم تطور مستمر في ماهية الأشياء التي ارتفعت إلى مرتبة النقود بغية التغلب على العقبات التي تواجه إتمام المبادلات والتخفيض قدر الإمكان من نفقات المعاملات، فمن السلع بصفة عامة استخدام المعادن ومن المعادن على التركيز على الذهب والفضة إلى النقود الورقية، ثم إلى نقود الودائع، وذلك قبل أن يشهد العالم هذا التحول الجذري نحو تعميم وسائل الدفع الإلكترونية وهي أهم التطورات التي عرفتتها وسائل الدفع³.

¹ - فريدة قلقول: أهمية أنظمة الدفع الإلكترونية في المصارف - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR أم البواقي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012-2013، ص ص 33-34.

² - بورزق إبراهيم فوزي: دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البيئي - دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA، مرجع سابق، ص ص 32-33.

³ - سلطاني خديجة: إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADAR) بوكالة بسكرة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2013، ص ص 10-09-08.

المطلب الثاني: مفهوم وسائل الدفع التقليدية وأهم مكوناتها

تمثل وسائل الدفع والسداد أساس العملية التجارية وقد تطورت هذه الوسائل بشكل يضمن اليسر في التعامل لكي يستمر التدفق السلمي والخدمي بين مقدمي ومستخدمي تلك السلع والخدمات.

أولاً/ مفهوم وسائل الدفع التقليدية:

الدفع لغة: الأداء، فيقال دفع إليه الشيء أي أداه إليه. أما **الدفع اصطلاحاً:** تسديد المدين ديناً مالياً لدائن يقبله وهذا حسب تعريف بنك التسويات الدولي¹. **فالدفع** هو "التسديد أو الوفاء أو الأداء، وهي مسميات تطلق على كل فعل يكون القصد منه التخلص والسلامة من الدين، فهو المقابل المالي للخدمة التي استفاد منها المشتري أو رب العمل، وهو بالنسبة لهاذين الأخيرين التزامهم الأساسي"².

تعتبر **وسائل الدفع "كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل"**³ ويمكن أن يتم الدفع نقدًا عند الاستلام (COD)، أو عبر الدفع المصرفي عن طريق إيداع النقد في الحساب المصرفي للمؤسسة التي تم طلب المنتجات منها⁴. فهي "الأداة التي تحظى بالقبول العام وتلعب دوراً هاماً في تسهيل تبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون والالتزامات، وتتمثل هذه الوسيلة أساساً في النقود القانونية لكن مع تطور الزمن وحدثت وسائل أخرى مثل الأوراق التجارية وبعض أنواع السندات"⁵. وعرفت أيضاً "على أنها جملة الوسائل التي مهما كانت الدعائم المنتهجة والتقنية المستعملة تسمح لكل شخص بتحويل الأموال"⁶.

¹ - لرجان وريدة؛ قلال مريم: ضرورة مواكبة وسائل الدفع الإلكتروني لتطورات العصر الحالي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، سبتمبر 2018، ص 88.

² - معزي صونية: وسائل الدفع الدولية في المجال البنكي، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع قانون أعمال، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر بن يوسف خدة، 2009-2010، ص 19.

³ - بوسعيد محمد عبد الكريم؛ قوراري عبد العزيز؛ صائم مصطفى: وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية (الواقع والآفاق) -دراسة تجارب دول المغرب العربي والدول المتقدمة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 03، العدد 02، جامعة المسيلة، 2019، ص 94.

⁴ - سبع فايزة: قياس اتجاهات المستهلكين نحو نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر -دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه للطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2019-2020، ص 81.

⁵ - دعبور سعاد: تحديث وسائل الدفع وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2017-2019، رسالة دكتوراه للطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2021-2022، ص 47.

⁶ - العشابي فاطمة الزهراء: التجارة الإلكترونية والنقد الإلكتروني: أزمة الثقة في وسائل وطرق الدفع الإلكترونية ومحاولات علاجها، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2021، ص 04.

ثانيا/ أشكال وأنواع وسائل الدفع التقليدية:

تتمثل وسائل الدفع التقليدية في النقود بمختلف أشكالها من نقود سلعية انتقلا إلى النقود المعدنية وصولا إلى النقود الورقية، والأوراق التجارية من شيك، سفتجة، سند لأمر.

1/ النقود:

النقود لغة: "نَقَدَ) التَّوَن والقاف الدَّال أصل صحيح يدل على إبراز الشيء وبروزه" ¹ النقد لغة، القبض.

فَنَقَدَ له الدراهم أي أعطاه إياها فانتقدها، أي قبضها، ونقد الدراهم وانتقدها، أخرج منها الزيف" ² والنقد في اللغة "خلاف النسيئة وخلاف العرض فالأموال نقود وعروض ومنافع وديون والدراهم نقد أي وزن جيد والناقد هو الذي يعرف جيد الدراهم" ³ أما النقود اصطلاحا: هي كل شيء يتمتع بقبول عام كوسيط للمبادلات، وتقوم في نفس الوقت بوظيفة مقياس للقيم وتخزن للقيم" ⁴ و"لم ترد كلمة النقود في القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة، وإنما ورد لفظ الدينار، والدراهم، والفضة، والورق، فالدينار ورد ذكره مرة واحدة في قوله تعالى ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيَّنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ {سورة آل عمران- الآية: 75}، ولفظ الدرهم ورد ذكره مرة واحدة أيضا في قوله تعالى عن يوسف عليه السلام ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ {سورة يوسف- الآية: 20} فالآية الأولى ذكرت الدينار على أنه وحدة نقدية لقياس القيم، والآية الثانية فيها إشارة على أنَّ التعامل النقود كان بالعدد لا بالوزن" ⁵.

¹ -وليد المهدي: بغية المسائل من أوابد المسائل، دار الراف للنشر، بيروت، لبنان، 2018، ص 3433.

² -المركز الدولي للأبحاث: الدولة في الإسلام (الدستور والنظام الاقتصادي)، الطبعة الالكترونية الأولى، إي-كتب للنشر، لندن، إنجلترا، د.ت، د.ص.

³ -نذير عبد الرزاق؛ حجاب عيسى: وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي والاقتصاد الوضعي -دراسة مقارنة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية 28، العدد 01، 2016، ص 342.

⁴ -محمد رشدي إبراهيم مسعود: توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد دول المتقدمة والنامية، ط01، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2009، ص 16.

⁵ -علي سيّد إسماعيل: أحكام النقود المزيفة في الاقتصاد الإسلامي والقانون، ط01، مجلد01، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2018، ص ص 23-24.

كما عرفت بأنها " أي شيء يلقى قبولاً عاماً كوسيلة لتسديد الديون، كوسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون، فهي المقابل المادي لجميع الأنشطة الاقتصادية وهي الوسيلة والأداة التي تمنح لصاحبها ¹.

2/ الشيك le chèque:

لغويا: هو كلمة مشتقة من الفعل الإنجليزي to check الذي يعني بالفرنسية verifier وبالعربية الفعل "حقق"، أي أن مقدم الشيك يجب أن يتحقق أن رصيده كافٍ. أما اصطلاحاً: الشيك هو وثيقة تسمح للساحب الذي يصدر الشيك، أو صاحب الحساب بإعطاء أمر بالدفع، للهيئة التي فتح فيها الحساب يدفع مبلغ لشخص ثالث هو المستفيد في حدود أمواله المودعة ويتم تسوية العملية لحظة تظهير الشيك، كما يعرف على أنه صك محرر وفقاً لأوضاع معينة يتضمن أمراً غير معلق على شرط من الساحب إلى المسحوب عليه بوفاء مبلغ معين من النقود إلى مستفيد بمجرد الاطلاع ².

3/ السند الأمر (السند الإذني): السند الأمر أو السند الإذني ورقة تتضمن تعهد محررها بدفع مبلغ معين لإذن شخص آخر هو المستفيد بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعين. يتضح من ذلك أن السند لأمر يختلف عن السفتجة والشيك في أنه لا يتضمن عند إنشائه إلا شخصين هما المحرر والمستفيد، في حين يتضمن الشيك والسفتجة ثلاث أشخاص هم الساحب والمسحوب عليه والمستفيد. ويشترط لإنشاء هذا السند نفس الشروط التي سبق ذكرها في السفتجة والشيك، وهذا السند لا يعد من طبيعة تجارية إلا إذا كان كذلك، فهو لا يعتبر ورقة تجارية رغم أنه يتداول بطريقة التظهير ويعتبر هذا السند من طبيعة تجارية إذا كان قد حرر الأعمال التجارية ³.

4/ السفتجة (الكمبيالة): هي ورقة تجارية بموجبها يقوم طرف يسمى الساحب بإعطاء أمر لطرف آخر يسمى المسحوب عليه من أجل دفع مبلغ معين خلال آجال محددة لصالح طرف ثالث يسمى المستفيد وهي وسيلة دفع لأجل، هناك 03 إمكانيات لتحصيلها، إما انتظار أجل استحقاقها، إما خصمها لدى البنك إذا احتاج صاحبها إلى سيولة، وإما تسوية عمليات تجارية أخرى بها عن طريق تظهيرها وإدخالها في التداول فتتحول إلى وسيلة دفع ⁴.

¹ -محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رؤوس الأموال، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية مالية ومحاسبة وعلوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2016-2017، ص 06.

² -دحية رباب: أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني مع الإشارة إلى حالة الجزائر -دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية، بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص 05.

³ -وهيبة عبد الرحيم: تحديث طرق الدفع ومساهمتها في خلق تجارة إلكترونية في الوطن العربي (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 23.

⁴ -شايب فؤاد: تحديث وسائل الدفع في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011/2012، ص 80.

وعليه نستخلص وجود ثلاث أشخاص في السفتحة¹:

❖ **الساحب:** وهو من يحرر الورقة ويصدر الأمر الذي تتضمنه.

❖ **المسحوب عليه:** وهو من يصدر إليه هذا الأمر.

❖ **المستفيد:** وهو من يصدر الأمر لصالحه.

5/ الحساب: يمكن تعريف الحساب على أنه عقد بمقتضاه يلتزم شخصان بتحويل الحقوق والديون الناشئة عن العمليات الأصلية التي تتم بينهما إلى قيود في الحساب تتقاص فيما بينها بحيث يكون الرصيد النهائي عند إقفال الحساب وحدة دينا مستحق الأداء وعقد الحساب عقد تابع بمعنى أنه يفترض وجود عمليات أصلية متتابعة بين طرفيه لا تسوى كل عملية منها على حدة بل تسوى جميعها دفعة واحدة بطريق المقاصة والحساب مزايا عديدة فهو يسمح بالاعتقاد في استعمال النقود، إذ لا محل فيه للوفاء قبل إقفال الحساب وهو أداة للائتمان والضمان بفضل المقاصة الإجمالية عند قفل الحساب وما تؤدي إليه من إعفاء كل طرف من الوفاء بديونه في الحدود التي يكون دائنا فيها، فيدراً بذلك خطر إفلاس الطرف الآخر. فالحساب هو أداة دفع سريعة ومكلفة نوعاً ما ولا يمنح في المقابل أي ضمان في حالة عدم الدفع لأنه لا يستند إلى أي وثيقة أو مستند².

¹ -ياسمينه مصباحي: تحديث وعصرنة وسائل الدفع في المصارف العمومية الجزائرية-حالة البنك الخارجي الجزائري، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وأسواق مالية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016/2015، ص 08.

² -لوصيف عمار: استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008، ص 17.

المطلب الثالث: العوامل المؤدية إلى تطوير وسائل الدفع التقليدية

إن من أبرز العوامل التي ساعدت على تراجع وسائل الدفع التقليدية وحلول وسائل الدفع الإلكترونية محلها من أهمها:

أولاً/ تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية: إن الإحساس بالأمان الذي ولدته نظم الدفع التقليدية بمرور الوقت مرتفع جداً إلا أن النظام الدفع التقليدي مشاكل كثيرة منها:

1. انعدام الملائمة: فالحاجة إلى الوجود الشخصي لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية وبالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير في اقتناء المنتج الذي ينتج عنه تكلفة أعلى، وبالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الإيرادات نتيجة لانخفاض المبيعات أو فقدان الصفقة¹.

2. عدم إجراء المدفوعات في الوقت غير الحقيقي: لا تتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي ويتوقف التأخير في التحقق الفعلي على نوعية السداد للمدفوعات بالشيكات تستغرق ما يصل إلى أسبوع.

3. انعدام الأمان: فالتوقيعات يمكن أن تزور ويمكن أن تسرق أو التجار يمكن أن يرتكبوا الغش والاحتيال².

4. ارتفاع تكلفة المدفوعات: إن كل معاملة تكلف مبلغاً ثابتاً من المال، وبالنسبة للمدفوعات الصغيرة تغطي بالكاد تكاليف المصروفات. وأكبر مشكل يواجه المجتمع فيما يخص وسائل الدفع التقليدية، هو مشكل الشيكات بدون رصيد حيث أصبحت مشكلة اجتماعية بسبب الانتشار الواسع لها، فقد سجلت فرنسا على سبيل المثال 5.8 مليون حالة 1996 سنة، أما الأردن فقد سجلت 472.6 ألف شيك بدون رصيد سنة 2002، السعودية بلغت عدد القضايا المتعلقة بالشيكات بدون رصيد إلى 5800 قضية، أما الإمارات فحسب بنكها المركزي فقد بلغت قيمة الشيكات بدون رصيد 59 مليار دولار سنة 2002 حيث شهدت ارتفاع سنوي خلال العشر سنوات الماضية بنسبة 5%، والمغرب هي الأخرى سجلت 3.2 مليون دولار قيمة شيكات بدون رصيد سنة 2005 هذا بالإضافة إلى حوادث، أما البنوك فمن جهتها تعاني من ارتفاع تكاليف معالجة الشيكات ذات المبالغ الصغيرة نظراً لتعددتها فعلى سبيل السرقة والضياع، الاختلاسات، التزوير وتقليد الشيكات.

¹ -أعمر بن موسى؛ أحمد علماوي: الخدمات المصرفية الإلكترونية بين التحديات ومتطلبات النجاح، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 06، عدد 02، مخبر التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية (الجزائر)، 2020، ص 447. متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

www.asjp.cerist.dz

² -زهير زواش: دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010/2011، ص 14.

ثانيا/ استخدام شبكة الانترنت في المجال المصرفي: كان للتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الفضل في حدوث ثورة في المعاملات المصرفية، من خلال شبكة الانترنت خاصة بظهور شبكة الويب العالمية (WWW – World Wide Web)، وظهرت في هذه الفترة شركات توفر خدمة الانترنت حيث تزود الأشخاص بالاشتراك بخدمة الانترنت عبر شبكة الاتصال الهاتفي. وهو ما ساعد البنوك لعرض خدماتها مما سمح للعملاء بقضاء أشغالهم دون حاجة للتعامل مع الموظفين، أو الانتظار ساعات طويلة في طوابير لأجل قضاء مصلحة مصرفية، وتوفر البنوك هذه الخدمات بصفة إيجابية كثيرة منها الملائمة والكفاءة والسرعة والوفر الاقتصادي¹.

ثالثا/ التوجه نحو التجارة الإلكترونية: منذ تسعينات القرن الماضي تمت الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لاستعمال شبكة الانترنت في التسويق والمعاملات التجارية على نطاق واسع، وهو ما أطلق عليه اصطلاحا بالتجارة الإلكترونية، حيث أصبحت شبكة الانترنت سوقا مفتوحا للبيع والشراء، فيمكن للتاجر الاعلان عن سلعته بالصوت والصورة ولديه الفرصة لإجراء مقارنة بين كل السلع المتاحة في كل أنحاء العالم، وللمشتري أن يختار ما يريد وتصله السلعة إلى منزله. وبالتالي التجارة الإلكترونية كونها تعبر عن تبادل السلع والخدمات ومعلومات ما بين أطراف متباعدة مكانيا عبر شبكة الانترنت، استوجب ذلك تطوير طرق ووسائل الدفع وقد كان ظهور وسائل الدفع الإلكترونية من العوامل المباشرة المساعدة في نمو التجارة الإلكترونية²، والتجارة الإلكترونية تقوم على أربعة عناصر هي:

البائعون المشترون شبكة الانترنت وسائل الدفع الإلكترونية، وبذلك استدعت الضرورة إلى استحداث وسائل دفع إلكترونية تكون ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الإلكترونية³.

¹ -نعيمه مولفوعة: إحلل وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 06، جامعة التكوين المتواصل، مركز تيارت، 2016، ص ص 484-485-486.

² -مرياح طه ياسين؛ عيسات فطيمة الزهراء؛ صيفور فضيلة: وسائل الدفع الإلكتروني بين متطلبات التغيير ومواكبة العصرية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 02 (خاص)، جامعة الجزائر 3، 2020، ص 128.

³ -برينس أسماء؛ تلياني حسنى: دور نظم الدفع الإلكتروني في تحقيق رضا الزبون -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة ميله، مذكرة شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، 2018/2019، ص 12.

المبحث الثالث: ماهية وسائل الدفع الإلكترونية وتطورها

شهدت الحركة المصرفية حديثاً تطوراً كبيراً، حيث أصبح بإمكان العملاء إجراء عمليات البيع والشراء من خلال شبكة الانترنت باستخدام وسائل الدفع الحديثة التي تنتجها البنوك فظهرت النقود الإلكترونية أو الرقمية والشبكات الإلكترونية.

المطلب الأول: تعريف ومفهوم وسائل الدفع الإلكترونية (الأهمية والخصائص)

تعددت تعريف ومفاهيم وسائل الدفع الإلكترونية نوجزها فيما يلي:

أولاً/ تعريف ومفهوم وسائل الدفع الإلكترونية :

يمكن في البداية التعريف بمصطلح "إلكتروني" فإن كلمة "إلكترون" هي كلمة أعجمية معربة أصلها يوناني وقيل فرنسي¹، وهي تعني: دقيقة أولية ذات شحنة سالبة مقدارها أصغر مقدار يوجد من الكهرباء وكتلتها تساوي بالتقريب جزءاً من ثمانمائة وألف جزء من كتلة أصغر ذرة موجودة وهي ذرة الإيدروجين² أما مصطلح إلكتروني فيعني به هنا تقنية استخدام وسائل كهربائية أو مغناطيسية أو إلكترومغناطيسية أو أية وسائل مشابهة في تبادل المعلومات وتخزينها³.

والمقصود بالدفع الإلكتروني هو "الوفاء بطريقة الكترونية بأثمان السلع والخدمات المتعاقد عليها أي باستخدام إحدى وسائل أو أدوات السداد أو الدفع الإلكتروني"⁴ أي أنه "عبارة عن مال أو عملة نقدية يتم تبادلها بصفة إلكترونية وذلك من خلال القيام بتحويل الأموال إلكترونياً من حساب المستهلكين إلى حساب التجار السداد ثمن السلعة أو الخدمة"⁵. وهو أيضاً "نظام الدفع الآلي عبر الشبكة العالمية للمعلوماتية، وهو نتيجة الزامية للتطور التكنولوجي على إثر الاتساع الانفجاري لشبكة الانترنت على أن الوفاء الإلكتروني قد ينصرف إلى معنيين فقد يقصد بالوفاء الإلكتروني بالمعنى الواسع إلى كل عملية دفع المبلغ من النقود التي تتم بأسلوب غير مادي لا يعتمد على دعائم ورقية بل بالرجوع إلى آليات

¹ -هداية بوعزة: النظام القانوني للدفع الإلكتروني -دراسة مقارنة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2019، ص 23.

² -مزريان توفيق؛ بديار أحمد: اعتماد نظام الدفع الإلكتروني في المنظومة المصرفية كآلية لتفعيل التجارة الإلكترونية بالجزائر، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعقدة، المجلد رقم 02، العدد 02، المركز الجامعي، غليزان، جوان 2019، الجزائر، ص 43.

³ -زيتوني عبد القادر: أدوات وتقنيات التمويل البنكي، ط01، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2021، ص 176.

⁴ -عبد العزيز خنفوسي: قانون الدفع الإلكتروني، ط01، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، عمان، 2018، ص 07.

⁵ -شما جاسم سيف السيطي: الجوانب القانونية لوسائل الدفع الإلكترونية في ضوء القانون القطري، رسالة ماجستير في القانون الخاص، كلية القانون، جامعة قطر، 2021، ص 12.

الكثرونية. في حين يقصد بالوفاء الإلكتروني بالمعنى الضيق عمليات الوفاء التي تتم دون وجود اتصال مباشر بين الأشخاص الطبيعيين" ¹.

أما وسائل الدفع الإلكترونية فقد عرفت بأنها "مجموعة الأدوات والتحويلات التي تستخدم فيها التكنولوجيا لتسديد الخدمات والسلع أو الدفع المباشر" ². وعرفت أيضا "مجموعة من الأدوات التي تصدرها المصارف والمؤسسات المصرفية والمالية، كوسيلة للدفع والتحويلات الإلكترونية مثل البطاقات البنكية، النقود الإلكترونية، الشيكات الإلكترونية... الخ" ³.

عرفت كذلك على أنها "عملية يتم من خلالها استبدال القيمة المالية بالبضاعة، أو بالخدمات أو بالمعلومات، فهي تستخدم وسيطاً لتسهيل عملية التبادل مثل البنك" ⁴. كما عرفت "أنها الوسيلة الإلكترونية التقليدية للدفع والتي تستعملها في حياتنا اليومية، الفرق الأساسي بين الوسيطتين هو أن وسائل الدفع الإلكترونية تتم كل عملياتها عن طريق التسديد الإلكتروني ولا وجود للحوالات ولا للقطع النقدية" ⁵ أي أنها "وسيلة الربط بين التاجر والزبون بشكل الإلكتروني، إذ يستطيع الزبون الذي يمتلك بطاقة الدفع الإلكترونية أن يشتري من التاجر الذي يمتلك موقع تجاري على الإنترنت. ويكون المصرف هنا وسيطاً بينهما إذ يحول من رصيد الزبون إلى رصيد التاجر، وهذا ما يشكل نظام الدفع الإلكتروني" ⁶ "غرض تحسين مستوى الخدمات للعملاء يقوم مزود الخدمة بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني التي تمكن جميع الأطراف من أداء التزاماتهم بسرعة وقل ما يمكن من التكاليف" ⁷.

¹ -مصطفى بواوي: الدفع الإلكتروني كآلية لحماية المستهلك ومظاهر تطبيقه في التشريع الجزائري، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الرابع عشر، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أبريل 2017، ص 45، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://fr.scribd.com>

² -فوزي إينال: واقع وسائل الدفع الإلكترونية المستحدثة في إطار التكنولوجيا المالية، مجلة المعيار، المجلد 13، العدد 02، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2022، ص 581. متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.asjp.cerist.dz>

³ -طالبي سميرة؛ بن عبد العزيز سمير: دور وسائل الدفع الإلكترونية في تفعيل التجارة الإلكترونية-دراسة حالة بريد الجزائر لولاية بشار، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 03، جامعة أحمد دراية، مخبر التكامل الاقتصادي، الجزائري الإفريقي، الجزائر، مارس 2023، ص 263. متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.asjp.cerist.dz>

⁴ -ماطي مريم: واقع وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبلها في ظل الازمة كوفيد19-دراسة حالة الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 01، جامعة جيجل، الجزائر، 2022، ص 11، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.asjp.cerist.dz>

⁵ -عماد الدين بركات؛ طيبي حورية: وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في تفعيل التجارة الإلكترونية، مجلة القانون والتنمية المحلية، مخبر القانون والتنمية المحلية، أدرار، المجلد 01، العدد 02، جوان 2019، ص 125.

⁶ -حسين القاضي؛ مادلين عبود؛ سهى سنكري: واقع استخدام تقنيات الدفع الإلكتروني في المصارف السورية العامة-دراسة تحليلية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 34، العدد 05، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2012، ص 248.

⁷ -فلاح نصرت فليح الفليح: المسؤولية المدنية لمزود خدمات الدفع الإلكتروني (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2021، ص ص 28-29.

ومن هنا يمكن استنتاج تعريف مختصر وبسيط لوسائل الدفع الإلكترونية فيمكننا القول أنها تلك الأنظمة الإلكترونية التي تسمح بتسيير وتحويل تلك النقود الإلكترونية أو القيم المالية، عبر الشبكة التي تضم المتعاملين في السوق الإلكترونية من أجل تسوية مختلف التبادلات.

ثانيا/ خصائص وسائل الدفع الإلكترونية:

هناك عدة خصائص جعلت وسائل الدفع الإلكترونية تتميز عن وسائل الدفع التقليدية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **من حيث أسلوب الدفع:** يتم الدفع إما عن طريق بطاقات مخصصة للشراء عبر الإنترنت أو من خلال البطاقات البنكية العادية. يتم الدفع عبر شبكتين الأولى تختص وفق أطراف التعامل ويلتزم وجود علاقات مالية وتجارية مسبقة بينهم والثانية عامة تتداولها الأفراد دون وجود روابط¹.

- **من حيث امتداد الصفة الدولية:** أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.

- **من حيث وسائل الأمان:** يتم الدفع من خلال هذه الوسيلة من خلال فضاء معلوماتي مفتوح لذا فإن خطر السطو على أرقام القروض أثناء الدفع الإلكتروني قائم، ويزداد هذا الخطر في الدفع عبر الانترنت عن غيرها من الشبكات باعتبارها فضاء يستقبل جميع الأشخاص من جميع البلدان بمختلف مقاصدهم ونواياهم وهي تمثل خاصية سلبية لنظام الدفع الإلكتروني².

وبما أن التجارة الإلكترونية بيئة افتراضية تتم فيها المعاملات الإلكترونية التجارية لذا تغيب الدعائم المادية فيها، ونظرا لدولية الشبكة العنكبوتية فوسائل الدفع الإلكترونية المستعملة تتميز بخصائص مختلفة منها³:

❖ **امتداد صفة دولية العقد الإلكتروني إلى تقنية الدفع الإلكتروني:** تضي صفة الدولية على العقد الذي يتم

عبر الانترنت والذي يفترض تباعد أطرافه وذلك بغياب الحضور المادي لكليهما في مجلس العقد، وتبعاً لذلك

فوسيلة الدفع الإلكتروني تستجيب لهذه السمة، حيث تكون وسيلة دفع لتسوية المعاملات التي تتم عن بعد فيتم

الدفع من خلال إعطاء أمر الدفع الذي يتم وفقاً لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين أطراف العقد.

¹ -سماعيل عيسى؛ بملول خيرة: أثر متطلبات الإدارة الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك التجارية -دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائرية -BNAتيارات الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 02، مركز البصيرة للبحث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2021، ص 99. متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.asjp.com>

² -ليرة هشام؛ محمد الهادي ضيف الله: واقع وتحديات وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر، العدد 24، ديسمبر 2017، الوادي، ص 280، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.asjp.com>

³ -سعيد عزو: الأمن التقني للدفع الإلكتروني أي فعالية؟، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني، جامعة لونيبي علي، البلدة 2، ديسمبر 2017، ص 115-116. متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.asjp.com>

❖ من حيث الجهة القائمة بخدمة الدفع الإلكتروني: يترتب على هذه الطبيعة تواجد نظام مصرفي مسبق لدي أطراف التعامل يتيح الدفع بهذه الوسيلة، أي معني ذلك وجوب وجود أجهزة تقوم بإدارة مثل هذه العمليات التي تتم عن بعد ومن شأنها توفير الثقة والأمان للمتعاملين بهذه الوسيلة، إذ يرتبط هذا الدور بصفة أصلية بالبنوك وغيرها من المنشآت التي تقوم بهذا الغرض، وفي البلدان الأوروبية عدا فرنسا فإن إدارة وسائل الدفع الإلكترونية غير مقتصر على البنوك فقط وذلك بغرض تسهيل تبادل وتقديم هذه الخدمة بين البلدان الأوروبية.

❖ من حيث السرية: تمتاز أنظمة الدفع الإلكتروني يكون جميع الحركات المالية تتم في سرية تامة لضمان الحماية والأمان للمستخدم، كما تمتاز بأنها تقوم بتسهيل وتسيير عملية الشراء في التعاملات المالية وبشكل آمن وتحقق سهولة التعامل سواء من خلال الهاتف النقال أو عبر الانترنت مما يجنب حمل النقود الورقية مع ضمان التاجر الإلكتروني لكل حقوقه المالية لدى اتمامه التعاقد مع المشتري الإلكتروني مما يؤدي إلى ارتفاع حجم المبيعات¹.

ثالثا/ أهمية وسائل الدفع الإلكترونية:

إذا كان الظهور النقود الأثر الكبير في تحويل اهتمامات المستهلكين الشرائية، وتعديل طرق التعامل مع قدراتهم المادية، فإن وسائل الدفع الإلكتروني من شأنها أن تثير المزيد من الاهتمام لدى الأطراف المنضوية في العلاقة التي تنشأ نتيجة التعامل بها. وتتميز وسائل الدفع الإلكترونية بمجموعة من المميزات التي جعلتها أكثر استخدامًا وخاصة في المجتمعات المتقدمة اقتصاديًا وثقافيًا، من أهم مميزات (المميزات العامة):

- أداة وفاء مقبولة كوسيلة دفع دولية في شتى أرجاء العالم بدلا من مخاطر حمل النقود.
- أداة وفاء شخصية مما يوفر لها عنصر الأمان، حيث لا يمكن لأحد استخدامها سوى صاحبها الموقع عليها والذي يمكنه إيقاف التعامل بها فورا والغاؤها في حالة ضياعها.
- وسيلة مرنة لسداد تكاليف السفر والسياحة وإتمام الصفقات التجارية الصغيرة أثناء السفر بالخارج، مما يشجع على زيادة حركة السياحة والتجارة بين مختلف البلدان.
- وسيلة سهلة وعلى درجة عالية من الدقة في تسوية المعاملات وإجراء المقاصة بين البنوك المختلفة بصرف النظر عن أماكن تواجدها والعملات المستخدمة في تلك المعاملات².

¹ -سلطاني حيد: مفهوم الدفع الإلكتروني وأفاق تطويره في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 02، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2012، ص ص 213-214.

² -حوالف عبد الصمد: النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 45.

المطلب الثاني: أنواع وأنظمة وسائل الدفع الإلكترونية والأطراف المتعاملة فيها

أصبحت وسائل وأنظمة الدفع الإلكتروني حديث الساعة فقد تطورت بشكل كبير وملحوظ ومن خلال هذا المطلب سنقوم بالإلمام بجميع هذه الوسائل والأنظمة والأطراف المتعاملة فيها كما يلي:

أولاً/ أنواع وسائل الدفع الإلكترونية:

تطورت وسائل الدفع الإلكتروني مع انتشار عمليات التجارة الإلكترونية، وتطورها على الصعيد العالمي وتمثل أهم تلك الوسائل في:

1/ البطاقات البنكية الإلكترونية: أو البطاقات البلاستيكية، حيث تعتبر بطاقات الدفع الإلكتروني من أدوات الدفع الحديثة نسبياً حيث ظهرت في بداية القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية ومنها انتشرت إلى دول العالم حتى أصبحت تحتل مكاناً بارزاً بين أدوات الدفع الأخرى فتطورت تقنياتها وتعددت وظائفها¹.

وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة، كما يمكننا تعريفها على أنها بطاقة صدرت برسم أو بغير رسم من مصدرها لاستعمال حاملها للأغراض التالية:

- أي شيء له قيمة على أساس القرض (نقود - سلع - خدمات ...).
- شهادة أو ضمان لصاحبها تمكنه من الحصول على قرض وفتح حساب قرض مؤقت من أجل.
- استدانة مبلغ من المال أو كتابة شيك. السحب نقداً أو كتابة أمر بنقد أو شيكات سياحية.
- شراء سلع أو دفع الخدمات أو أي شيء ذو قيمة مالية.
- تحويل الحسابات من حساب قرض أو حساب قرض مؤقت إلى حساب بطاقة قرض عليها عجز في سدادها أو حساب دين آخر كله أو بعضه للمحافظة على توازن فالبطاقات البنكية تأخذ شكل مستطيل وحجم صغير الذي يجعلها سهلة الحمل فهي تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها، توقيع حاملها ورقمها واسم حاملها ورقم حسابها وتاريخ انتهاء صلاحيتها².

¹ - حمود محمد غازي الحمادة: العلاقات التعاقدية الناشئة عن بطاقات الدفع الإلكتروني، ط01، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2017، ص 17.

² - زايد محمد: البطاقات البنكية كأداة لتفعيل التجارة الإلكترونية، مجلة الضياء للدراسات القانونية، المجلد03، العدد02، المركز الجامعي نور البشير، البيض، 2021، ص ص 59-60.

وتنقسم البطاقات البنكية الإلكترونية إلى الأنواع التالية:

(1) **بطاقات ممغنطة:** وهي بطاقات بلاستيكية تحتوي على شريط ممغنط من الخلف يستخدم في إدخال وتخزين البيانات المشفرة من خلال ثلاثة مسارات ويتم قراءة تلك البيانات بواسطة نقاط البيع الإلكترونية وماكينات الصرف الآلي.

(2) **بطاقات وقائية:** وهي بطاقات بلاستيكية مزودة بشريحة إلكترونية من مادة السيلكون تستخدم في إدخال وتخزين البيانات إلا أنها أكثر أماناً من البطاقات الممغنطة، لصعوبة قراءة البيانات التي عليها والحصول على نسخة منها.

(3) **بطاقات الخصم : Débit Card** تشكل بطاقة الخصم الجزء الأكبر من حجم بطاقات الدفع المصدرة حو العالم، حيث نجد أربع عدد سكان العالم البالغين يستخدمونها، وبلغت نسبة سكان دولة الإمارات العربية المتحدة الذين يستخدمون أجهزة الصراف الآلي 100%، فهي توفر لهم الراحة والأمان¹.

(4) **بطاقات الدفع الإلكترونية "مصرفياً":** تعد البطاقات الإلكترونية إحدى أهم استخدامات تكنولوجيا المعلومات في مجال الخدمات المصرفية. ورغم ظهور هذه البطاقات مع بداية القرن العشرين، إلا أن المستقر عليه أن الانطلاقة الحقيقية في استخدام هذه البطاقات في الدفع قد بدأت في الخمسينيات من هذا القرن².

(5) **البطاقات الائتمانية:** وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع أجل لقيمتها، مع احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل نهاية كل شهر³.

(6) **بطاقات الصرف الشهري:** تحول هذه البطاقة لحاملها الشراء والسحب النقدي في حدود مبلغ معين ولفترة محدودة (لا تتجاوز شهر) دون تقسيط في دفع المبلغ المستحق عليه فإذا تأخر العميل في تسديده فرضت عليه فائدة حسب الاتفاق بين المصدر وحامل البطاقة⁴.

بالرغم من التماثل الكبير في الشكل بين أنواع البطاقات المختلفة، إلا أنها تختلف عن بعضها البعض وذلك لعدة اعتبارات يمكن ذكر منها ما يلي:

¹ - جمال عبد الرحمان جاسم النعيمي؛ شهيرة عبد الشكور؛ حسين عظيمي عبد الله: الحماية الجنائية لبطاقات الدفع الإلكترونية وفقاً للقانون الإماراتي، بيردانا: المجلة الدولية للبحوث الأكاديمية (العلوم الاجتماعية والانسانية)، المجلد 01، العدد 01، كلية الشريعة والقانون، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، أبريل 2022، ص ص 96-97.

² - محمد مصطفى محمد عمر: النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني في العمليات المصرفية، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، المجلد 2537، العدد 758، د.س، ص ص 1472-1473.

³ - مفتاح صالح: البنوك الإلكترونية - الأعمال المصرفية الإلكترونية، المؤتمر العلمي الخامس، كلية العلوم الإدارية والمالية، بسكرة، الجزائر، ص ص 09-10-11.

⁴ - عبد الله غالم؛ آيات الله مولحسان: آثار اقتصاد المعرفة على تنمية وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، بسكرة، نوفمبر 2005، ص 339، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://elbassair.net>

1/ البطاقات البنكية على أساس هدف الاستخدام: نجد فيها الأنواع التالية:

1.1. بطاقة السحب: هي تلك البطاقة التي يقتصر استخدامها على سحب النقود فقط من الموزعات الآلية للأوراق

النقدية، والتي يتم تحريرها عبر جهاز الصراف الآلي مع إدخال حاملها للرقم السري الشخصي وبتقييد المبلغ الذي يراد سحبه. وبطاقة السحب تتخذ ثلاثة أنواع :

أ. بطاقة السحب أحادية البنك: وهي البطاقة التي تستعمل لسحب النقود من الموزعات الآلية للأوراق النقدية التي تتبع البنك المصدر لها فقط؛

ب. بطاقة السحب البنكية المحلية: وهي البطاقة التي يمكن استعمالها في مختلف الموزعات الآلية للأوراق النقدية التي تحوز عليها مختلف البنوك العاملة محليا؛

ت. بطاقة السحب البنكية الدولية: هي تلك البطاقة التي تستخدم على المستوى الدولي على مستوى الموزعات الآلية للأوراق النقدية على المستوى الدولي بموجب اتفاق مبرم بينهما.

2.1. بطاقة الدفع: هي البطاقة التي تمكن صاحبها إضافة إلى خدمات السحب الاستفادة من خدمات تسديد الفواتير

وتسوية عمليات الشراء التي يقوم بها لدى مختلف التجار المتعاقدين وبطاقة الدفع تتخذ شكلين:

أ. بطاقة الدفع المحلية: تستخدم فقط محليا، حاملها يستخدمها عند القيام بعمليات الشراء والدفع لدى التجار المتعاقدين المحليين من قبل البنوك العاملة في الحدود الجغرافية الدولة فقط؛

ب. بطاقة الدفع الدولية: تستخدم لدى المتاجر والفنادق والمطاعم المعتمدة من طرف البنوك المتفقة من خلال الشبكة الدولية.

2/ البطاقات البنكية حسب المزايا التي تمنحها لصاحبها: تشمل نوعين:

1.2. البطاقة العادية: هي بطاقة ذات حدود ائتمانية منخفضة نسبيا وتمنح الأغلب العملاء عند مطابقة الحد الأدنى

للشروط الواجب توفرها فيهم، وتوفر هذه البطاقة جميع أنواع الخدمات المقررة من قبل منظمة فيزا كالسحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي أو الشراء من التجار المتعاقدين مع الشبكة؛

2.2. البطاقة الذهبية: هي بطاقة ذات حدود ائتمانية عالية وتمنح للعملاء ذوي الكفاءات المالية العالية، إضافة إلى

الخدمات المتوفرة في البطاقة العادية، وعادة ما تميز هذه البطاقة ارتفاع رسم الاشتراك فيها عن البطاقة العادية إضافة إلى لون ذهبي مختلف عن البطاقة العادية¹.

¹ - بواريو هاجر أميرة: واقع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر-دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة2، العدد 18، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة البليدة 2، جوان 2018، ص ص 368-369.

3/ أنواع البطاقات البنكية حسب الجهة المصدرة للبطاقة: يوجد منها أنواع التالية:

1.3. بطاقة تصدرها مؤسسة تجارية يستخدمها حاملوها في الشراء في هذه المؤسسات وفروعها مثل محطات بنزين الفنادق المطاعم الكبرى، وتدفع المستحقات إلى المؤسسة مباشرة، أما بعد فترة مما يتضمن منح الائتمان منها إلى حاملي البطاقة وأما في حصول حاملها على بعض الميزات مثل: تخفيضات في السعر وتقديم خدمات أخرى؛

2.3. بطاقة ضمان الشيك: وهي بطاقة تصدرها المصارف لعمالها ليقدموها عند دفع مستحقاتهم بشيكات مسحوبة على المصرف للتأكد أن الشيك سيصرف قيمته عند تقديمه للمصرف¹.

3.3. بطاقة فيزا (visa card): هي بطاقة تصدر عن شركة فيزا العالمية، وهي بطاقة متجددة بإمكان صاحبها ان يسدد كل التزامات البطاقة خلال مدة السماح وان يسدد جزء من الالتزامات خلال هذه المدة ويسدد البقية بعد ذلك، وهي من أكثر البطاقات الائتمانية انتشار على الاطلاق وتتعامل مع الملايين من المؤسسات والمحلات التجارية وأجهزة الصرف الآلي.

4.3. بطاقة أمريكيان إكسبرس (American express): تصدر عن بنك أمريكيان إكسبرس، وهي مؤسسة مالية كبيرة تزاوّل أنشطة بنكية ويوجد ثلاث أنواع هي: بطاقة أمريكا إكسبرس الخضراء، الذهبية، الماسية².

4.4. بطاقة الماستر كارد (Master card): هي ثاني أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، بطاقات مقبولة لدى أكثر من 9.4 مليون محل تجاري، استخدمت لتسوية معاملات بلغت أكثر من 200 مليون دولار³.

2/ النقود الالكترونية: بعد ظهور البطاقات البنكية ظهرت "النقود الالكترونية" أو "النقود الرقمية" والتي عرفها جانب من الفقه بأنها "تلك الوحدات التي يتم تداولها عبر الوسائل الإلكترونية"⁴. وعرفت كذلك بأنها "قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة الكمبيوتر ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية المدفوعات ذات قيمة محددة ودون ارتباطها بحساب بنكي"⁵.

¹ - بواريو هاجر أميرة: واقع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر-دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية، مرجع سابق، ص 370.

² - بوخاري فاطنة: تحديات وضرورة تحسين وسائل الدفع الإلكترونية لأداء البنوك في ظل جائحة كورونا-دراسة حالة الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد 01، جامعة الجيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، 2021، ص 187.

³ - ضيف أحمد: محاضرات في الاقتصاد البنكي المعقد، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2021/2020، ص 11.

⁴ - علاء التميمي: التنظيم القانوني للدفع بالنقود الالكترونية، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد 02، العدد 01، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العراق، 2021، ص 67.

⁵ - رائد محمد عبد ربه: التسويق الإلكتروني، ط 01، الجندرية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2011، ص ص 15-16.

ويشمل مصطلح النقود الإلكترونية على وجه الخصوص على صورتين هما:

- **الصورة الأولى:** هي البطاقات السابقة الدفع المعدة للاستخدام في أغراض متعددة ويطلق عليها أيضا تعبير البطاقات مختزنة القيمة أو محفظة النقود الإلكترونية¹.
 - **الصورة الثانية:** هي آليات الدفع مختزنة القيمة أو سابقة الدفع التي تمكن من إجراء مدفوعات من خلال استخدام شبكات الحساب الآلي المفتوحة خاصة الانترنت؛ والتي يطلق عليها أحيانا نقود الشبكة أو نقود السائلة الرقمية.
- DIGITAL CASH²**

3/ السفتجة الإلكترونية: توجد السفتجة الإلكترونية الورقية والتي تسمى كذلك بالسفتجة الإلكترونية المقترنة بكشف، هي ذلك السند الذي يجب أن يحترم كل البيانات المطلوب توفرها في السفتجة الورقية لحظة صدوره تحت طائلة بطلائه، وأيضا السفتجة الإلكترونية الممغنطة هي سفتجة تنعدم معها الدعامة الورقية منذ إصدارها، إذ يعمل مصدرها على تسجيل بيانات السفتجة في شكل رموز على شرط مغناطيسي أو ملف إلكتروني، يسلمها لبنكه وهي محملة في شكل ملفات إلكترونية³.

4/ المحفظة الإلكترونية: هي عبارة عن وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر، كما قد تكون المحفظة الإلكترونية عبارة عن بطاقة بلاستيكية مغطاة، يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو قرصاً مرئياً يمكن إدخاله في الحاسب ليتم نقل القيمة المالية منه أو إليه عبر الأنترنت باستخدام برامج معينة⁴.

5/ الشيكات الإلكترونية: يمكن تعريف الشيك الإلكتروني على أنه المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها والشيك الإلكتروني هو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة، يتضمن الشيك الإلكتروني ملف الكتروني آمن يحتوي على معلومات خاصة تحرير الشيك ووجهة صرف هذا الشيك بالإضافة إلى المعلومات الأخرى، كتاريخ صرف الشيك، قيمته المستفيد منه، رقم الحساب والحول إليه⁵.

¹ -بوعافية الرشيد: دور النقود الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد02، المركز الجامعي، تيبازة، سبتمبر 2014، ص 112.

² -خوبيزي مريم: واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري وكيفية إدارة المخاطر الناتجة عنها وفقا لنموذج بازل الدولية للرقابة المصرفية، مجلة الدراسات المالية والحاسبية والإدارة، العدد الرابع، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 41.

³ -عبد الله ليندة: قانون الدفع الإلكتروني، محاضرات أُلقيت على طلبة السنة الثانية ماستر قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، السادس الثالث: 2020/2019، ص ص 18-21.

⁴ -لعلوي أحمد خير الدين: واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2016-2021، مجلة تدامساد UNEGMU، المجلد02، العدد02، جامعة يحي فارس بالمدينة، 2022، ص 04.

⁵ -قميش حولة؛ بلعة جويده: وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة المنظمات المغاربية، المجلد05، العدد01، جامعة فرحات عباس، سطيف، ديسمبر 2021، ص 84.

وعرف كذلك بأنه "رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للمصرف الذي يعمل عبر الانترنت أو شبكات الاتصال الأخرى، ليقوم المصرف أولاً بتحويل قيمة الشيك النقدية إلى حساب الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك أو إعادته إلكترونياً إلى مستلم الشيك ليكون دليلاً على أنه قد تم صرف الشيك فعلاً، كما يمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونياً من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه"¹.

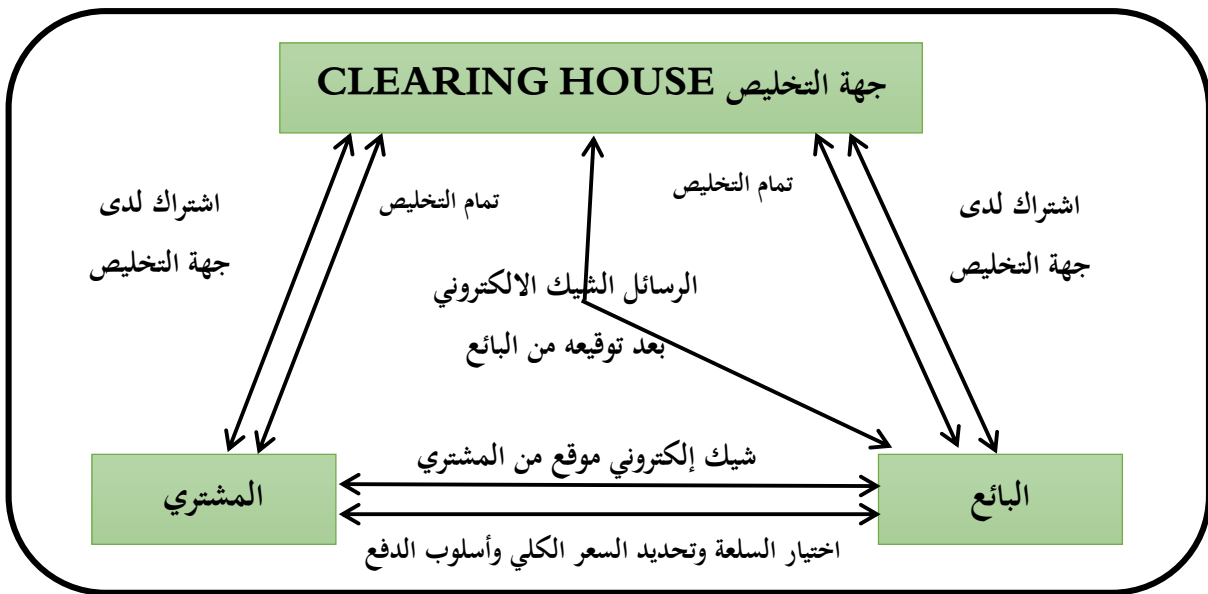


شكل رقم (1-01): الشكل

العام للشيك الالكتروني يكون كما يلي:

ويوضح الشكل التالي كل هذه المراحل:

شكل رقم (1-02): دورة استخدام الشيك الالكتروني وإجراءاته



المصدر: حميد فشتيت؛ بناولة حكيم: واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 03، المركز الجامعي خميس مليانة، ماي 2011، ص 09.

¹ - حميد فشتيت؛ بناولة حكيم: واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 03، المركز الجامعي خميس مليانة، ماي 2011، ص

6/ البطاقة الذكية: والبطاقة الذكية هي "بطاقة بلاستيكية مزودة بشريحة حسابية وهي قادرة على تخزين بيانات تعادل خمسمائة ضعف ما يمكن أن تخزنه البطاقات البلاستيكية الممغنطة، وبخلاف ما هو عليه الحال في النقود الإلكترونية التي تعتمد على البرمجيات فقط فإنه يمكن استخدام البطاقات الذكية للدفع عبر الانترنت وفي الأسواق التقليدية". وتشكل وسيلة آمنة مشفرة وحديثة تسهل عملية الدفع الإلكتروني حيث يقوم حاملها باستبدال قيمة معينة من النقود الكلاسيكية مقابل ما يساويها من النقود الإلكترونية وذلك على مستوى بنكه، والتي على أساسها يتم شحن الرقاقة الإلكترونية حيث يمكن إعادة شحن هذه الرقاقة بنفس الطريقة بعد نفاذ القيمة¹.

7/ أجهزة الصراف الآلي: يعتبر الصراف الآلي ATM نقطة البداية للمصارف في دخول ميدان الصيرفة الإلكترونية وتقديم الخدمات للزبائن بدون تعامل مباشر مع الموظف المصرف². وهي أجهزة آلية للمصرف الغرض منها تقديم خدمات السحب والإيداع في حسابات عملاء المصرف، وذلك موجب بطاقات مصممة لهذا الغرض وفي كافة الأوقات، يمكن نشرها بالأماكن المختلفة سواء بالجدار أو بشكل مستقل، أو تكون متصلة بشبكة حاسب المصرف ويقوم العميل باستخدام البطاقات البلاستيكية أو الذكية للحصول على الخدمات المختلفة مثل: السحب النقدي، الإيداع النقدي، الاستفسار عن الحساب وغيرها من الخدمات³. وتصنف أجهزة الصراف الآلي وعلى نطاق واسع إلى نوعين⁴:

- النوع الأول: هو أجهزة الصراف الآلي الأساسية والتي تسمح بسحب النقد والحصول على تقرير الرصيد فقط.
- النوع الثاني: وهي الأكثر تعقيداً وتمتّع بتنوع الوظائف، إذ تقوم بسحب النقد ثم إيداعه، وسداد الدفعات المتعلقة بالبطاقات الائتمانية، وإمكانية سداد الفواتير، ثم تقرير الرصيد.

8/ طرفيات البيع: وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف أنواعها وأنشطتها، ويمكن للعميل استخدام بطاقات بلاستيكية أو بطاقات ذكية للقيام بأداء مدفوعات من خلال الخصم على حسابه الإلكتروني بتمرير البطاقة داخل الآلات المتصلة إلكترونياً بحاسب البنك⁵.

¹ -بوعكة كاملة: النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، جوان 2022، ص 16.

² -أحمد بلقاسم المختار التواتي: تأثير خصائص الخدمة المقدمة على إقبال العملاء على قنوات الصيرفة الإلكترونية-دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الثاني، الأكاديمية الليبية، طرابلس، 2013، ص 07.

³ -ديدوش هاجر؛ حريزي عبد الغني: دور الصيرفة الإلكترونية في تحسين الخدمة المصرفية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-المديرية الجهوية بالشلف، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 17، العدد 26، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2021، ص 106.

⁴ -جمال هداش محمد: العمل المصرفي الإلكتروني ودوره في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف-دراسة تطبيقية في عدد من المصارف الأهلية والحكومية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 01، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2017، ص 180 -181.

⁵ -بوزانة أين؛ حمدوش وفاء: دراسة تحليلية لواقع الدفع الإلكتروني في دول المغرب العربي: الجزائر- تونس-المغرب خلال الفترة (2012-2021)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 02، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر 2022، ص 1387.

9/ **الهاتف المصرفي:** هو خدمة تمكن العملاء في انجاز بعض المعاملات المصرفية مثل التقدم بطلب للحصول على معلومات رصيد حساب أو تحويل الأموال عبر الهاتف، من مميزات الخدمة أنها لا تحتاج إلى أماكن مادية ويمكن الوصول إليها طوال اليوم¹، فهو يجنب العملاء عناء الانتظار المعرفة المعلومات عن حساباتهم المصرفية، إذ عن طريق الهاتف يستطيع العميل مع المصرف سحب أو تحويل مبلغ ما من بنك إلى آخر عن طريق تزويد البنك نوع الخدمة المطلوب منه سدادها مثل فاتورة المياه أو الهاتف أو الكهرباء، ويستخدم الهاتف المصرفي في غالب الأحوال في العمليات الصغيرة مثل سداد الفاتورة المتعلقة بالمنزل أو المكتب أو سداد الغرامة².

ثانياً/ أنظمة الدفع الإلكتروني:

تعتبر نظم الدفع الإلكترونية عن كل الأنظمة التي تستخدم في تسوية العمليات المالية عبر الوسائط الإلكترونية إذ يتم اعتمادها بين المصارف أو الشركات أو الأفراد من داخل البلد الواحد أو من خارجه من خلال البنوك، فهي مجموعة من البرمجيات أو الترتيبات أو إجراءات التشغيل ونظم المعلومات وشبكات الاتصال المعدة للدفع أو التحويل أو التقاص أو التسويات للأموال إلكترونياً وبأي عملة كانت³. ومن بين نظم الدفع الإلكترونية تميز ما يلي:

1/ **التحويل المالي الإلكتروني:** يقصد بنظام التحويلات المالية الإلكترونية مجموعة القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال غير مصارف إلكترونية أو مصارف إنترنت مرخص لها للقيام بهذه العملية، ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق الكمبيوتر أو الهاتف المحمول. وبفضل تعزيز أنظمة الأمن أصبحت التحويلات المالية الإلكترونية تحظى أكثر فأكثر بالمصداقية والأمان لدى المتعاملين. هذا فضلاً عما يتبعه هذا النظام من اختصار للزمن ووفر في الجهد والتكلفة ويسر في التعامل فمن خصائص هذا التحويل قابليته للتجزئة (Divisibilite)، إذ يمكن توزيع مبلغ مستند التحويل على أكثر من مستفيد، وهو ما لا يتوفر في الشيك⁴.

2/ **نظام جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (SWIFT):** هو نظام يضمن ويؤمن التحويلات الإلكترونية في كل أنحاء العالم ما بين المصارف بطريقة آمنة وتكاليف منخفضة بحيث يستخدم هذا النظام في المدفوعات الخارجية أو

¹ - الهاشمي سلطاني؛ صادق صفيح؛ إدارة مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية في المصارف الإسلامية: دراسة حالة مصرف الراجحي السعودي، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 13، العدد 01، جامعة معسكر، الجزائر، 2022/07/15، ص 96.

² - ودان بوعبد الله: الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس ل م د، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020-2021، ص ص 18-19.

³ - مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، مينا فاتق، ديسمبر 2017، ص 17.

⁴ - مداح عرايبي الحاج؛ برك نعيمة: أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي الواقع والآفاق، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 02، جامعة الشلف، جانفي 2010، ص 67.

الدولية، ويستخدم هذا النظام عادة الإرسال تعليمات الدفع وإشعارات المصارف، ولكن بشكل موحد وقياسي متعارف عليه بين المصارف الأعضاء في جمعية سويفت.

3/ نظام التسوية الإجمالية الفورية للمعاملات (RTGS): يشير RTGS إلى أنظمة تحويل الأموال حيث يتم تحويل الأموال أو الأوراق المالية من بنك إلى آخر في الوقت الفعلي وعلى أساس إجمالي. "الوقت الفعلي" يعني أن معاملة الدفع لا تخضع إلى فترة انتظار و"التسوية الإجمالية" تعني أن المعاملة يتم تسويتها على واحدة على مجموعة واحدة أو مقاصة مع أي معاملة أخرى. بمجرد المعالجة، تكون المدفوعات نهائية وغير قابلة للإلغاء. يتم التحكم في RTGS من قبل البنك المركزي للبلاد وهو الأكثر ملاءمة للمعاملات ذات الحجم المنخفض ولكن ذات القيمة العالية¹.

4/ نظام المقاصة الإلكترونية: المقصود بنظام المقاصة الإلكترونية هو النظام الذي يسمح بإجراء تقاص الشيكات بين البنوك عن طريق البنك المركزي بموجب صور الكترونية للشيكات وبدون أن يجري تبادل الشيكات فعلياً بين البنوك وتعرف مقاصة الشيكات بأنها تبادل الشيكات المودعة في حسابات الزبائن لدى البنوك والمسحوبة على حسابات زبائن في بنوك أخرى واستخراج صافي وضع كل بنك وقيدته على حساب أو الحساب ذلك البنك لدى البنك المركزي².

ثالثاً/ الأطراف الفاعلة في نظم الدفع الإلكتروني:

حيث تتم عمليات الدفع إلكترونياً بدون استخدام الورق حيث تتضمن عملية الدفع إلكترونياً خمسة أطراف³:

- 1. المصدر (المحرر):** هو البنك أو المؤسسة المالية الكبرى التي لها أدوار عدة، ومنها التعاقد مع المركز العالمي للبطاقات من أجل حصولها على ترخيص يسمح لها بإصدار البطاقات من خلال دخولها في عضوية إصدار البطاقات والتعاقد مع التجار المحليين من أجل قبول هذه البطاقات من عملائها لتسوية عملياتهم من شراء أو تقديم خدمات معينة بالإضافة إلى التعاقد مع عملائهم للتعامل بمثل هذه البطاقات في دفع ما يستحق عليهم للتاجر مقدم السلعة أو الخدمة وحصول التاجر على مقابل ما يقدمه إلى عملائه باستخدام هذه البطاقة.
- 2. التاجر:** إن هذا الوصف يطلق على الشركات أو المؤسسات صاحبة السلع ومحلات البيع ومراكز تقديم الخدمات للجمهور بشكل عام ويبرم اتفاق مع مصدر البطاقة لقبول البيع بالبطاقة ومن ثم يرجع إلى مصدر البطاقة للحصول على ثمن هذه السلعة.

¹ -مي محمد نعيم خريسات: إيجابيات وسلبيات الدفع الإلكتروني في المؤسسات الحكومية، المجلة العربية للنشر العلمي، المجلد 2663، العدد واحد وأربعون،

بلدية السلط الكبرى، الأردن، 2022، ص 465-466، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: www.asjp.net

² -بن شبنينة كريمة؛ مطاي عبد القادر: تنافسية البنوك في بيئة الانترنت-دراسة تجرية المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص 398.

³ -آمنة زربوط: دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لتجربة الجزائر، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية (JAEAS)، المجلد 01، العدد 01، جامعة البليدة، الجزائر، 2019، ص 54.

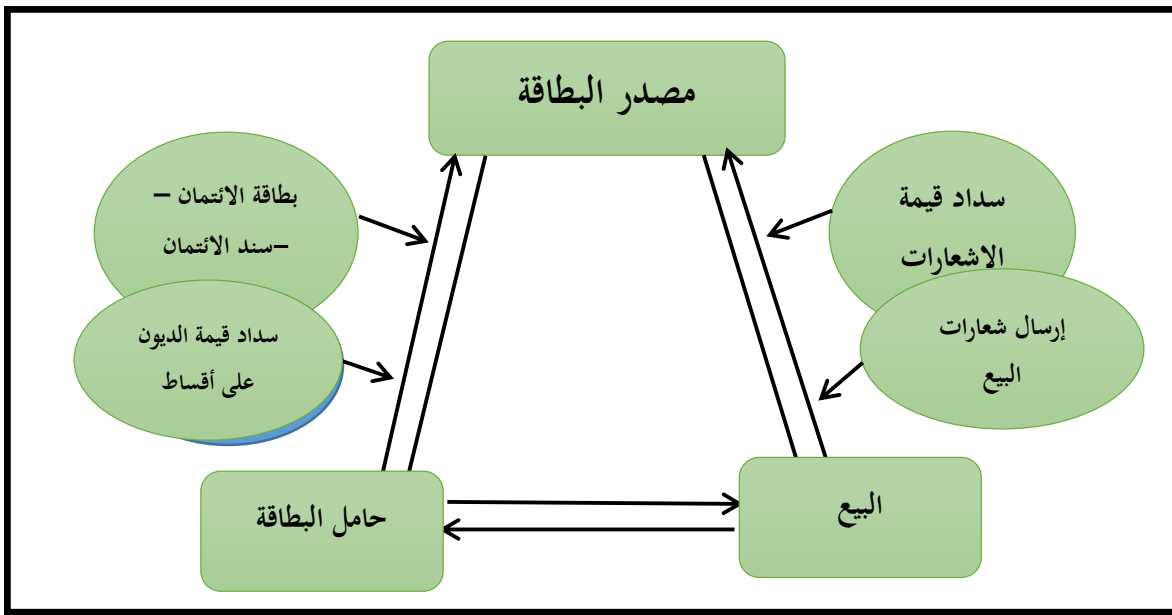
3. حامل البطاقة: هو الشخص أو الأشخاص الذين حصلوا على البطاقة بناء على طلب تم تقديمه للمصدر ووافق على منحهم إياها، لتمكينهم من الشراء بواسطتها أو الحصول على الخدمات وكذلك تمكنهم من السحب النقدي من الصراف الآلي باستخدام البطاقة الممنوحة لهم من المصدر.

4. المنظم (Regulator): وعادة تقوم دوائر حكومية بتنظيم عملية الدفع الإلكتروني.

5. غرفة التفاضل الإلكتروني (Automated Clearing House): وهي شبكة إلكترونية تنقل الأموال بين البنوك¹.

وتتشارك أنظمة الدفع الإلكتروني في أنها وسيلة لانتقال النقود من شخص إلى آخر، ومجموعة لشخص آخر أو المجموعة أخرى عبر شبكة الانترنت دون الحاجة للتفاعل وجها لوجه².

شكل رقم (1-03): أطراف التعامل بأنظمة الدفع الإلكتروني والعلاقة بينهم



المصدر: مقدم عبد الجليل: واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية، -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -بشار، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 05، العدد02، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 2018، ص 177.

¹ -أيمن أحمد محمد شاهين: مقومات العمل المصرفي الإلكتروني كأداة لتعزيز وتطوير نظم الدفع والتجارة الإلكترونية-دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين، دراسة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013، ص 16.

² -مقدم عبد الجليل: واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -بشار، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 05، العدد02، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 2018، ص 177.

المطلب الثالث: الوسائط الإلكترونية المصرفية

هناك العديد من الوسائط الإلكترونية والتي تستخدم في عملية الدفع الإلكتروني، حيث أن تطور وسائل الدفع في صورة وسائل الكترونية فرض أشكالاً مختلفة لكيفية تداولها وأهم هذه الأشكال المصرفية ما يلي:

أولاً/ الهاتف المصرفي (Phone Banking): وهي نوع من الخدمات المصرفية التي تقدم للعملاء على مدار اليوم، ويستطيع العميل فيها أن يطلب من البنك تحويل مبلغ من المال مقابل السلعة أو الخدمة التي اشتراها عبر الانترنت إلى البائع. ويتم ذلك بعد التأكد من شخصية العميل عن طريق إدخال الرقم السري الخاص بالعميل (Pin Number) والمعطى له من قبل البنك، والتعرف كذلك على رقم هاتف العميل والذي يجري الاتصال به من خلال أرقام هاتفه المعروفة لدى البنك من قبل. فهي خدمة مصرفية حديثة بدأت البنوك باستخدامها وتقديمها للعملاء خاصة لتقديم خدمات التجزئة، وبالإضافة إلى إمكانية فتح حساب جديد وتلقي طلبات اقتراض وتسديد الفواتير.

وسمح تقديم البنوك لخدماتها عبر الهاتف العادي بتقديم الخدمات عن طريق الهاتف النقال الذي انتشر استعماله بسرعة وهو ما أدى إلى ظهور بنوك خلوية وجعل البعض يتوقع أن تحل شركات الهواتف النقالة محل البنوك في عمليات سداد ثمن السلعة أو الخدمة المشتراة عبر الانترنت¹.

ثانياً/ الصيرفة الإلكترونية عبر الموبايل (الجوال المصرفي): تشير الخدمات البنكية عبر الموبايل إلى استخدام الهواتف النقالة الذكية أو الأجهزة الخلوية الأخرى لأداء المهام البنكية من أي مكان بعيداً عن أجهزة الكمبيوتر المتواجدة في المنزل أو المكتب، مثل مراقبة أرصدة الحسابات تحويل الأموال بين الحسابات سداد الفواتير تحديد مواقع أجهزة الصراف الآلي².

¹ - السعيد بريكة: واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية (E-Banking) وآفاق تطورها في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010-2011، ص 148.

² - عبد الرزاق براهيم؛ عبد المالك هبال؛ منصف شرقي: أهمية استخدام وسائط الصيرفة الإلكترونية في تطوير الخدمات المصرفية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري بولاية سطيف، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة منتوري عبد الحميد مهري، قسنطينة، جوان 2020، ص 07.

ثالثا/ الصيرفة عبر الأنترنت (Internet Banking): وهي سماح البنك للعملاء بإجراء معاملاتهم المصرفية في أي وقت ومكان دون ان يضطر إلى الذهاب بنفسه إلى مقر المصرف، ويتم ذلك من خلال موقع الكتروني آمن يتم تفعيله عن طريق المصرف¹.

رابعا/ القابض: هو عبارة عن وسيط بين المتعاملين يتلقى طلبات وبيانات كل منهما ويتحقق منها عن طريق موقعه على الشبكة، وتولي مباشرة عملية عرض السلعة والخدمة والتسليم والوفاء أو الدفع نظير عمولة معينة، وتبرز الحاجة إلى وسيط عندما يتم إنجاز العمل عبر الأنترنت بسبب تنوع وتباين المشترين والبائعين والوسطاء، فالوسطاء:

◀ يساعدون المشترين على تعرف على السلع.

◀ يقدمون وسائل كفاءة لتبادل المعلومات بين المشتري البائع

◀ يؤدون المعاملات الالكترونية أو المساعدة في أدائها.

◀ تقدمون الدعم للبائع².

¹ - بن عبدان آمنة؛ بختاوي بشرى: الصيرفة الالكترونية ودورها في تميز الأعمال في البنوك التجارية في ظل الاجراءات الاحترازية لفيروس كورونا (كوفيد-19) - دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية أدرار، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 02، عدد خاص، الجزء 02، جامعة أحمد درايعة، أدرار، الجزائر، 2023، ص 120.

² - السعيد بريكة: واقع عمليات الصيرفة الالكترونية (E-Banking) وآفاق تطورها في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 149-150.

المبحث الرابع: تقييم وسائل الدفع الإلكتروني وعوامل نجاحها

لوسائل الدفع الإلكترونية فوائد كثيرة، فلهذه الأنظمة إيجابيات وخصائص تميزها عن غيرها من وسائل الدفع التقليدية، لكن في نفس الوقت لهذه الطريقة أيضا عيوب.

المطلب الأول: إيجابيات وسلبيات وسائل الدفع الإلكترونية

يمكن تلخيص أهم الخصائص التي تميز وسيلة الدفع هذه كما يلي¹:

- ❖ **الدقة:** على خلاف وسائل الدفع التقليدية فإن الإلكترونية تمتاز بالدقة، حيث أن البرامج والتقنيات عادة ما يكون احتمال الخطأ فيها ضعيفا جدا ذلك لأن العامل البشري يكون غالبا تمامًا عن العملية إلا من ناحية طالب الخدمة الذي يقوم بنفسه بذلك.
- ❖ **السهولة:** يكفي أن يكون طالب الخدمة على دراية بسيطة بالتقنيات لكي يتم عملية التسوية ولا يتوجب عليه أن يحوز على وسائط متطورة جدا فم هاتف ذكي أو حاسوب عادي يمكنه من إتمام صفقاته.
- ❖ **التكلفة المنخفضة:** لا يكلف استخدام اليات الدفع الإلكتروني مبالغ كبيرة فهدف البنوك من خلال إطلاق هذه الآلية ليس هو الربح الكبير بقدر ما هو الاحتفاظ بالعملاء الحاليين واكتساب عملاء جدد وخاصة بعد ظهور منافسة قوية سواء من البنوك الأخرى أو من المؤسسات الناشئة التي تبنت مجملًا التكنولوجيا المالية مؤخرًا.
- ❖ **الحفاظ على السيوالة:** مما يمكن النظام المالي بصفة عامة من التحكم في تسيير مخاطر السهولة.
- ❖ **السرية والأمان:** يعتبر الأمان والسرية المبدأ الأساسي لكل عملية مصرفية فالزبون يبحث دوما عن الوسيلة الأكثر ثقة والأكثر حفاظًا على البيانات الشخصية للقيام بعملياته المختلفة توفر البنوك آليات دفع إلكتروني تتوفر على هذه الميزة من خلال طرح منتجات تتطلب في مجملها كلمة سر مشفرة لا تستطيع حتى الوسائط كشفها كما تحوز البرامج أعلى درجات الحماية. مما يجعل طالب الخدمة أكثر ارتياحًا.
- ❖ **سرعة الأداء:** يمكن استعمال أدوات الدفع الإلكتروني من ربح الكثير من الوقت، وذلك ما ينشده عملاء البنك خاصة مع الضغوطات المعيشية.

¹ - بن الخضر عبد الغني؛ معمري عبد الوهاب: تقييم وسائل الدفع الإلكترونية في ظل انتشار التكنولوجيا المالية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 03، جامعة محمد طهراوي، بشار، أكتوبر 2021، ص ص 127-128.

ويمكن توضيح سلبيات وسائل الدفع الإلكتروني في نقاط أهمها:

✚ تكاليف الخدمات التي تحملها البطاقات الإلكترونية أدى إلى عدم إقبال الزبائن على بعض أنواع البطاقات الإلكترونية.

✚ شروط الانخراط والتعاقد على البطاقات التي تفرض على الزبون صارمة، وفرض رصيد أدنى محدد ودائم في الحساب البنكي للزبون.

✚ رسوم مقابل الخدمات وفوائد مرتفعة مقابل التأخر في السداد وغرامة عند ضياع البطاقة.

✚ الانقطاع المتكررة في شبكة الاتصال وكثرة التعطل في الموزع الآلي.

✚ بالنسبة للبنوك: ارتفاع تكلفة إنشاء وصيانة الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية¹.

✚ بالنسبة لحاملها: زيادة الاقتراض والانفاق بما يتجاوز القدرة المالية وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء².

✚ بالنسبة للتاجر: إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه، ويضع اسمه في القائمة السوداء، وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات حمة في نشاطه التجاري.

✚ بالنسبة لمصدرها: أهم خطر يواجه مصدري البطاقات هو سداد حاملها للديون المستحقة عليهم، وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات الضياع.

ولعل أهم انتقاد يوجه لوسائل الدفع الإلكترونية هو عدم وجود نظام إلكتروني يمنع جرائم القرصنة الإلكترونية، وعدم كفاية وكفاءة أنظمة الرقابة والإشراف التكنولوجيين، مما يزعزع عنصر الثقة في استخدام هذه البطاقات بشكل آمن³.

¹ - بلحشر عائشة: واقع ورهانات أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد السابع، العدد الأول، مخبر النقود والمؤسسات المالية نفي المغرب العربي، جامعة تلمسان، الجزائر، مارس 2022، ص 1885.

² - عبد الجليل مقدم؛ فايذة بلعابد؛ خولة عدنان: دور التسويق المصرفي في زيادة فاعلية وسائل الدفع الإلكتروني: دراسة حالة بنك خليج الجزائر-وكالة بشار، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، سبتمبر 2020، ص 297.

³ - نصيرة شوب: الإدارة البنكية الإلكترونية في الجزائر-دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الآلي، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص مجتمع معلومات، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2012/2013، ص 79-80.

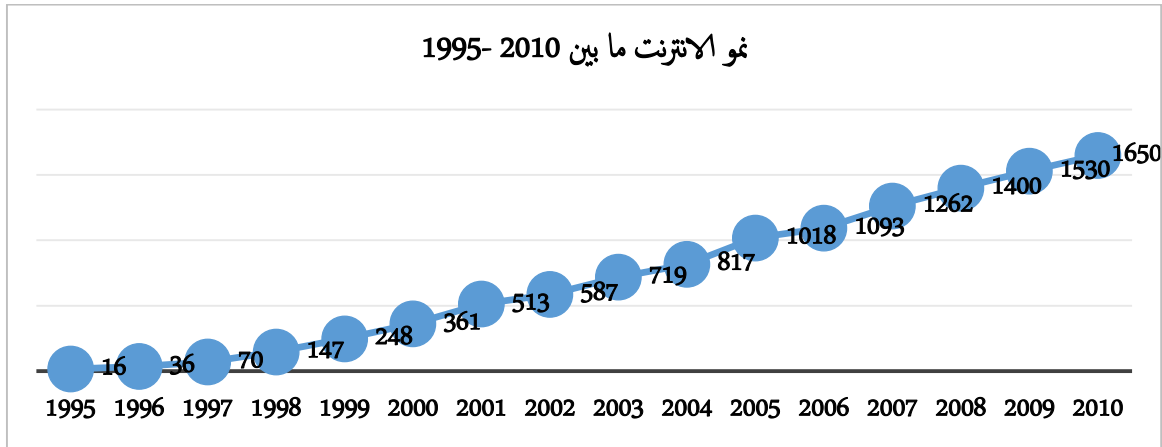
المطلب الثاني: عوامل المساعدة على نجاح وسائل الدفع الإلكترونية

لقد ساعد على تطور وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة وتحولها من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني مجموعة من العوامل تتمثل فيما يلي:

أولاً/ نمو الانترنت:

إن نمو شبكة الانترنت بعد عاملاً أساسياً لتطور ونجاح وسائل الدفع الإلكترونية باعتبارها البيئة الملائمة لتداول هذه الوسائل، خاصة التجارة الإلكترونية التي تتم على هذه الشبكة والتي يجري الدفع فيها بالطرق الإلكترونية وعيه فنمو شبكة الانترنت وانتشارها يساعد في انتشار الوسائل الإلكترونية وبالتالي تطورها ونجاحها. فكان لنمو الانترنت قام بها الموقع العالمي للانترنت ما بين سنتي 1995 و 2010 حول عدد مستخدمي الانترنت عالمياً تبين النمو السريع لهذه الشبكة¹، كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (1-04): نمو الانترنت عالمياً بين سنتي 1995 و 2010 / الوحدة: مليون مستخدم



المصدر: بوعكة كاملة: النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، جوان 2022، ص 17

يوضح الشكل أعلاه النمو السريع لعدد مستخدمي الانترنت في العالم حيث كان هذا العدد يمثل حوالي 16 مليون مستخدم ليتطور في ظرف خمسة عشرة سنة إلى 1650 مليون مستخدم، مما يعني تحفيز وتشجيع نمو التجارة الإلكترونية باعتبار هذه الشبكة تمثل البنية التحتية لها، فهي الوسيلة التي من خلالها يمارس الأفراد والمؤسسات والحكومات التجارة الإلكترونية.

¹ - عبد الرحيم وهبة: تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 02، المركز الجامعي تمنراست، جانفي 2010، ص ص 188-189.

ثانيا/ تطورات تكنولوجيا المعلومات:

نتيجة للتطورات في تكنولوجيا المعلومات التي تمثل كل أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات بشكل إلكتروني من خلال وسائل الاتصال وشبكات الربط وغيرها من المعدات، أخذت هذه التكنولوجيا المتقدمة ترتبط بالمبادلات والأنشطة الاقتصادية على تنوعها، وتعتبر البنوك من أبرز القطاعات التي تأثرت بالثورة المعلوماتية والاتصالات والتي شكلت عاملاً مساعداً لتنمية العمل البنكي ومع استخدام الشبكات وربط الأجهزة الحاسبة مع بعضها البعض انطلقت عمليات الارتقاء بالعمل البنكي، حيث أصبح استخدام التكنولوجيا الحديثة عنصراً أساسياً في عمل البنوك خاصة في ظل تزايد المنافسة في الصناعة البنكية واشتدادها محلياً عالمياً وهو ما دفع بضرورة تحسين الخدمات البنكية واستخدام خدمات الدفع الإلكترونية¹.

ثالثا/ المنظمات والمؤسسات المالية العالمية في مجال المدفوعات:

إن من بين العوامل التي ساعدت على نجاح وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة ظهور منظمات ومؤسسات مالية وعالمية رائدة في مجال إنتاج وتسويق هذه الوسائل في مختلف بلدان العالم.

رابعا/ الاستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الأنترنت:

تتميز وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة عن التقليدية بالاستفادة من وسائل الأمان المبتكرة حديثاً لاستعمالها عبر شبكة الأنترنت وخاصة لإضفاء الثقة على التعاملات المصرفية والتجارية التي تتم عبر هذه الشبكة والتي تكون وسائل الدفع الإلكترونية طرفاً فيها، وقد كان انتشار التجارة الإلكترونية سبباً كافياً لابتكار مثل هذه الوسائل كالتشفير والجدران النارية وغيرها².

¹ - زبير عياشي؛ مناصرة سميرة: دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحسين الأداء البنكي، ملتقى حول الصيرفة الإلكترونية التقليدية ومتطلبات التوقع الجيد، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 02-03 ديسمبر 2013، ص 34.

² - مسوس رضوان؛ بورايو هاجر أميرة: تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر كحافز لتطوير المعاملات المالية عن طريق استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 01، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2023، ص 463-464.

المطلب الثالث: معوقات وسائل الدفع الإلكترونية وطرق حمايتها

تواجه وسائل الدفع الإلكترونية جملة من المشاكل التي أدت إلى انعدام الثقة بها، فرغم النجاح والتطور التي عرفته الوسائل الحديثة إلا أن هناك جرائم ظهرت وجعلت من هذا النظام ناقصا، حيث ترتكب هذه الجرائم في حق الإعلام، والبطاقات البنكية، مما أفرز مخاطر المعاملات المصرفية بالوسائل الدفع الإلكترونية.

أولا/ مخاطر ومشاكل وسائل الدفع الإلكترونية:

مع التطور السريع للحاسب الآلي وشبكة الانترنت وانتشارها الغير مسبوق في كافة مجالات الحياة والتي يخلو منها بيت أو مؤسسة بدأ يظهر أنواع عديدة من المشاكل والمخاطر نوجزها فيما يلي:

1/ الجرائم الإلكترونية: عرفت بأنها الجريمة التي تتم باستخدام جهاز الكمبيوتر من خلال الاتصال بالانترنت ويكون هدفها اختراق الشبكات وتخزينها والتحريف والتزوير والسرقة والاختلاس وقرصنة وسرقة حقوق الملكية الفكرية. ومن أهم أهداف الجرائم الإلكترونية التمكّن من الوصول إلى المعلومات بشكل غير شرعي، كسرقة المعلومات، أو الاطلاع عليها، أو خدمتها، أو تعديلها بما يحقق هدف المجرم، والتمكّن من الوصول عن طريق الشبكة العنكبوتية إلى الأجهزة الخادمة الموفرة للمعلومات وتعطيلها وكذلك الحصول على المعلومات السرية للجهات المستخدمة للتكنولوجيا والبنوك والجهات الحكومية والأفراد وابتزازهم بواسطتها¹.

2/ مخاطر الائتمان: يقصد بمخاطر الائتمان احتمالية التعرض لخسائر ناتجة عن عدم سداد العميل، وتأخره عن سداد الالتزامات المالية، وتحدث مخاطر الائتمان في مجال التجارة الإلكترونية عندما يفقد القائم بالدفع جزء من أو كل مدفوعاته بسبب إخفاق في توصيل التزاماته إلى الطرف الآخر².

3/ انتحال شخصية الفرد: تتم عندما يستغل اللصوص بيانات كالعنوان وتاريخ الميلاد ورقم الضمان الاجتماعي لشخص ما على الشبكة الإلكترونية أسوء استغلال من أجل الحصول على بطاقات بنكية ائتمانية حيث أن تلك البيانات تمكنهم من التقدم بطلبات لاستخراج البطاقات البنكية عبر الانترنت غالبا من خلال الهياكل التي لا تتخذ إجراءات أمنية صارمة عبر الشبكة³.

¹ -مصنف فاطمة؛ آيت علي زينة: مفهوم الدفع الإلكتروني وتمييزه عن الدفع التقليدي، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 02، جامعة لونيبي علي، البلدة، الجزائر، 2022، ص 230.

² -لزهري بلعلي: دور العمل المصرفي الإلكتروني في تعزيز استخدام وسائل الدفع الحديثة -دراسة حالة بنك التنمية المحلية " BDL 361" قسنطينة، مذكرة ماستر أكاديمي (ل.م.د)، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021/2020، ص ص 38-39.

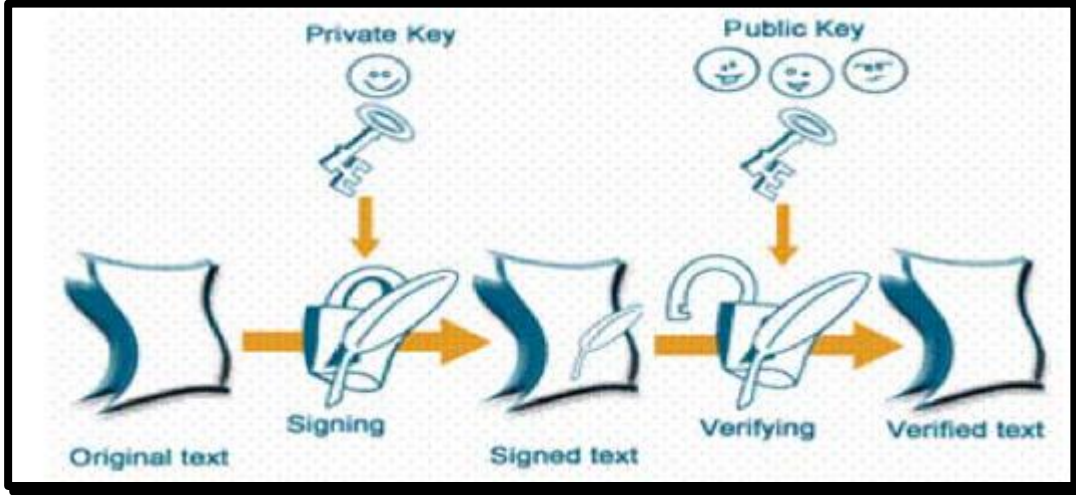
³ -بوخشبة إيمان: تقييم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، ملحققة قصر الشلالة، 2020/2019، ص 47.

ثانياً/ وسائل الأمن وحماية وسائل الدفع الالكترونية:

اتخاذ عدة إجراءات من أجل تجنب المخاطر التي قد تنجم من استعمال وسائل الدفع الإلكترونية من هذه الإجراءات نذكر:

1/ **البصمة الإلكترونية للرسالة:** وهي بصمة رقمية يتم اشتقاقها وفقاً لخوارزميات معينة تدعى دوال أو اقتارات الترميز (hash functions)، إذ تطبق هذه الخوارزميات حسابات رياضية على الرسالة لتوليد بصمة (سلسلة صغيرة) تمثل ملفاً كاملاً أو رسالة سلسلة كبير، وتُدعى البيانات الناتجة البصمة الإلكترونية للرسالة. وتتكون البصمة الإلكترونية للرسالة من بيانات لها طول ثابت يتراوح عادة بين (128 و 160 بت) تؤخذ من الرسالة المحولة ذات الطول المتغير، وتستطيع هذه البصمة تمييز الرسالة الأصلية والتعرف عليها بدقة، حتى إن أي تغيير في الرسالة - ولو كان في بت واحد - سيفضي إلى بصمة مختلفة تماماً¹.

شكل رقم (1-05): البصمة الإلكترونية



المصدر: مصطفى يوسف كافي: التجارة الإلكترونية، ط01، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2010، ص 189.

2/ **التوقيع الإلكتروني:** يقوم الشخص بالتوقيع يدوياً باستخدام قلم إلكتروني خاص على الشاشة الحساسة للكمبيوتر أو على لوح رقمي خاص، وعندئذ يحلل التوقيع الخطي بواسطة الكمبيوتر ويخزن كمجموعة من القيم الرقمية التي يمكن أن تضاف إلى رسالة البيانات ويستطيع متلقيها أن يعرضها على شاشة الكمبيوتر لأغراض التوثيق² فهو ملف رقمي صغير

¹ - مصطفى يوسف كافي: التجارة الإلكترونية، ط01، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2010، ص 189.

² - عامر محمد بسام أحمد مطر: الشيك الإلكتروني Electronic Check، ط01، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013، ص 57.

(شهادة رقمية) تصدر عن أحد الهيئات المتخصصة والمستقلة والمعترف بها من الحكومة تماماً مثل كتابة العدل وفي هذا الملف يتم تخزين اسمك وبعض المعلومات المهمة الأخرى مثل رقم التسلسل وتاريخ انتهاء الشهادة ومصدرها، وهي تحتوي عند تسليمها لك على مفتاحين (المفتاح العام والمفتاح الخاص) ويعتبر المفتاح الخاص هو توقيعك الذي يميزك عن بقية الناس أما المفتاح العام فيتم نشره في الدليل وهو متاح للعامة من الناس¹. أوجدت التكنولوجيا الحديثة صوراً عديدة من التوقيعات الإلكترونية لمحاولة استيفاء التوقيع الإلكتروني للشروط اللازم توافرها في التوقيع التقليدي وبالتالي اعتماده والاعتماد به قانونياً، وهذه الصور هي التوقيع البيومتري².

3/ تشفير البيانات: هو عملية تحويل النص إلى رموز وإشارات غير مفهومة يبدو ذات معنى لمنع الغير من الاطلاع عليها إلا الأشخاص المرخص لهم الاطلاع على النص المشفر وفهمه³ أي "تحويل للكتابة من نمطها التقليدي المقروء إلى كودات سرية أي في شكل رموز وعلامات غير مقروءة"⁴ والتشفير أيضاً بأنه "آلية يتم بمقتضاها ترجمة معلومة مفهومة إلى معلومة غير مفهومة عبر تطبيق بروتوكولات سرية قابلة للانعكاس، أي يمكن ارجاعها إلى حالتها الأصلية". فهو "عبارة عن دراسة التقنيات الرياضية المتعلقة بعدد من مظاهر أمان المعلومات، تكامل البيانات Data Integrity وإثبات شخصية الكينونية Entity Authentication وإثبات شخصية مصدر البيانات Data Origin Authentification، إن التشفير ليس عبارة عن وسيلة لزيادة أمان المعلومات فقط، وإنما عبارة عن مجموعة من التقنيات⁵. ومن بين أنظمة التشفير الأكثر استعمالاً نذكر نظام (SSL)، والذي يعتبر إختصار لـ (Secure Sockets Layer)، أو ما يسمى بروتوكول الطبقات الآمنة الذي يقوم بتأمين المعلومات بين المقدم والزبون، حيث يتم تشفير الرسالة المرسلية من المشتري إلى البائع، ويتم إرسالها عبر الانترنت أو البريد الإلكتروني⁶.

4/ التصديق الإلكتروني: يقوم التصديق الإلكتروني بتوثيق الرسائل المتبادلة بين الزبون والبنك والخاصة بالعمليات التي تتم عن طريق وسائل الدفع الإلكتروني، مما يؤكد صدورها من المعني خصيصاً، حيث يتم إثبات الصلة بين الطرفين بشهادة التصديق الإلكتروني الموصوفة التي تصدرها سلطة التصديق الإلكتروني لموثوقها، حيث تعتبر هذه الشهادة بمثابة وثيقة إثبات

¹ -مصطفى يوسف كافي: الحكومة الالكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، ط01، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2009، ص 110.

² -خالد ممدوح إبراهيم: الإثبات الإلكتروني في المواد الجنائية والمدنية، ط01، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2020، ص 241.

³ -محمد أحمد كاسب خليفة: الإثبات والالتزامات في العقود الإلكترونية، ط01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019، ص 283.

⁴ -حسينة عبد الحميد شرون؛ صوينا مقري: دور التشفير وشهادات المصادقة الإلكترونية في حماية الدفع الإلكتروني، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد02، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2022، ص ص 128-129.

⁵ -عبد الصبور عبد القوي علي مصري: التجارة الإلكترونية والقانون، ط01، دار العلوم، القاهرة، مصر، 2010، ص 115.

⁶ -عبد العزيز خنفوسي: قانون الدفع الإلكتروني، مرجع سابق، ص 34.

هوية صاحبها، والتي من خلالها يتم تأكيد ونسب التوقيع لصاحبه وبالتالي تحديد هويته. بالإضافة إلى ذلك تضمن عملية التصديق الإلكتروني جانب ثانٍ آخر تعاقب سرية وسلامة محتوى البيانات المتداولة فيما بين أطراف التبادل الإلكتروني، حيث يعول هؤلاء الأطراف على تقنيات التشفير غير المتناظرة من أجل تأكيد صحة الرسائل الإلكترونية وضمان سرية وسلامة محتويات هذه الرسائل¹.

5/ الرقم السري أو الكلمات السرية: تعتبر الحماية بواسطة الرقم السري الإجراء المؤمن الأكثر استعمالاً في المجال الرقمي في عصرنا الحالي، وإجراءات فتح النافذة واستعمال الرقم السري يسمح لصاحب البرامج بالتأكد من هوية المستعمل الذي يحاول الدخول إلى العنوان الإلكتروني أو جزء منه وذلك عند محاولته الدخول لنافذة مؤمنة، ويجب استعماله لرقم سري لتأمين معاملاته، وعند تقديمه للرقم السري الصحيح يمكنه الدخول لما يريده من المعطيات والبيانات السرية والشخصية². ذاكرة البطاقة تحتوي على نظام دفاعي للحماية Brute-Force ATTACKS لأنه بعد إجراء عدة محاولات غير ناجحة لكي يخمن المستخدم الرقم السري PIN فإن العملية لا تتم كما أن البطاقة لا يمكن سحبها بواسطة ماكينة الصرف³. وبما يخص إدارة الرقم السري من خلال شبكة المدفوعات اللحظية (PIN IPN) فليتزم البنك بالاستعانة بمقدي الخدمات التكنولوجية (Service Technology TSP-Provider) فليتزم البنك بالإجراءات التالية:

- الرقم السري يتكون من أرقام ولا تحتوي على حروف أو رموز خاصة.

- لا ينبغي السماح بالأرقام السهلة كرقم سري مثال 111111 أو 123456⁴.

أما التوقيع بكلمة السر أو ما يعرف برمز التعريف الشخصي: يتم باختيار العميل أربعة أرقام بنفسه أو يحصل عليها من البنك المتعامل معه كما هو الشأن في استعمال البطاقات البنكية في أجهزة الصرف الآلي أو من خلال معاملات الشراء عبر الانترنت ولعل ارتب الأرقام بالبطاقات الممغنطة يجعله أكثر يسراً وسهولة، بل وأكثر شيوعاً، فبدلاً من البطاقة بجهاز الصرف الآلي متبوعة بالرقم تتم العملية وإلا فلا مجال لتفعيل البطاقة واستخدامها بدون استعمال الرقم⁵.

¹ - بن علي نيمان؛ حمودي ناصر: الدفع الإلكتروني في الجزائر بين العوائق التي تواجهه والحماية الفنية والجزائية المقررة لها، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 13، عدد 04، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2021، ص 423.

² - عبد العزيز خنفوسي: قانون الدفع الإلكتروني، مرجع سابق، ص 26.

³ - خالد ممدوح إبراهيم: عقود التجارة الإلكترونية في القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 1 لسنة 2006 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية، ط 01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020، ص 143.

⁴ - عصام مهدي محمد عابدين: موسوعة البنوك طبقاً لأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم (194) لسنة 2020، والقوانين المرتبطة به وقرارات إدارة البنك المركزي المصري الصادرة تنفيذاً لأحكامه، المجلد الثالث، ط 01، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2022، ص 301.

⁵ - خليفة بن محمد الحضرمي: العمليات البنكية ومسؤولية البنك المدنية "الوديعة- عقد إيجار الخزائن- التحويل البنكي- عقد الخصم- الوفاء بالبطاقات الائتمانية، ط 01، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، 2015، ص 175.

خلاصة الفصل:

يعتبر التقدم التكنولوجي من العوامل المساعدة في تطوير تقنيات المعلومات والاتصالات بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية بكفاءة عالية، والعمل على تحسين استغلال التقنية الإلكترونية هي من عوامل عصر المنظومة المصرفية الحديث لمواكبة تحديات العصر، ومواجهة ضغط منافسة المصارف الأجنبية الموجهة أساساً لجذب العملاء.

فالعمل المصرفي الإلكتروني يتجاوز الوظائف التقليدية ويهدف إلى تطوير وسائل تقديم الخدمات المصرفية، ورفع كفاءة أدائها بما يتماشى والتكنولوجيات الحديثة وعلى هذا الأساس سعت الدول المتقدمة إلى تخفيض تكاليف العمليات المصرفية التي تتم عبر القنوات الإلكترونية لتدعيم العلاقات وزيادة ارتباط العملاء بهذا المصرف وهو ما يعزز من المكانة التنافسية له في سياق الأعمال التجارية الإلكترونية.

وتعتبر وسائل الدفع الإلكترونية قد أحدثت ثورة في عالم التجارة والمعاملات المالية. وعلى الرغم من مزاياها العديدة مثل السرعة والراحة وتقليل التكلفة، إلا أنها تواجه بعض التحديات والعيوب من بين هذه العيوب القلق بشأن الأمان وحماية البيانات الشخصية، ومشاكل فنية قد تعرقل عملية الدفع، وصعوبة التحكم في التزوير والاحتيال.

الفصل الثاني

تجارب الدول والبنوك الرائدة
في استخدام وسائل الدفع
الإلكترونية

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

تمهيد:

يعيش العالم حالياً العديد من المتغيرات الحديثة على الصعيد الدولي أهمها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تعتبر من أهم سمات العصر الحديث، نتج عن التوسع مظاهر انتشار المصارف الإلكترونية التي تعتبر حديثة مقارنة بالمصارف التقليدية لما تحققه من مزايا عديدة. ومما لاشك فيه أن النظام المصرفي هو انعكاس لنموذج تنمية ونظام اقتصادي.

تلعب الصيرفة الإلكترونية دوراً بارزاً في تقديم أفضل الخدمات المصرفية والارتقاء بالقطاع المصرفي نحو الأفضل لقد أثر تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة المذهل على كل جوانب الحياة إلى الحد الذي جعل البعض يؤكد على ميلاد اقتصاد جديد من بين الآثار البارزة لهذه التكنولوجيات على الأعمال ظهور التجارة الإلكترونية والصيرفة الإلكترونية.

شهدت الحركة المصرفية حديثاً تطوراً كبيراً، حيث أصبح بإمكان العملاء إجراء عمليات البيع والشراء من خلال شبكة الانترنت باستخدام وسائل الدفع الحديثة التي تنتجها البنوك فظهرت النقود الإلكترونية أو الرقمية والشبكات الإلكترونية التي لا تعتبر البنوك الإلكترونية مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية فحسب، بل موقعا مالياً تجارياً وإدارياً له وجود مستقل، يتم التعاقد معه للقيام بخدمات أو تسوية المعاملات أو إتمام الصفقات على مواقع إلكترونية باستخدام تقنيات حديثة تساهم في تحسين وتطوير الخدمات المصرفية.

ومن خلال هذا الفصل سوف بدراسة لبعض التجارب الدولية الرائدة في الصيرفة الإلكترونية وخاصة تبينها لوسائل الدفع الإلكترونية وملاحظاتها المختلفة، وسيتم عرض هذا من خلال المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: وسائل الدفع الإلكترونية في ماليزيا وأهميتها
- ❖ المبحث الثاني: التجربة العراقية في استعمال وسائل الدفع الإلكترونية
- ❖ المبحث الثالث: نظام الدفع الإلكتروني في اليابان.
- ❖ المبحث الرابع: واقع وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الافتراضية (الإلكترونية).

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

المبحث الأول: وسائل الدفع الإلكترونية في ماليزيا وأهميتها

تقوم تجربة الدفع الإلكتروني في ماليزيا على أنها تجربة ناجحة وأنها تجربة اتفقت إلى مدى بعيد مع متطلبات عملائها، فقد قامت على تطوير المنصات الإلكترونية للبنوك وتطوير الخدمات الإلكترونية وكذا تطوير شبكة الاتصال بين البنوك وبين الوكالات وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني وتعميمها ومن خلال هذا المبحث سنقوم بالإلمام بملامح هذه التجربة.

المطلب الأول: تطور أنظمة الدفع الإلكتروني في ماليزيا والتنظيمات القانونية لها.

من خلال هذا المحور سنتطرق إلى التنظيمات القانونية للمعاملات الإلكترونية في ماليزيا، تطور الدفع الإلكتروني وواقعه في ماليزيا بالإضافة إلى مساهمته في إجمالي الدخل.

أولاً/ تطور نظام الدفع الإلكتروني في ماليزيا: خلال الفترة الماضية تطورت أنظمة الدفع في ماليزيا لتشكّل تقدماً محرزاً في صناعة الدفع، وقد مر هذا التطور بمجموعة من المراحل ندرجها في:

- نشر أنظمة الدفع بواسطة بطاقة بدأت في وقت متأخر (1970).
- تنفيذ شبكة أو أنظمة الدفع على شبكة الإنترنت (ابتداء من أواخر (1990).
- إطلاق نظام الدفع الإلكتروني GB سنة 1997.
- إدخال أنظمة الدفع بواسطة الهاتف المحمول في منتصف (2000).
- تم تعيين كل من النقود الإلكترونية وبطاقات الائتمان كوسائل دفع الكترونية مقبولة وتخضع للتشريع القانوني سنة 2003.

- في سنة 2007 استحوذت وسائل الدفع الإلكترونية على 81 بالمائة من محمل وسائل الدفع¹. اتخذ البنك المركزي الماليزي خطوة لتعزيز منصة الدفع الإلكتروني، ومن ثم تحريك البلاد نحو مجتمع بلا نقود، لتطوير الاقتصاد الرقمي وتطبيقاً له، وقال محافظ البنك محمد إبراهيم إنه سيتم رفع رسوم الشيك من 50 سنتاً إلى رنجيت ماليزي اعتباراً من الثاني من يناير، 2021 لتعكس ارتفاع تكلفة المعالجة وتشجيعاً على استخدام النقود الافتراضية، وأضاف في منتدى ومعرض نظام الدفع إن الاقتصاد الرقمي المتزايد سوف يحتاج إلى طريقة الدفع الإلكتروني. وأضاف في منتدى ومعرض نظام الدفع اليوم الجمعة "أن الاقتصاد الرقمي المتزايد سوف يحتاج إلى طريقة الدفع الإلكتروني التي تعتبر عنصراً حاسماً يمكن أن يزيد الإنتاجية ويصير أكثر فعالية من حيث التكلفة". وشرع البنك في خطة الدفع الإلكتروني لمدة 10

¹ - أبو بكر سالم؛ فاجة آمنة: قراءة في الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع الإلكتروني - التجربة الماليزية نموذجاً-، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي ميلة، جامعة ورقلة، ديسمبر 2016، ص 52.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

سنوات في عام 2011 وحتى الآن، وانخفض إجمالي حجم الشيكات بنسبة 42 % من 205 ملايين في عام 2011 إلى 120 مليوناً فقط هذا العام. وفي المقابل، زادت التحويلات المالية الإلكترونية من 66 مليون معاملة في عام 2011 إلى حوالي 329 مليوناً في 2017م¹. وأيضاً من المرجح أن يحمل معظم الماليزيين كلا من بطاقات السحب الآلي والهواتف المحمولة، وحتى الآن، هناك 45.5 ملايين بطاقة خصم و42.8 ملايين اشتراك في الهواتف المحمول، يجب علينا الاستفادة من هذه الوسيلة وتحسينها².

ثانياً/ التنظيمات القانونية للمعاملات الإلكترونية في ماليزيا: يشكل النظام المالي والبنكي العصب النابض في الاقتصاد الماليزي، ويشرف على هذا النظام ثلاث هيئات أساسية تتمثل في: البنك المركزي، هيئة الأوراق المالية وسوق البورصة³. وفي سنة 2006 تم من القوانين المنظمة للتجارة الإلكترونية وكل ما يتعلق بها من قبل الحكومة الماليزية، وقد خصص في جزئه الثالث الشروط الواجب توافرها في وسائل الدفع الإلكترونية والتي تمثلت في⁴ :

- الكتابة: إذ يتوجب أن تكون كل المعلومات مكتوبة لتتخذ حجيتها عند الحاجة.
- الختم: وهو حتم الخاص بالجهة المصدرة لوسيلة الدفع كالبنك مثلاً.
- التوقيع: يشترط القانون وجود توقيع الكتروني على الوثيقة الخاصة بوسيلة الدفع الإلكتروني، وهذا التوقيع يحمل صفة الرقمية أيضاً.

وفي سنة 1997 تم سن قانون التوقيع الرقمي "توقيع الكتروني" يستخدم للتحقق من هوية المرسل/الموقع للرسالة وأيضاً لضمان صحة المعلومات في المعاملات الإلكترونية، ويمكن أن يفيد استخدام التوقيع الرقمي المعترف به بمتطلبات السرية، ومصادقة الهوية، وعدم التنصل، وسلامة المعلومات. ودخل قانون التوقيع الرقمي لعام (DSA) حيز التنفيذ في 01 أكتوبر 1998، بهدف تنظيم استخدام التوقيع الرقمي في ماليزيا، ويضمن أمن القضايا القانونية المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية ويتحقق من استخدام التوقيعات الرقمية من خلال الشهادات الصادرة عن المرجع المصدق المرخص (CA)⁵.

¹ - كوالالمبور: ماليزيا تعزز الدفع الإلكتروني للتحرك نحو مجتمع بلا نقود، البيان، 09 ديسمبر 2017، تاريخ الاطلاع: 2023/12/10، على الساعة: 20:54، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.albayan.ae>

² - ماليزيا تعزز الدفع الإلكتروني للتحرك نحو مجتمع بلا نقود، صحيفة رأي اليوم، 08 ديسمبر 2017، تاريخ الاطلاع: 2023/12/11، على الساعة: 10:15، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.raiaiyom.com>

³ - خليفة أسياء: متطلبات تطوير القطاع البنكي الجزائري-دراسة مقارنة مع القطاع البنكي الماليزي، دفاثر البحوث العلمية، المجلد 09، العدد 01، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله، تيبازة، 2021، ص 546.

⁴ - أبو بكر سالم؛ قاجة آمنة: قراءة في الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع الإلكتروني -التجربة الماليزية نموذجاً-، مرجع سابق، ص 51.

⁵ - وفاء لطفي: الجهود الدولية في مجال مكافحة جرائم الارهاب السيبراني: التجربة الماليزية نموذجاً، مجلة دراسات، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة 06 أكتوبر يناير 2022، ص 156.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

ثالثا/ المبادرات الرقمية لعدد من البنوك الكبرى في ماليزيا:

جدول رقم (2-01): المبادرات الرقمية لعدد من البنوك الكبرى في ماليزيا

البنك	المبادرة الإلكترونية
May bank	❖ 2017: أطلقت المنصة الإقليمية التعاونية Sandbox تطبيق Maybank2u للتعرف على الوجه والصوت. ❖ 2018: - الدخول في شراكة مع Grab لدفع استخدام Grabpay - إطلاق برنامج FutureReady لتطوير المهارات الرقمية.
CIMB BANK	❖ 2017: إعداد وحدة CIMB Fintech لتطوير الحلول المصرفية المبتكرة. - تم الحصول على موافقة الجهات التنظيمية من BNM في مجال أعرف عميلك e-KYC ❖ 2018: إنضم إلى شبكة Ripple xCurrent Network لتمكين الدفع في الوقت الحقيقي للعملاء، تجربة خدمة ChatBot للموارد البشرية التي تعمل بنظام AI-powered
PUBLIC BANK	2017: شراكة مع Alipay لتقديم خدمات المحفظة الإلكترونية. - حتى الآن: إطلاق تطبيق تأمين PB Direct عبر الإنترنت عبر Ipad و AskSara، والعمل عن كثب مع AIA Groupe، شريكها في التأمين المصرفي.
RHB	❖ 2017: تقديم حساب RHB Smart (فتح حساب رقمي) وتوفير chatbot الخاص بإنشاء القرض. ❖ 2018: أطلق عددًا من الحلول الرقمية الجديدة بما في ذلك تطبيق الرهن العقاري عبر الإنترنت (RHB MyHome)، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر الإنترنت وأداة المبيعات الرقمية للشركات الصغيرة والمتوسطة (Ismart)
Hong Leong Bank	❖ 2017: تقديم Loans2Go - منصة تطبيقات قروض سيارات متنقلة مباشرة من خلال المعالجة المباشرة، حل تجريبي لخدمة الهاتف المحمول داخل الفروع من خلال استخدام أجهزة iPad. ❖ 2018: إطلاق Hong Leong Connect First (منصات مصرفية شاملة عبر الإنترنت للخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات التجارية والشركات الصغيرة والمتوسطة). - إنشاء أول فرع رقمي، ويضم (لوحات الصراف المخصصة والوحدات المساعدة للصراف).

المصدر: بياس منيرة: الصناعة المصرفية التقليدية في زمن التكنولوجيا المالية ... أي تأثير؟، التكنولوجيا المالية الابتكارات والحلول الرقمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مخبر التنمية المحلية المستدامة، فرقة بحث "الاستثمار في التكنولوجيا المالية وأثره على الخدمات المصرفية بالجزائر، جامعة يحي فارس، المدية، 2021، ص ص 53-54.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

المطلب الثاني: واقع وسائل الدفع الالكترونية في ماليزيا من 2010-2019

تعتبر ماليزيا من بين الدول التي تشجع استخدام أدوات الدفع الالكتروني، وقد حدد البنك المركزي الماليزي وسائل الدفع المستخدمة في ماليزيا بأربعة وسائل تتمثل في بطاقة الائتمان بطاقة الشحن بطاقة الخصم والنقود الالكترونية، وقد شهدت هذه الوسائل استخدامًا ملحوظًا في إجراء من 2010 إلى غاية 2014، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي¹:

جدول رقم (2-02): حجم المعاملات بوسائل الدفع الالكترونية في ماليزيا 2010-2015 الحجم بالمليون.

وسائل الدفع	2010	2011	2012	2013	2014	2015
بطاقة الائتمان	294.9	316.9	325.3	332.4	345.9	359.6
بطاقة الشحن	4.7	3.9	4.1	4	4.4	4.2
بطاقة الخصم	18.3	25.1	36	49.4	68.8	90.1
النقود الالكترونية	699.3	804.8	923	1048	1175	1384.7

المصدر: أبو بكر سالم؛ قاجة آمنة: قراءة في الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع الالكتروني - التجربة الماليزية نموذجاً-، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي ميلة، جامعة ورقلة، ديسمبر 2016، ص 52.

من خلال الجدول أعلاه تلاحظ زيادة مستمرة في حجم أغلبية وسائل الدفع من 2010 إلى غاية 2015 ويعود أكبر نصيب للمعاملات للنقود الالكترونية مقارنة بباقي وسائل الدفع الأخرى، ومن خلال الجدول لاحظنا أيضاً:

- بالنسبة البطاقات الائتمان فقد شهدت زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة فبعدا قدرت قيمة المعاملات بـ 294.9 سنة 2010 وصلت إلى 359.6 مليون معاملة سنة 2015، وتعود أكبر قيمة للزيادة للفترة بين 2010 و 2011 إذ قدرت بـ 22 مليون عملية.
- أن بطاقات الشحن عرفت أقل عدد من المعاملات إذ لم تتجاوز 5 مليون معاملة في أي سنة من سنوات الدراسة، كما أنها تشهد تذبذباً نوعاً ما إذ انخفضت سنة 2011 بما قيمته 0.8 مليون معاملة، لترتفع سنة 2012 بـ 0.2 معاملة، في سنة 2014 بلغ عدد المعاملات أقصى عدد له خلال فترة الدراسة والذي قدر بـ 4.4 مليون معاملة لينخفض بـ 0.2 معاملة سنة 2015.

¹ - أبو بكر سالم؛ قاجة آمنة: قراءة في الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع الالكتروني - التجربة الماليزية نموذجاً-، مرجع سابق، ص 51-52.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

- عرفت بطاقات الخصم زيادات مستمرة خلال كل السنوات إذ بلغت أدنى عدد لها 18.3 سنة 2010 واستمرت في الزيادة إلى أن بلغت 90.1 مليون معاملة سنة 2015، أما أكبر زيادة فكانت سنة 2015 بزيادة قدرها 21.3 مليون عملية مقارنة بالسنة التي سبقتها.

- بالنسبة للنقود الإلكترونية فهي الأخرى شهدت ارتفاعاً مستمراً خلال سنوات الدراسة بنسب متفاوتة وقد بلغت أكبر عدد للعمليات سنة 2015 إذ بلغت 1384.7 مليون معاملة نأما أكبر زيادة فكانت أيضاً سنة 2015 إذ قدرت هذه الزيادة بـ 209.7 مليون عملية.

وتتمثل أنظمة الدفع في ماليزيا في نظام الدفع المهم على مستوى النظام (SIPS) ونظام الدفع بالتجزئة وهي الآتي¹:

• **نظام الدفع المهم على مستوى النظام (SIPS):** نظام دفع أساسي لضمان الأداء السلس للاقتصاد والنظام المالي والأسواق المالية عادة ما يعالج هذا النظام المدفوعات ذات القيمة الكبيرة.

• **التحويل الإلكتروني للأموال والأوراق المالية في الوقت الفعلي (RENTAS):** تم تنفيذ RENTAS لأول مرة سنة 1999 بهدف تحسين الكفاءة العامة لنظام الدفع ذو القيمة الكبيرة، لا سيما فيما يتعلق بالحد من مخاطر التسوية بين البنوك، وهو يتيح تحويل وتسوية الأموال ذات القيمة العالية بين البنوك ومعاملات الأوراق المالية غير الصحيحة.

وينقسم هذا النظام إلى أنظمة دفع التجزئة، أدوات دفع التجزئة، وقنوات دفع التجزئة:

أولاً/ أنواع أنظمة سداد التجزئة: يمكن إضاح أنواع أنظمة سداد التجزئة في الآتي:

• **النظام الوطني المقاصة معلومات الشبكات الإلكترونية (eSPICK):** نفذ البنك المركزي الماليزي في عام 2008 النظام الوطني المقاصة معلومات الشبكات الإلكترونية (eSPICK) حيث يستفيد الزبائن والشركات من نظام مقاصة الشبكات الأسرع والأكثر كفاءة، خاصة في توقيت توفر الأموال من إبداع الشبكات الخارجية والتي أصبحت تتم في يوم واحد مقارنة في السابق والتي كانت تتم بـ 2 إلى 8 أيام.

¹ - جعفر عبد النور: واقع الاقتصاد الرقمي ونظام الدفع الإلكتروني في ظل جائحة COVID-19: دراسة حالة ماليزيا، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، مارس 2023، ص ص 401-402.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

- شبكة الصراف الآلي المشتركة: تتيح شبكة الصراف الآلي المشتركة لزبائن البنوك الوصول إلى أموالهم من أي أجهزة الصراف الآلي للبنوك المشاركة وتعبئة رصيد الهاتف المحمول المدفوعة مسبقا بين البنوك، وبطاقة الائتمان وسداد القرض إذ يوجد حاليا شبكتان مشتركتان لأجهزة الصراف الآلي، وهما MEPS SAN و Hous. - **HOUSE**: تأسس HOUSE في عام 2006، وهو مملوك لأربعة بنوك أجنبية تتمثل في: OCBC HSBC Bank-tandard Chartered Bank-Bank و UOB Bank وتقدم العديد من الخدمات كالاستعلام عن الرصيد عمليات السحب... الخ.
- **Interbank GIRO**: يشير (IBG) Interbank GIRO إلى نظام الدفع الذي يوفر خدمات تحويل الأموال بين المؤسسات المالية المشاركة.
- **الخصم المباشر**: وهو خدمة تحصيل بين البنوك للمدفوعات المنتظمة والمتكررة التي تتيح التحصيل الآلي مباشرة من الحساب المصرفي للزبون في عدة بنوك بتفويض واحد.
- **تبادل العمليات المالية**: وهي عبارة عن منصة دفع متعددة البنوك قائمة على الإنترنت إذ تتيح هذه المنصة الدفع عبر الإنترنت، معاملات التجارة الإلكترونية.

جدول رقم (2-03): قيمة الصفقات المالية الإلكترونية للفرد الواحد في ماليزيا بين سنة 2013 إلى سنة 2019

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
IGB	9535.9	14293.1	20411.9	24266	29055	32461.3	34454.9
الخصم المباشر	376.1	488.9	619.2	798.4	997.1	1186.6	1301.3
الصراف الآلي	1477.8	1806.6	1308.2	1296	1228.6	1307	1130.9
تبادل العمليات المالية	19429.3	12721.7	10020.2	12060	10652.6	9546.1	9437.2

المصدر: جعفر عبد النور: واقع الاقتصاد الرقمي ونظام الدفع الإلكتروني في ظل جائحة COVID-19:

دراسة حالة ماليزيا، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، مارس 2023، ص 402.

من الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض مستمر لتبادل العمليات المالية بين البنوك والمؤسسات المالية المشاركة على التوالي من 19429.3 رينغت ماليزي سنة 2013 إلى 9437.2 رينغت ماليزي سنة في حين ارتفعت قيمة العمليات

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

التي تتم عبر كل من الصراف الآلي الخصم المباشر المؤسسات المالية المشاركة Interbank GIRO من 9535.9- 376.1-1477.8 رينغت ماليزي سنة 2013 إلى 1130.9- 1301.3- 34454.9 رينغت ماليزي.

ثانيا/ أنواع أدوات سداد التجزئة: يمكن إيجاز أهم أنواع أدوات سداد التجزئة في الآتي¹:

- الشيك: يعتبر شكل من أشكال الأمر الكتابي الذي يوجه البنك لدفع الأموال إلى المستفيد استنادا إلى ممارسات السوق في ماليزيا، يكون الشيك صالحا بشكل عام لمدة ستة أشهر بعد تاريخ الإصدار.
- بطاقات الائتمان تم تنفيذ هيكل تسعير متدرج لبطاقات الائتمان سنة 2008 بهدف تعزيز الإدارة المالية وغرس الانضباط المالي الجيد بين مستخدمي بطاقات الائتمان حيث يعتمد هيكل التسعير المتدرج على ثلاث مستويات بحد أقصى 15% 17% 18% سنويا على التوالي.
- بطاقة الصرف: وتشبه إلى حد بطاقة الائتمان غير أن رسوم الاستحقاق أعلى عموما بطاقات الائتمان.
- البطاقة المدينة بطاقة الخصم: هي بطاقة دفع حيث يتم خصم مبلغ المعاملة مباشرة من الحساب المصرفي الحامل البطاقة عند التفويض حيث لأي شخص لديه حساب مصرفي في بنك محلي ولديه بطاقة صراف آلي إجراء مدفوعات باستخدام البطاقة لدى أي تاجر يعرض شعار Bankcard. هناك أيضا بطاقات خصم ذات علامات تجارية دولية تحت علامتي VISA و MasterCard بالإضافة إلى بطاقات مع كل من تطبيقات الصراف الآلي الدولية القائمة على الخصم المباشر والمحلي.
- النقود الإلكترونية: ويمكن تصنيفها على نطاق واسع على أنها قائمة على البطاقة وقائمة على الشبكة، والتي يمكن الوصول إليها حاليا عبر الإنترنت والهواتف المحمولة.

جدول رقم (2-04): عدد البطاقات البنكية ومستخدمي النقود الإلكترونية في ماليزيا

2019	2018	2017	2016	
10112.0	10324.6	9861.2	9178.5	بطاقة الائتمان
122.5	128.0	129.2	130.0	بطاقة الصرف
45274.6	42492.8	42029.8	43668.6	البطاقة المدينة
82653.9	60988.3	46638.3	42540.0	النقود الإلكترونية

المصدر: جعفر عبد النور: واقع الاقتصاد الرقمي ونظام الدفع الإلكتروني في ظل جائحة COVID-19:

دراسة حالة ماليزيا، مرجع سابق، ص 403.

¹ - جعفر عبد النور: واقع الاقتصاد الرقمي ونظام الدفع الإلكتروني في ظل جائحة COVID-19: دراسة حالة ماليزيا، مرجع سابق، ص 403.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

يوضح الجدول أعلاه الزيادة المستمرة لعدد البطاقات البنكية ومستخدمي النقود الإلكترونية في ماليزيا، اذ نلاحظ زيادة كل من البطاقة الائتمان بطاقة الصرف والبطاقة المدينة على التوالي من 9178.5 - 130.0 - 43668.6 سنة 2016 إلى 10112.0 - 1225.5 - 45274.6 سنة 2019، أما مستخدمي النقود الإلكترونية فقد تطور قرابة الضعف خلال هذه الأربع سنوات من 42540.0 سنة 2016 إلى 82653.9 سنة 2019.

ثالثا/ أنواع قنوات دفع التجزئة: تتمثل أنواع قنوات دفع التجزئة فيما يلي¹:

- **الخدمات المصرفية عبر الإنترنت:** حيث يمكن للزبائن اجراء المعاملات المصرفية الشائعة، كسداد المبلغ المستحق من قروضهم وبطاقاتهم، وتسديد المدفوعات للأطراف ذات الصلة، مثل فواتير الخدمات، وضريبة التقييم الخ.
- **الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول:** تشبه الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول الخدمات المصرفية عبر الإنترنت من حيث أنها توفر طريقة سريعة وملائمة لأداء المعاملات المصرفية الشائعة، ففي مطلع سنة 2012 تعاونت ثلاثة بنوك كبرى مع اثنين من مشغلي شبكات الهاتف المحمول الرئيسيين الذين قدموا خدمات مصرفية ودفع جديدة عبر الهاتف المحمول أطلق عليها My Mobile حيث توفر للمستخدمين المسجلين إجراء العديد من المعاملات المصرفية مثل تحويل الأموال، ودفع الفواتير وغيرها.
- **الدفع عبر الهاتف المحمول:** يتيح الدفع عبر الهاتف المحمول إجراء مدفوعات لتجار محددين باستخدام الهاتف المحمول حيث يتم توفير خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول غير المصرفية باستخدام حساب النقود الإلكترونية. جدول رقم (2-05): عدد المشتركين في الخدمات البنكية عبر الانترنت والخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول

السنوات	2016	2017	2018	2019
الأنترنت (بالمليون)	22.8	25.5	29.5	31.8
الهاتف المحمول (بالألف)	8794.8	11348.2	14444.4	17229.9

المصدر: جعفر عبد النور: واقع الاقتصاد الرقمي ونظام الدفع الإلكتروني في ظل جائحة COVID-19: دراسة حالة ماليزيا، مرجع سابق، ص 404.

حيث ارتفع عدد الافراد المشتركين عبر الأنترنت من 22.8 مليون مشترك سنة 2016 إلى 29.5 مليون مشترك سنة 2019 كما ارتفع عدد المشتركين في الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول من 8794.8 سنة 2016 إلى 17229.9 مشترك سنة 2019.

¹ - جعفر عبد النور: واقع الاقتصاد الرقمي ونظام الدفع الإلكتروني في ظل جائحة COVID-19: دراسة حالة ماليزيا، مرجع سابق، ص 404.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

المطلب الثالث: مساهمة وسائل الدفع في تكوين الناتج الإجمالي المحلي في ماليزيا 2010 - 2019

حقق سوق التكنولوجيا المالية الماليزي إيرادات إجمالية بلغت 5 مليارات دولار أمريكي في العام 2019 ومن المتوقع أن يسجل معدل نمو سنوي مركب يزيد عن 10% لفترة التوقعات. حيث أصبحت التكنولوجيا المالية الآن جزءًا أساسيًا من القطاع المالي في ماليزيا، مع وجود مجال كبير للتوسع، وفقا لتحليل حديث لصندوق النقد الدولي. مع نمو الطبقة الوسطى، وارتفاع استخدام الهاتف المحمول، والدعم الحكومي القوي لرقمنة الاقتصاد، يبدو أن الشركات والمستهلكين الماليزيين على استعداد لاحتضان تكنولوجيا التكنولوجيا المالية. تقود المدفوعات والمحافظ الرقمية الطريق في مجال التكنولوجيا المالية الماليزية، تليها قريبا تكنولوجيا التأمين والتحويلات الرقمية و blockchain والتمويل الجماعي وغيرها من أشكال التكنولوجيا المالية.

وبالتالي تضاعفت الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في ماليزيا أربع مرات خلال العقد الماضي، مدعومة بتغطية G4 وبيانات ميسورة التكلفة لتعزيز الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. كما تغير مشهد القطاع المالي في السنوات القليلة الماضية، مع انخفاض فروع البنوك التجارية الفعلية وانخفاض أجهزة الصراف الآلي. تشير كل هذه الإحصاءات إلى حقيقة أن المؤسسات المالية بدأت في التحول نحو تبني التكنولوجيا المالية، وهو ما يتناقض بشكل حاد مع الشكوك الأولية التي تلقتها منها. كما احتلت ماليزيا المرتبة الأولى بين دول آسيا الناشئة والنامية في مؤشر جاهزية الشبكة من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019.

عمل أمر مراقبة الحركة (MCO) الصادر عن الحكومة الماليزية كمحفز، حيث ساعد في إضافة 3 ملايين عميل جديد للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في العام الماضي ودفع استخدام المحفظة الإلكترونية واعتمادها إلى مستويات قياسية جديدة. قفز التجار بسرعة، حيث سجلت أكثر من 400,000 شركة جديدة لمعالجة الدفع برمز الاستجابة السريعة، بزيادة قدرها 164% عن عام 2022. تم تنفيذ العديد من التحسينات التنظيمية في عام 2022 للمساعدة في ازدهار التمويل الرقمي¹.

كما أطلق مصرف الراجحي في ماليزيا بنك رايز الرقمي الأول من نوعه محدثاً ثورةً في قطاع الخدمات المالية على مستوى الدولة خلال فترة التقرير، وذلك تماشيًا مع رؤيته بأن يصبح المصرف الإسلامي الرائد في ماليزيا. فبعد الحصول على الموافقات الكاملة من بنك نيجارا ماليزيا، وهو البنك المركزي في دولة ماليزيا، تم إطلاق بنك رايز في وقت قياسي،

¹ - سوق التكنولوجيا المالية الماليزية: تحليل حجم سوق التكنولوجيا المالية وحصتها في ماليزيا-اتجاهات النمو والتوقعات (2023-2028)، تم بتاريخ: 2023/12/11، على الساعة 18:30، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.mordorintelligence.com>

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

وهو الأول من نوعه في السوق بعد عملية طرح للعطاءات شهدت تنافسًا شديدًا للحصول على الترخيص المصرفي الرقمي في ماليزيا. وقد تم تطوير الحل سحابي المنشأ وفق مقياس فريد لم يسبق له مثيل في ماليزيا ولم يسبق طرحه فيها. وعقد مصرف الراجحي في ماليزيا شراكة مع أكثر من 20 شريكًا من أفضل شركاء التقنية في العالم لتطبيق أفضل التقنيات والخروج بحل رقمي شامل بدءًا من خدمات الإنترنت والخدمات المصرفية الأساسية إلى عمليات إدارة المخاطر ومنح التمويل.

حيث يتمتع البنك الرقمي بمكانة قوية تمكنه من الاستفادة من سوق شديدة التنافسية من خلال مجموعة واسعة من المنتجات التي سيطرحها تدريجيًا. وقد أضيف متجر رقمي إلى التطبيق مع تمكين مختلف الشركات من توفير تجارب سلسلة للعملاء. وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير مشاركة الفرع الدولي مع العديد من الشركاء الاستراتيجيين لإثراء عروض خدماته داخل السوق مع إدراج مزيد من القطاعات والشركات والوظائف الجاذبة تدريجيًا. ومع إنشاء بنك رايز كبنك رقمي جديد بالكامل وتوفير مجموعة من أفضل الابتكارات والخدمات التقنية في فتحها، يستغل مصرف الراجحي في ماليزيا استثماراته من خلال كونه أول موفر لحلول المنصات كخدمة (PaaS)، والبنية التحتية كخدمة (IaaS)، والبرمجيات كخدمة (SaaS) ¹.

وحققت وسائل الدفع الإلكترونية دخلاً مما يجعلها تساهم في الناتج المحلي الإجمالي والجدول الموالي يبين مساهمة كل وسيلة دفع في الناتج المحلي الإجمالي الماليزي خلال فترة الدراسة وهذا ما هو موضح في الجدول التالي ²:

جدول رقم (2-06): مساهمة وسائل الدفع الإلكترونية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي % .

إجمالي الناتج المحلي	2010	2011	2012	2013	2014	2015
بطاقة الائتمان	10	10	10	10.1	9.9	9.7
بطاقة الشحن	0.6	0.6	0.7	0.7	0.8	0.8
بطاقة الخصم	0.6	0.7	0.9	1.2	1.4	1.7
النقود الإلكترونية	0.3	0.4	0.5	0.5	0.5	0.5

المصدر: أبو بكر سالم؛ قاجة آمنة: قراءة في الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع الإلكتروني - التجربة الماليزية نموذجاً - مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي ميلة، جامعة ورقلة، ديسمبر 2016، ص 52.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن البطاقة الائتمان ساهمت بحوالي 10% في الناتج المحلي الإجمالي في أغلبية السنوات وأنها تحوز على أكبر مساهمة مقارنة بباقي الوسائل، في حين ساهمت بطاقات الشحن بنسبة 0.7% في المتوسط

¹ - مصرف الراجحي - ماليزيا: بنك "رايز" للخدمات المصرفية الرقمية، منظور الأعمال: الشركات التابعة والفروع الدولية، التقرير السنوي 2022، تاريخ التصفح: 2023/12/10، على الساعة: 20:15، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.alrajhibank.com.sa>

² - أبو بكر سالم؛ قاجة آمنة: قراءة في الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع الإلكتروني - التجربة الماليزية نموذجاً - مرجع سابق، ص 53.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

خلال نفس الفترة، أما بالنسبة البطاقات الشحن فقد عرفت ارتفاعاً مستمراً في مساهمتها إلا انه ضعيف نسبياً إذ قدرت أعلى نسبة له بـ 1.7% وذلك سنة 2015، أما اضعف مساهمة فكانت للنقود الالكترونية إذ لم تتجاوز 1% في أي سنة من سنوات الدراسة وعرفت النسبة استقرار من سنة 2012 إلى 2015 إذ قدرت بـ 0.5% وهي أعلى نسبة.

وخلصت EY في عام 2018 إلى أن القطاع المصرفي الماليزي هو الأكثر تطوراً رقمياً في آسيا، متقدمة بذلك على هونغ كونغ والصين وسنغافورة. ومن المتوقع زيادة نسبة الطلب على الخدمات المصرفية عبر الأنترنت في ماليزيا إذ بلغ الطلب عليها سنة 2010 نسبة 56.6% وهي نسبة كبيرة نوعاً ما تعبر عن وعي الزبون الماليزي بالخدمات المالية الالكترونية ومن المتوقع تحقيق زيادة مستمرة خلال السنوات القادمة لتصل حوالي 97.5% مع نهاية سنة 2025 أي التحول الشبه الكامل للخدمات المصرفية الإلكترونية لتحل محل الخدمات المصرفية التقليدية وقصد الوكالات المصرفية والانتظار في الطوابير بغية القيام بالعمليات المالية المختلفة، فعلى سبيل المثال نظام الدفع الالكتروني في ماليزيا يساهم مساهمة معتبرة في الناتج المحلي الخام وهو ما يظهره الجدول الموالي¹ :

جدول رقم(2-07): مساهمة نظام الدفع الالكتروني في الناتج المحلي الخام

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدفع الالكتروني %	16.4	16.2	14.8	14.2	14.5	15.1	14.5

المصدر: جعفر عبد النور: واقع الاقتصاد الرقمي ونظام الدفع الالكتروني في ظل جائحة COVID-19:

دراسة حالة ماليزيا، مرجع سابق، ص 401.

يوضح الجدول اعلاه مساهمة نظام الدفع الالكتروني في زيادة الناتج المحلي الخام بين سنة 2013 و 2019 إذ بلغت نسبة مساهمته سنة 2013 و 2014 كل من 16.4 % و 16.2% على التوالي. ومع بؤادر الأزمة المالية العالمية سنة 2015 فقد سجل مساهمة اقل بلغت 14.8% لتستقر عند هذه النسبة تقريبا الى غاية سنة 2019 إذ بلغت 14.5%.

¹ - جعفر عبد النور: واقع الاقتصاد الرقمي ونظام الدفع الالكتروني في ظل جائحة COVID-19: دراسة حالة ماليزيا، مرجع سابق، ص 401.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

المبحث الثاني: التجربة العراقية في استعمال وسائل الدفع الإلكترونية

كان الجهاز المصرفي في العراق ما قبل عام 2003 خالياً من أنظمة الدفع الإلكترونية، حيث كان العمل اليدوي هو السائد على جميع المعاملات المالية والصكوك واجه منه خلاله تحديات كبيرة وخطيرة أدى إلى استخدام أدواتها مدعمة ببعض الإصلاحات والإجراءات المصرفية كنظم الدفع الإلكترونية سنقدم في هذا المبحث وضع وحالة أنظمة الدفع الإلكترونية في العراق والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: تطور أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق

تعد أنظمة الدفع في العراق جزءاً أساسياً من البنية التحتية المالية للبلاد. إنهم يلعبون دوراً مهماً في تسهيل النمو الاقتصادي والتنمية من خلال تمكين تدفق الأموال بين الأفراد والشركات والحكومة. يعمل البنك المركزي العراقي على تحديث وتحسين أنظمة الدفع في البلاد لجعلها أكثر كفاءة وأماناً وسهولة في الوصول إليها.

في السنوات الأخيرة، خطى العراق خطوات كبيرة في تحديث أنظمة الدفع الخاصة به لمواكبة المشهد المالي العالمي المتغير بسرعة. اتخذ البنك المركزي العراقي نهجاً استباقياً في تشجيع اعتماد أنظمة الدفع الإلكترونية، والتي كان لها دور فعال في تحويل مشهد الدفع في البلاد. كان تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق مدفوعاً بعدة عوامل، بما في ذلك الحاجة إلى تحسين الشمول المالي، وتعزيز الشفافية والكفاءة، وتقليل التكلفة والمخاطر المرتبطة بالمعاملات النقدية.

أولاً/ الوضع الحالي لأنظمة الدفع الإلكتروني في العراق: على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في السنوات الأخيرة، إلا أن أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق لا تزال في المراحل الأولى من التطوير. وفقاً للبنك الدولي، فإن حوالي 8% فقط من البالغين في العراق لديهم حساب مصرفي، و1% فقط لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. وقد شكل هذا المستوى المنخفض من الشمول المالي عائقاً رئيسياً أمام تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني في البلاد. ومع ذلك، يعمل البنك المركزي العراقي على معالجة هذه المشكلة من خلال إطلاق العديد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي، مثل الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي.¹

ثانياً/ دور الدفع عبر الهاتف المحمول في العراق: برزت عمليات الدفع عبر الهاتف المحمول كمحرك رئيسي لتطوير أنظمة الدفع الإلكترونية في العراق. وقد أتاح الاعتماد الواسع النطاق للهواتف المحمولة في البلاد فرصة فريدة للاستفادة من تكنولوجيا الهاتف المحمول لتوسيع نطاق الشمول المالي وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية. ويعمل البنك المركزي

¹ - أنظمة الدفع في العراق: دور البنك المركزي العراقي، 14 أكتوبر 2023، تم التصفح يوم 2023/12/17، على الساعة: 11:02، متاح على الموقع

الإلكتروني التالي: <https://fastercapital.com>

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

العراقي مع مشغلي شبكات الهاتف المحمول وأصحاب المصلحة الآخرين لتعزيز استخدام الدفع عبر الهاتف المحمول، وتم إطلاق العديد من منصات الدفع عبر الهاتف المحمول في البلاد، مثل زين كاش وآسيا حوالة.

ثالثاً/ إنشاء الشركة الوطنية لنظم الدفع الإلكتروني في العراق: قرر مجلس إدارة البنك المركزي العراقي، إنشاء "الشركة الوطنية لنظم الدفع الإلكتروني في العراق"، مبيناً أن الشركة تمثل تطور نوعي في هيكل البنية التحتية المالية للبلاد.

وشرح، أن الشركة الجديدة ستتولى مسؤولية تطوير وتشغيل وإدارة الأنظمة الوطنية للدفع والتقاص الإلكتروني بكفاءة عالية وإضافة عناصر جديدة لخدمة بيئة الدفع الإلكتروني. وأضاف، أن دور البنك المركزي العراقي سيتمحور حول التنظيم والإشراف على هذه الأنظمة، وأنه سيتم البدء بالتنفيذ ووضع الإطار القانوني والتنفيذي والتشغيلي للشركة بمشاركة جميع الأطراف ذات المصلحة، وفقاً لقانون البنك والأطر التشريعية المعمول بها.

يشار إلى أن هذه الخطوة تأتي تزامناً مع النمو المتسارع في الخدمات والمنتجات المالية الإلكترونية وارتفاع إعداد المستخدمين بالتوافق مع إطار البرنامج الحكومي لدعم وتبني أنظمة الدفع الإلكتروني المتطورة¹.

رابعاً/ تحديات تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق: لم يكن تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق خالياً من التحديات. وكانت إحدى العقبات الرئيسية هي عدم وجود إطار قانوني وتنظيمي شامل يحكم المدفوعات الإلكترونية. وقد خلق هذا درجة من عدم اليقين وأعاق نمو الصناعة. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك عوائق كبيرة أمام الشمول المالي في البلاد، بما في ذلك انخفاض مستويات الثقافة المالية ونقص البنية التحتية في بعض المناطق.

خامساً/ مستقبل أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق: يبدو مستقبل أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق واعداً، حيث يواصل البنك المركزي العراقي اتخاذ خطوات لتعزيز اعتماد هذه الأنظمة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به للتغلب على التحديات التي تواجه الصناعة. ومن الآن فصاعداً، سيكون من المهم التركيز على تحسين الثقافة المالية، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، وتطوير إطار قانوني وتنظيمي شامل لإدارة المدفوعات الإلكترونية.

يعد تطوير أنظمة الدفع الإلكترونية في العراق عنصراً حاسماً في جهود البلاد لتحديث بنيتها التحتية المالية وتعزيز الشمول المالي. ورغم التقدم الذي تم إحرازه في السنوات الأخيرة، لا تزال هناك تحديات كبيرة يتعين التغلب عليها. ومن خلال معالجة هذه التحديات بشكل مباشر والاستمرار في تشجيع اعتماد أنظمة الدفع الإلكترونية، يستطيع العراق أن يضع نفسه في موضع مستقبل مالي أكثر إشراقاً².

¹ - البنك المركزي العراقي Central Bank of Iraq - 2023/12/14، تم التصفح يوم 2023/12/17، على الساعة: 11:15، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.cbi.iraq.com>

² - أنظمة الدفع في العراق: دور البنك المركزي العراقي، 14 أكتوبر 2023، تم التصفح يوم 2023/12/17، على الساعة: 11:02، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://fastercapital.com>

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

المطلب الثاني: نظام التسوية الاجمالية الفورية (RTGS) ونظام المقاصة الالكترونية (ACH)

منذ عام 2006 قام البنك المركزي العراقي باعتماد أنظمة الدفع الالكترونية لتسوية تبادل المعلومات الكترونياً بين المصارف إذ سعى الى تطوير وتحديث فاعلية هذا النظام من خلال دوره كمشغل أو مالكاً ومن خلال هذا المطلب سنوضح المكونات الرئيسية لمشروع تطوير وتحديث نظام الدفع في العراق.

أولاً/ نظام التسوية الاجمالية الفورية (RTGS) في البنك المركزي العراقي:

نظام التسوية الاجمالية الفورية في البنك المركزي العراقي هو نظام أو أجهزة برامج مثبتة على موقع مركزي لمعالجة وتسوية طلبات تحويل الأموال الواردة من الاعضاء ويتم تشغيل هذا النظام وإدارته من قبل البنك المركزي اذ يقوم في تسهيل عمليات التسوية في وقت قياسي عبر الانترنت ويمكن أن تكون هذه التسوية إجمالية أو على شكل دفعات متعددة الاطراف والمستلمين ويقوم النظام بتسوية اجمالية فورية بمعالجة أنواع المعاملات الآتية (بين المؤسسات ومعاملات العميل والمعاملات الحكومية). وتعد جميع المعاملات التي تمت تسويتها نهائية لا رجعه فيها وبالتالي فإن المتلقي قادر على استخدام الأموال على الفور دون التعرض لمخاطر عدم تسوية الأموال، كذلك فإن المعاملات سوف يتم نشرها في وقت واحد الى حساب الأعضاء المرسلين والمستلمين¹.

جدول رقم(2-08): مبالغ تحويلات المصارف عبر نظام التسوية الاجمالية الآتية للمدة (2010-2018)

السنة	قيمة تحويلات مليار دينار	عدد التحويلات	معدل نمو قيمة التحويلات %	معدل نمو أعداد التحويلات %	قيمة مبالغ التحويلات مليار دولار	عدد التحويلات	معدل نمو قيمة التحويلات %	معدل نمو أعداد التحويلات %
2010	1151	20746	21.4	86.1	3630	4289	40.9	59.2
2011	1124	30234	6.3	45.7	3580	5277	-1.4	23.0
2012	1583	34318	29.3	13.5	3960	7103	10.6	34.6
2013	1805	40572	14.1	18.2	7286	9403	84.0	32.4
2014	1996	44779	10.6	10.4	7070	10814	-3.0	15.0
2015	1957	46661	-2.0	4.2	6750	10489	-4.5	-3.0
2016	1773	53866	-9.4	15.4	4314	10075	-35.3	-3.9
2017	1605	72036	-9.5	33.7	3269	9927	-25.1	-1.6
2018	1618	56342	0.8	-21.8	4536	17772	38.8	79.0

المصدر: حيدر كامل مجيد: واقع وسائل الدفع الالكترونية في العراق للمدة (2010-2018)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسع والستون،

العدد التاسع والستون، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2021، ص 51.

¹ - حيدر كامل مجيد: واقع وسائل الدفع الالكترونية في العراق للمدة (2010-2018)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسع والستون، العدد التاسع والستون، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2021، ص 51.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

من خلال الجدول رقم (02-06) نلاحظ ان قيمة وأعداد التحويلات بالدينار العراقي عبر نظام RTGS أخذ بالتزايد للمدة (2010-2014) إذ بلغت مبالغ التحويلات بالدينار العراقي العام (2010) (1151) مليار دينار، أما عدد التحويلات لعام (2010) (20746) وبلغت نسبة مبالغ التحويلات لعام (2010) (21) واستمرت هذه النسبة بالتذبذب إذ بلغت أعلى مستوى لها في عام (2012) (29.3%). وإن مبالغ التحويلات لهذا العام بلغت (1583)، كما إن عدد التحويلات بلغت (34318) ومن ثم بدأت هذه النسبة بالانخفاض إذ وصلت أدنى مستوى لها في عام (2017) (9.5-) وإن مبالغ التحويلات لهذه العام (1605) مليار دينار ووصل عدد التحويلات الى (72036) ثم أخذت هذه النسبة في التزايد إذ وصلت في عام (2018) (0.8) وإن مبالغ التحويلات وصلت إلى (1618) مليار دينار أما عدد التحويلات فقد بلغ (56342)، أما مبالغ التحويلات بالدولار الأمريكي بلغت العام (2010) (3630) مليار دولار وإن عدد التحويلات لعام (2010) (4289) وبلغت نسبة التحويلات (40.9) واستمرت هذه النسبة بالتذبذب بين الانخفاض والزيادة إذ وصلت أعلى مستوى لها في عام (2013) (84.0) وإن مبالغ التحويلات بلغت لهذا العام (7286) الى أدنى مستوى لها في عام (2016) (35.3) وإن مبالغ التحويلات لهذا العام (4314) مليار دولار أما عدد التحويلات بلغ (9403) وبعدها أخذت النسبة بالانخفاض إذ وصلت مليار دولار أما عدد التحويلات لهذا العام فقد بلغ (10075) ثم أخذت هذه النسبة تزداد بشكل متذبذب إذ وصلت في عام (2018) (38.8) وإن مبالغ التحويلات لهذا العام (4536) مليار دولار أما عدد التحويلات فقد بلغ (17772).

ثانيا/ نظام المقاصة الالكترونية (ACH) في البنك المركزي العراقي:

تم تقديم نظام المقاصة الالكترونية للمرة الأولى عام 1970 وعندما ارتفعت الشيكات المقدمة من المؤسسات المالية والشركات والافراد أصبح غير قادر هذا النظام على استيعاب الشيكات لذا تم إنشاء مراكز للمقاصة الآلية في الولايات المتحدة عام 1974¹.

واعتمد النظام في البداية على شرائط وأقراص ممغنطة الى جانب تبادل الشيكات الورقية فعلياً، ويقوم هذا النظام على استخدام الآلات الفرز وترتيب الشيكات مبرمجة ومربوطة بحاسوب رئيسي مهمته استخلاص التقارير التي هي مماثلة تماماً للتقارير المستخدمة في النظام اليدوي وكما انه بمقدور هذه الآلات تصوير الشيكات والاحتفاظ بالصور في أرشيف الكتروني إلا أن الشيكات الورقية استمرت في التبادل إذ أنه يجب أن تسلم للمصرف المسحوب عليه في النهاية أما أن تسلم للعميل مصدر الشيك او أن تتلف حسب الاتفاق واستنادا لما تقدم يمكن تعريف المقاصة الالكترونية بأنها العملية

¹ - حيدر كامل مجيد: واقع وسائل الدفع الالكترونية في العراق للمدة (2010-2018)، مرجع سابق، ص 52.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

التي يتم بواسطتها تحويل بيانات الشيك الكتابية وفق اليه متفق عليها الى برنامج معلوماتي رقمي مخصص لهذا النظام لكي يتم معالجة هذه البيانات ومن ثم تسوية مدفوعات الشيكات إلكترونياً بين المصارف). وتم تشغيل هذا النظام بصورة فعلية في العراق في 14/9/2006 وبلغ عدد المصارف المشاركة في هذا النظام (5) مصارف وزادت عدد المصارف المشتركة في هذا النظام اذ وصل في عام 2018 (59) مصرفاً.

جدول رقم (2-09): تحويلات المصارف العراقية عبر نظام المقاصة الالكترونية للمدة (2010-2018)

السنة	نوع التحويل	قيمة التحويل بالدينار العراقي (مليار دولار)	العدد	معدل نمو قيمة التحويل %	قيمة التحويل بالدولار (مليار دولار)	العدد	معدل نمو قيمة التحويل %
2010	Svpo	1022	7159	-	110	126	-
	Ch	-	-	-	-	-	-
2011	Svpo	213	3727	-76	79	44	-28
	Ch	1052	1507	-	6217	281	-
2012	Svpo	586	9108	175	759	182	861
	Ch	1559	12060	48	1479	1303	-76
2013	Svpo	3973	8378	578	1163	993	53
	Ch	9296	78204	496	3240	1974	119
2014	Svpo	4329	3995	9	755	1161	-35
	Ch	2660	340964	-71	8575	2911	165
2015	Svpo	5130	9313	19	535	1107	-29
	Ch	2399	350884	-10	3959	2195	-54
2016	Svpo	6488	25825	26	274	481	-49
	Ch	2206	423993	-8	3290	1432	-17
2017	Svpo	18095	94184	179	888	1443	224
	Ch	2173	433342	-1	4103	1883	25
2018	Svpo	3452	50705	-80.9	4447	5234	400
	Ch	31361	608503	1.34	549	2039	-86

المصدر: حيدر كامل مجيد: واقع وسائل الدفع الالكترونية في العراق للمدة (2010-2018)، مر المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة

التاسع والستون، العدد التاسع والستون، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2021، ص 52.

بلغت أعداد أوامر الدفع بالدينار العراقي لعام (2010) عبر نظام التحويل حوالي (7159) ثم انخفضت أعداد أوامر الدفع في عام (2011) إذ بلغت (3727) اي بنسبة (76) وان قيمة التحويلات بلغت (213) مليار دينار وبعدها استمرت أعداد أوامر الدفع بالزيادة بشكل متذبذب إذ وصلت أعلى مستوى لها عام (2017) (94184) وبلغت قيمة التحويلات لهذا العام (18095) مليار دينار وبلغت نسبته (179) ثم انخفضت في عام (2018) إذ بلغت

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

أعداد أوامر الدفع بالدينار العراقي (50705) وإن قيمة التحويلات بلغت (3452) مليار دينار وبلغت نسبة الانخفاض (80.9)، أما مبالغ التحويلات بالدولار استمرت بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض إذ بلغت أعلى نسبة لها في عام (2012) (861%) وإن أعداد التحويلات بلغ (182) أما قيمة التحويلات فقد بلغت (759) مليار دولار وبعد هذه المدة استمرت بالتذبذب أيضاً بين الارتفاع والانخفاض إذ وصلت أدنى مستوى لها في عام (2016) إلى (49%) وإن عدد التحويلات لهذا العام بلغت (481) أما قيمة التحويلات فقد بلغ (274) مليار دولار وبعد هذه المدة أخذت النسبة بالزيادة إذ وصلت في عام (2018) إلى (400%) أما عدد التحويلات لهذا العام فقد بلغ (5234) وإن قيمة التحويلات بلغت (4447) مليار دولار، أما نظام الصكوك الإلكترونية بدأ العمل به في عام (2011) إذ بلغت أعداد أوامر الدفع (1507) وإن قيمة التحويلات بلغت (1052) مليار دينار أما عدد التحويلات فقد بلغ (1507) ثم انخفضت هذه النسبة إلى أدنى مستوى لها في عام (2014) إذ بلغت (71) وبلغت عدد التحويلات لهذا العام (340964) وبلغت قيمة التحويلات (2660) مليار دينار، أما مبالغ وأعداد الصكوك الإلكترونية بالدولار فاستمرت بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض إذ بلغت أدنى مستوى لها في عام (2018) وبلغت نسبته (86) وكانت أعداد التحويلات لهذا العام (2039) أما قيمة التحويلات فقد بلغت (549) مليار دولار.

ثالثاً/ نظام إيداع السندات الحكومية (GSRS):

وهو نظام يعمل على إدارة السندات الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية ومن خلال هذا النظام يستطيع البنك المركزي عراقية وإدارة السيولة من موقعه. صمم النظام الإدارة سندات الحكومة وتوفير الوظائف التالية:

1. تسجيل السندات كوصف للسند ومالكه وتسوية عملية تحويل سند الملكية من مالك إلى آخر.
 2. استخدام السندات لإدارة السيولة ولأغراض الضمانات.
 3. دفع عوائد السندات أو فوائدها ووظائف إدارية أخرى.
 4. استخدام السندات في دعم عملية الإقراض اليومي من البنك المركزي للمشاركين خلال يوم العمل.
- تم تشغيل ايداع وتسجيل السندات الحكومية بصورة فعلية في شهر تشرين الثاني عام 2008.

يعمل البنك المركزي العراقي على تطوير الأسواق الثانوية وربطه بسوق العراق للأوراق المالية حيث تتم عملية بيع وشراء السندات من خلال نظام وسيط يسمى نظام المتاجرة Trading System وسيعمل هذا النظام على تسهيل عمليات البيع والشراء ومطابقة العمليات من قبل المصارف¹.

¹ - بشرى طالب سليمان، أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق: مكوناتها - دورها - إدارة مخاطرها، البنك المركزي العراقي، قسم المدفوعات، بغداد 2013، ص 09.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

المطلب الثالث: واقع وسائل الدفع الالكترونية في المصارف التجارية العراقية الخاصة

تأثرت عدة مصارف عراقية تجارية منها والخاصة بالتطور الحاصل في مجال التكنولوجيا الذي مس بالخصوص وسائل الدفع الالكترونية أدى إلى تبنيها ومن خلال هذا المطلب سنقوم بعرض جملة من تجارب لهذه لبنوك كما يلي:

أولاً/ واقع وسائل الدفع الالكترونية في مصرف بغداد :

بدأ مصرف بغداد يستخدم التقنيات وأنظمة الصيرفة الحديثة في إنجاز أعماله منذ عام 2011 وذلك من أجل تطوير وسائل الدفع لتقديم افضل الخدمات المصرفية للزبائن وهذه التقنية التي يستخدمها المصرف تعتمد على نظام خاص يسمى (BANKS) ويختص هذا النظام بالبطاقات الالكترونية والصراف الآلي، وبذلك بدأ المصرف بإصدار البطاقات الالكترونية بمختلف أنواعها للزبائن إذ بلغ عدد البطاقات الالكترونية الصادرة عن المصرف عام 2012 إلى (9218) بطاقة بمختلف أنواعها واستمر استخدام البطاقات بالتزايد إلى أن وصل في عام 2018 إلى (110286) بطاقة، أما في ما يتعلق بالصراف الآلي فإن المصرف في عام 2012 بدأ بنشر أجهزة الصراف الآلي ومن أهم الخدمات التي تقدمها (السحب، ايداع النقد، ايداع صكوك، الاستفسار عن الارصدة والتحويل من الحسابات، طلب كشف حساب، تغيير الرقم السري، طلب دفتر صكوك، استفسار عن أسعار العملات) وقد بلغت عدد الأجهزة (39) جهاز موزعة على فروع المصرف وبعد هذه المدة بدأ عدد الصرافات الآلية يزداد الى أن وصل أعلى مستوى له خلال عام 2014 إذ بلغ (52) جهاز وبعدها انخفض عدد الصرافات الآلية خلال الأعوام 2015، 2016 ليصل إلى (45) جهاز ثم عادة إعداد الصرافات يزداد مرة أخرى خلال الأعوام 2017، 2018 إلى أن وصل في عام 2018 إلى (49) جهاز. كما هو موضح في الجدول التالي ¹:

جدول رقم (2-10): تطور وسائل الدفع الالكترونية في مصرف بغداد للمدة (2010-2018)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البطاقات البنكية	9218	30618	63886	87589	92964	99947	110286
الصراف الآلي	39	44	52	45	45	47	49

المصدر: حيدر كامل مجيد: أثر استخدام وسائل الدفع الإلكترونية على ربحية عينة من المصارف الخاصة في العراق، مجلة دنانير، العدد 22، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، د.س، ص 855.

¹ - حيدر كامل مجيد: أثر استخدام وسائل الدفع الإلكترونية على ربحية عينة من المصارف الخاصة في العراق، مجلة دنانير، العدد 22، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، د.س، ص 855.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

ثانياً/ واقع وسائل الدفع الإلكترونية في مصرف الأهلي العراقي :

أخذ المصرف يستخدم التقنيات الحديثة في إنجاز أعماله بشكل متأخر مقارنة مع المصارف عينة البحث وذلك في عام 2016 وبذلك فقد قام المصرف باعتماد نظام مصرفي خاص يسمى (I.C.B.S) وهذا النظام يختص بالبطاقات الإلكترونية والصراف الآلي من أجل تقديم أفضل الخدمات المصرفية للزبائن لتمكنه من زيادة قاعدة عملائه وذلك لأن هذا النظام يوفر فعالية في العمل والسرعة في الإنجاز والقدرة على تطوير العمل وبذلك قام المصرف بإصدار البطاقات الإلكترونية بمختلف أنواعها للزبائن في عام 2016 إذ بلغ عدد البطاقات (1269) بطاقة وقد زاد عدد البطاقات الإلكترونية التي يصدرها المصرف لتصل في عام 2018 إلى (17973) بطاقة بمختلف أنواعها وذلك نتيجة تعاقد المصرف مع وزارات ومؤسسات حكومية وشركات لتزويد موظفيهم بالبطاقات الإلكترونية وكذلك قيام المصرف بتقديم تسهيلات ائتمانية ومنها (القروض) عن طريق البطاقات الائتمانية، أما في ما يتعلق بالصراف الآلي فقد بدأ المصرف بنشر أجهزة الصراف الآلي على فروعه في عام 2016 إذ بلغت (12) جهاز ليستطيع من خلاله العملاء الاستفادة من مزايا هذا الجهاز وبعد هذه المدة قام المصرف بزيادة نشر هذه الأجهزة إذ وصلت في عام 2017 إلى (20) جهاز موزعة على فروعه وبعدها استمر عدد أجهزة الصراف الآلي بالزيادة إلى أن وصلت في عام 2018 إلى (38) جهاز . كما هو موضح في الجدول التالي ¹:

جدول رقم (2-11): تطور وسائل الدفع الإلكترونية في مصرف الأهلي العراقي للمدة (2010 – 2018)

السنة	2016	2017	2018
البطاقات البنكية	1269	5473	17973
الصراف الآلي	12	20	38

المصدر: حيدر كامل مجيد: أثر استخدام وسائل الدفع الإلكترونية على ربحية عينة من المصارف الخاصة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسع والستون، العدد التاسع والستون، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2021، ص 856.

ثالثاً/ واقع وسائل الدفع الإلكترونية في مصرف آشور الدولي:

شهد المصرف تطورات تقنية عديدة في عام 2013 لغرض تطوير خدماته من أجل إنجاز أعماله بالسرعة والكفاءة المطلوبة وبذلك فقد اقتنى المصرف نظاماً مصرفياً شاملاً يسمى (BANKS) ويختص هذا النظام في البطاقات الإلكترونية والصراف الآلي بعد هذا النظام من أكثر أنظمة الدفع الإلكترونية تطوراً في العالم لأنه يستخدم شبكة آمنة وفعالة لضمان

¹ - حيدر كامل مجيد: أثر استخدام وسائل الدفع الإلكترونية على ربحية عينة من المصارف الخاصة في العراق، مرجع سابق، ص 856.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

سرية التحويل وكما يساعد هذا النظام على تقديم افضل الخدمات المصرفية للزبائن وبذلك فقد باشر المصرف فعلياً بإصدار بطاقات الدفع الالكترونية بمختلف أنواعها في عام 2013 إذ اصدر (1300) بطاقة واستمر الطلب على البطاقات بالتزايد أذ وصل عدد البطاقات في عام 2016 الى (20604) بطاقة وبعدها واستمر عدد البطاقات الالكترونية التي يصدرها المصرف بالتزايد لتصل عام 2018 الى (39229) بطاقة، أما في ما يخص الصراف الآلي فقد قام المصرف بنشر اجهزة الصراف الآلي على فروعه ليستطيع من خلالها العملاء الاستفادة من الخدمات التي يقدمها وبذلك فقد قام المصرف بنشر (4) أجهزة على فروعه في عام 2013 وبعدها بدأ عدد الصرافات الآلية يزداد اذ وصل في عام 2015 الى (11) جهاز، وبعدها انخفض عدد الصرافات الآلية في عام 2016 إلى (10) أجهزة نتيجة عطل احد الاجهزة وعدم وجود احتياط لدى المصرف وبعد هذه المدة أخذ عدد الصرافات الآلية يرتفع مرة أخرى إلى أن وصل في عام 2018 إلى (21) جهاز كما موضح في الجدول أدناه. كما هو موضح في الجدول التالي ¹:

جدول رقم (2-12): تطور وسائل الدفع الالكترونية في مصرف اشور الدولي للمدة (2010-2018)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البطاقات البنكية	1300	6069	13269	20604	28563	39229
الصراف الآلي	04	08	11	10	14	21

المصدر: حيدر كامل مجيد: أثر استخدام وسائل الدفع الإلكترونية على ربحية عينة من المصارف الخاصة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسع والستون، العدد التاسع والستون، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2021، ص 857.

¹ - حيدر كامل مجيد: أثر استخدام وسائل الدفع الإلكترونية على ربحية عينة من المصارف الخاصة في العراق، مرجع سابق، ص 857.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

المبحث الثالث: نظام الدفع الإلكتروني في اليابان

من خلال هذا المبحث سنحاول وصف الجهود المتكاملة للحكومة اليابانية نحو تطوير أنظمة الكترونية للدفع والتسوية، وذلك بهدف تسهيل التبادلات المالية بين الأفراد والعملاء وبين البنوك وكذا المؤسسات، فضلا عن تأسيس نظام دفع إلكتروني متكامل بين البنوك المؤسسات المالية، شركات التأمين والمؤسسات الاقتصادية والخاصة، كل هذا لتسريع وتبسيط المعاملات النقدية.

المطلب الأول: تطور نظام التعامل المالي في اليابان

تطورت التعاملات المالية في اليابان منذ 300 سنة قبل الميلاد حيث عرفت ظهور أنظمة المقايضة، ثم استخدام النقود المحلية كوسيلة المتبادل، ومع زيادة الطلب على الخدمات المالية ظهرت البنوك التقليدية التي ساهمت في تنظيم التداولات النقدية والقضاء على مخاطر تبادل النقود التقليدي، وساهمت كذلك في تسهيل نقل وتحويل المبالغ، والشيكات والديون من المشتري والمدين إلى البائع و الدائن، ومع الثورة التكنولوجية التي شهدتها اليابان بعد الحرب العالمية الثانية فقد تطورت جودة الخدمات المصرفية وأنظمة الدفع التي تحولت إلى أنظمة ذكية معتمدة على الميزة النسبية للاختراعات في مجال تكنولوجيا الاتصالات، هنا أيضا كان تطور واضح في عمليات التحويل (إرسال استقبال الأموال من خلال أنظمة متكاملة تشترك فيها البنوك، أسواق المال البورصات)، المؤسسات المالية والتأمينية، مؤسسات القطاع العام والخاص، فضلا عن تجار الجملة والتجزئة، والمستهلكين ويمكن إيجاز مراحل تطور نظام التعامل المالي من خلال ¹:

أولا/ مرحلة النقود: Money stage: تم استخدام أنظمة المبادلة في المعاملات النقدية أو نظام المقايضة، حيث اعتمد على الأرز والسهم Arrowheads، والملابس، حيث اعتبرت سلع للتبادل والتي تم إجراؤها في مرحلة حومون Jomon في الفترة ما بين 3000 و 300 قبل الميلاد، ويتطور التبادلات التجارية، تم سك العملات المعدنية Mintingofcoins، والتي كانت سميت بعملة Wadokaichin، من قبل الحكومة المركزية لاستخدامها في التداول المحلي، وكان ذلك سنة 708، إلا أنه تم تعليق عملية سك العملة مؤقتا بين أواخر القرن 10 إلى بداية القرن 16، وخلال هذه الفترة تم استيراد النقود من الصين، كما قام الخواص بسك العملة بشكل غير منتظم و استخدمت حينها كعملة رسمية أيضا، وفي سنة 1601 تم إعادة سك العملة تحت مراقبة الحكومة المركزية، حيث تم إنشاء قوة Tokugawashogunate، أو كما سميت بعملة Keicho Koban . وفي سنة 1871 تم سك العملة الحالية

¹ - خويلدا صالح؛ هوازي نور الدين: تطور أنظمة الدفع الإلكترونية في عصر الاقتصاد الرقمي حالة Zengin-net: نظام الدفع الإلكتروني الياباني، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 01، جامعة تامنست، أبريل 2022، ص 68.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

التي أطلق عليها اسم Yen، حيث تم دمج جميع الوحدات النقدية المتداولة في اليابان تحت قوة الين كعملة موحدة للإمبراطورية اليابانية.

ثانيا/ مرحلة إنشاء البنوك (الوسطاء الماليين) Financial Intermediaires: Banks setting up stage: نشأ العمل المصرفي في اليابان من محلات الصرافة MoneyExchange، في الفترة الإقطاعية feudalistic أو كما تسمى بمرحلة Tokugawa Shogunate في الفترة ما بين 1603-1867، حيث كانت محلات الصرافة تستلم النقود في شكل ودائع Deposit، من تجار الأرز، وتقوم بإقراضها إلى تجار آخرين والحكومة المحلية، وكانت تلك المحلات عبارة عن وسيط مالي يقوم بدفع الفواتير Bills بين التجار، وفق هذا النمط فقد خلقت محلات الصرافة علاقة مراسلة بين التجار في أماكن بعيدة وقامت بتحويلات remittance مالية بينهم. ومع التطورات التي شهدتها اليابان في قارة Meiji، فقد تم استعادة حوالي 153 بنك والتي تمثلت في جميع البنوك الخاصة التي تأسست بين 1873 و 1879 في عدة مناطق، وتم تأسيس البنك المركزي الياباني سنة 1882، وأصبحت تلك البنوك تمثل القاعدة الصناعية المصرفية الحالية لليابان.

ثالثا/ مرحلة نظام التحويلات Remittance System Stage: تم ارتبطت بتبادل الأرز، حيث يرجع ذلك السجل إلى 1048، والتي تمثل فترة Heian، وقد تطور هذا الأسلوب كطريقة لإرسال الضرائب من المناطق المحلية إلى الحكومة المركزية، وفي القرن 14 في فترة Muromachi، تطورت التبادلات لتكون مستخدمة بشكل متكرر في المعاملات العكسية مثل الضريبة على رأس المال في المناطق المحلية، وتكاليف الشراء المدفوعة من طرف التجار الذين يزورون العثور خلال عمليات حفر في إقليم Kaemai على أقدم سجل والذي تم من خلاله استخدام طريقة المقايضة في اليابان والتي الأسواق المحلية.

وللقضاء على مخاطر نقل الأموال العامة من Osaka إلى Tokyo بدأت الحكومة المركزية في إنشاء نظام الصرف والتحويلات سنة 1691 والتي نظمت علاقات المراسلة في المبادلات بين المدينتين، وفي خطوة لتطوير نظام تبادلي للصرف الحديث تم إنشاء غرفة للمقاصة clearinghouse، والفواتير والشيكات checks حيث تأسست في مدينة Osaka سنة 1879¹.

¹ - خويلدا صالح؛ هوازي نور الدين: تطور أنظمة الدفع الإلكترونية في عصر الاقتصاد الرقمي حالة Zengin-net: نظام الدفع الإلكتروني الياباني، مرجع سابق، ص 69.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

وفي الإطار الأساسي فإن نظام الدفع ما بين البنوك يعتمد على الرصيد الصافي من مبلغ المقاصة في البورصة والتي تيم دفعها عن طريق الحسابات الجارية لبنك اليابان المركزي، حيث تم تأسيسها سنة 1891، وأيضاً فقد تم تأسيس عدة بنوك في عدة مناطق من اليابان حيث شكلت شبكة التداولات المحلية من خلال إبرام عقود المراسلة، وفي سنة 1943 منتصف الحرب العالمية الثانية تم إعداد نظام يعتمد على التعويض بين حسابات المعاملات بين البنوك والذي حدد بشكل مركزي على مستوى البنك المركزي الياباني، وفي أواخر 1958 ولتحرير عمليات تحويل الأموال تم نقل المعهد المركز للحسابات من البنك المركزي إلى باقي البنوك، وفي سنة 1973 تم تدشين نظام Zengin للدفع الرقمي.

رابعا/ البنك المركزي الياباني The Central Bank :

تأسس بنك اليابان كمؤسسة مستقلة أو البنك المركزي الياباني، الذي يعتبر من بين أكثر البنوك أهمية من الناحية التنظيمية في العالم، بجانب الاحتياطي الفيدرالي والمركزي الأوروبي، بموجب قانون بنك اليابان الصادر في يونيو 1882، ليمارس نشاطه بعد ذلك بأربعة أشهر في أكتوبر. إعادة تنظيم البنك وتمت إعادة تنظيم البنك في الأول من مايو 1942.

تنحصر مهمة البنك الرئيسية، في إصدار وإدارة العملة الورقية، وتطبيق السياسة النقدية للدولة، وضبط وتسهيل الائتمان والتمويل، والحفاظ على وتعزيز نظام الائتمان، تماشياً مع السياسة الوطنية، بغرض تعزيز النشاطات الاقتصادية العامة. وكذلك، ضمان استقرار النظام المالي والمصرفي في البلاد، وإدارة عمليات الخزينة والأسهم، وإجراء عمليات التحليل الاقتصادي والبحوث المالية، بجانب النشاطات التي يزاوها على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى ضمان تسوية سلسلة للتسويات بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وأقر البنك وأعلن مبادئه التنظيمية، التي تشكل حزمة من القيم الأساسية التي ينبغي مراعاتها من قبل العاملين كافة، ووضعها في الاعتبار عند تنفيذ المهام الموكلة لهم. ويتألف هيكل البنك التنظيمي من: مجلس السياسة وضباط البنك والإدارات والفروع والمكاتب المحلية والممثلين للبنك في الخارج. ومجلس السياسة هو الجهة الأعلى في البنك المسؤولة عن صنع القرار، حيث يحدد الخطوط العريضة المتعلقة برقابة العملات الورقية والمعدنية، ووضع المبادئ الأساسية التي يتم على إثرها تنفيذ عمليات البنك، بجانب الإشراف على إنجاز الواجبات الموكلة للعاملين في البنك، باستثناء المدققين والاستشاريين. الأعضاء وضباط البنك هم الأعضاء الذين يتكوّن منهم مجلس السياسة، بما في ذلك المحافظ ونوابه والمدققون والاستشاريون والمديرون التنفيذيون. أما فيما يتعلق بالإدارات والفروع، يوجد 15 إدارة في المقر الرئيس للبنك الكائن في العاصمة اليابانية طوكيو، و32 فرعاً و14 مكتباً محلياً داخل البلاد، فضلاً عن مكاتب تمثيل للبنك في الخارج¹.

¹ - المركزي الياباني.. أكثر البنوك تأثيراً في العالم، مركز الاتحاد للأخبار، 06 أكتوبر 2017، تم التصفح يوم 2023/12/15، على الساعة: 20:12، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.aletihad.ae>

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

المطلب الثاني: هيكل مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني في اليابان وتطوره

توجد العديد من الأطراف التي تقدم خدمات الدفع والتسوية، والتي توجزها في التالي:

أولاً/ البنوك Banks:

تقوم بتقديم العديد من خدمات الدفع للمستهلكين وخدمات المقاصة والتسوية بين البنوك، من النظم التي تستخدمها تلك البنوك يوجد أنظمة المقاصة للفواتير والشيكات Bill and cheque clearing system ونظام Zengin، الذي يعتبر من الأنظمة الحديثة للدفع الرقمي، كما تعمل البنوك المحلية والأجنبية على توفير شبكة واسعة للأنظمة الصراف الآلي (ATMs) Automated Teller Machines، وذلك بهدف تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، وتقدم أيضاً خدمات الخصم المباشر، والخدمات الائتمانية للمباشرة، وبطاقات الخصم. وتشير إحصائيات سنة 2013، أن هناك أربعة بنوك في العاصمة طوكيو، وهي Mitsui Sumitomo Mizuno Bank Resona و Bank Tokyo Mitsubishi UFJ Bank Ban، وهناك أربعة بنوك ثقة، و 64 بنك إقليمي، و 57 بنك أجنبي، وبنوك إقليمية صف ثاني 41، وبنوك أخرى 16.

1/ الأنواع الجديدة من البنوك New types of banks: نتيجة استخدام الانترنت والهواتف النقالة في اليابان والتي أثرت في حاجات العملاء المتنوعة، حيث استخدمت البنوك غير الانترنت، وبنوك الهاتف كأحد مزودي خدمات الدفع في اليابان، واعتبرت من البنوك المتخصصة، أو كما يطلق عليها البنك المركزي الياباني الكيانات لجنة إعادة هيكلة خدمات المالية Non-financial entities وتقوم كل من غير المالية Commission Reconstruction Financial (FRC) ووكالة الخدمات المالية (FSA) Financial services gency على الإشراف على تلك البنوك وصياغة التدابير ومنح التراخيص ومراقبة أنشطتها.

ولأن تلك البنوك قد تطورت بزيادة عدد مستخدمي الانترنت واستعمال الهواتف الإلكترونية فقد أشار موقع www.internetlivestats.com أن عدد مستخدمي الانترنت بلغ في اليابان سنة 2016 حوالي 115 مليون بنسبة مئوية تقدر بـ 91.9% من إجمالي السكان، أما عن استخدام الهواتف الذكية Smartphone فقد بلغ سنة 2015 حوالي 76.9% من إجمالي السكان¹.

¹ - خويلدا صالح؛ هوازي نور الدين: تطور أنظمة الدفع الإلكترونية في عصر الاقتصاد الرقمي حالة Zengin-net: نظام الدفع الإلكتروني الياباني، مرجع سابق، ص 70.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

2/ الأطراف غير البنكية: **Non Banks** : تعتبر من الجهات الأساسية في نظام الدفع التقليدي أو الإلكتروني الذي قامت الحكومة اليابانية بدعمها من أجل تكوين بنية تحتية متكاملة، وتضم تلك الأطراف كل من شركات التأمين securities companies شركات الأوراق المالية securities companies شركات بطاقات الائتمان creditcard companies شركات الائتمان الاستهلاكي consumer credit companies، وتجار الجملة والتجزئة التي تنافس البنوك في تقديم خدمات الدفع.

3/ جمعية المصرفيين طوكيو - **Tokyo Bankers Association (TBA)** : تعتبر أكبر تجمع للبنوك في اليابان حيث تضم حوالي 72 بنك إقليمي، وتعمل TBA على نظام المقاصة والتسوية الإلكترونية، مثل مجلس طوكيو للمقاصة Tokyo Clearing House، ونظام Zengin، ونظام مبادلة الين بالعملة الأجنبية، كما تعمل جمعية المصرفيين طوكيو على تحقيق التبادل الشامل مع جميع البنوك من خلال شبكة واسعة من أجهزة ATM¹.

ثانيا/ تطور النظام الإلكتروني في اليابان **Growth Online Systems In Japan** :

مر النظام الإلكتروني في اليابان بأربعة مراحل أساسية يمكن إنجازها في الجدول التالي:

جدول رقم (2-13): تطور النظام الإلكتروني في اليابان.

المرحلة	الفترة	خصائص
الجيل الأول من النظام الرقمي	1975-1965	نظم معالجة الحسابات عبر الانترنت الشبكة الإلكترونية الداخلية
الجيل الثاني من النظام الرقمي	1985-1975	الشبكات الإلكترونية بين البنوك دمج قاعدة بيانات العملاء
الجيل الثاني من النظام الرقمي	1995-1985	التعزيز الدولي للخزائن ونظام الأوراق المالية توسيع برامج نظم المعلومات بين البنوك والعملاء
ما بعد الجيل الثالث	1995- إلى اليوم	تقليص حجم وحدات المعالجة المركزية، مثل الحواسيب الشخصية، وخلق شبكات جديدة للتواصل مثل بنوك الانترنت، وبنوك الهاتف تعزيز حماية الأوراق المالية (حماية البيانات والهويات الشخصية)

المصدر: خويلدا صالح؛ هوازي نور الدين: تطور أنظمة الدفع الإلكترونية في عصر الاقتصاد الرقمي حالة **Zengin-net**: نظام الدفع الإلكتروني

الياباني، مر المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 01، جامعة تامنست، أفريل 2022، ص 71

¹ - خويلدا صالح؛ هوازي نور الدين: تطور أنظمة الدفع الإلكترونية في عصر الاقتصاد الرقمي حالة **Zengin-net**: نظام الدفع الإلكتروني الياباني، مرجع سابق، ص 71.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

المطلب الثالث: وسائل الدفع الإلكترونية في اليابان

تختلف وسائل الدفع والتسوية المعتمدة من خلال البنوك أو المؤسسات المالية، حيث ترتبط تلك الوسائل العميل المستفيد من الخدمة والبنك أو الشركة مقدمة الخدمة، ويمكن تقديم أهم وسائل الدفع على النحو التالي:

أولاً/ بنوك الانترنت **Internet Banks**: تم استخدام شبكة الانترنت في اليابان لأغراض مصرفية منذ 1979، حيث استطاع العملاء حينها الإطلاع على حسابات الرصيد **checkingaccount balance**، أو إجراء التحويلات أو الإطلاع على بعض التعليمات، ومع تطور الخدمات المصرفية والفتح السوق اليابانية على المنافسة توسعت جميع البنوك في طرح خدمات أخرى مثل معاملات القروض، خدمات الدفع الإلكتروني لجميع أنواع الضرائب والرسوم العامة.

وقد توجهت جميع البنوك اليابانية في السنوات الأخيرة التبنى نظام الشبكة المتعددة الذي يتيح لجميع عملاء البنوك الاستفادة من خدماتها المقدمة، ومن بين الشبكات التشاركية المتعددة لحد¹:

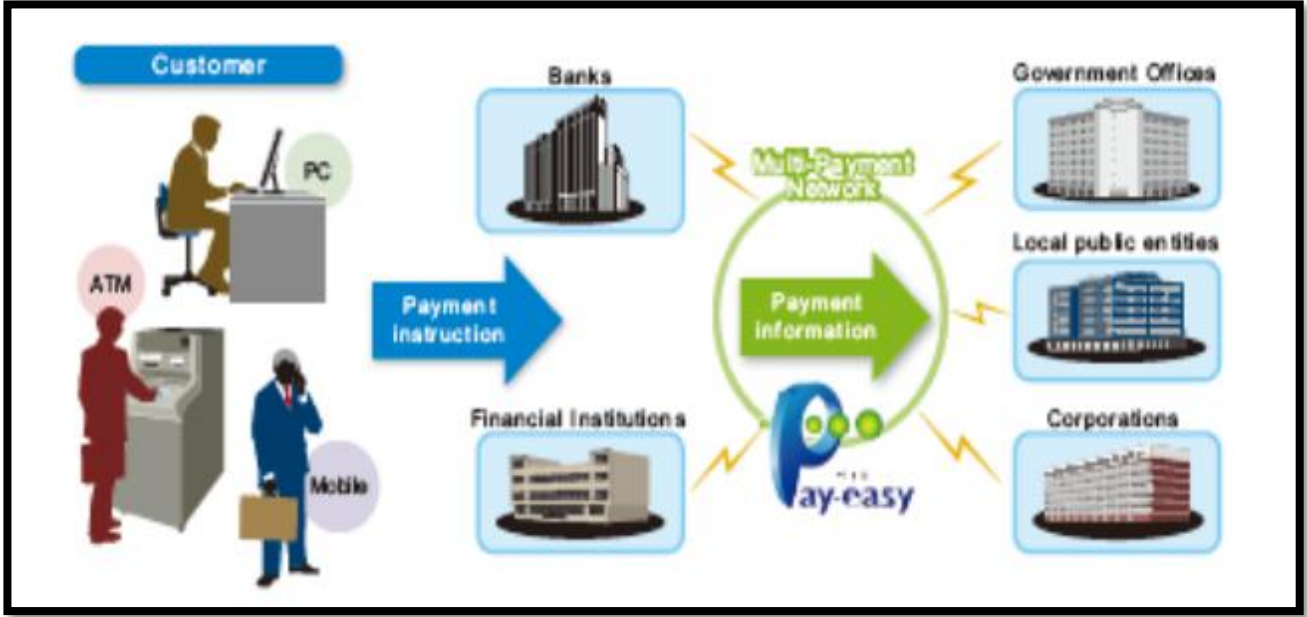
- شبكة الدفع المتعددة (MPN) Multi-Payment Network
- منظمة إدارة شبكة الدفع المتعددة اليابانية Organization Japan Multi-Payment Network Management + (JAMMO)
- جمعية تعزيز شبكة الدفع المتعددة اليابانية Promotion Association Multi-Payment Network (JAMPA) Japan

وقد بدأ النقاش حول اعتماد نظام شبكة الدفع المتعددة MPN، كوجهة نظر نحو تعظيم الاستفادة من البنية التحتية للمؤسسات المالية والبنوك مثل أجهزة الصراف الآلي، الخدمات المصرفية عبر الانترنت، أو الهاتف المحمول... وذلك لتوفير خدمات دفع وتسوية ذات كفاءة وسهولة بالنسبة للعملاء، وفي سنة 2000 تم تطوير نظام الدفع السهل Pay-easy من طرف جمعية تعزيز شبكة الدفع المتعددة اليابانية JAMPA، حيث اعتبر كنوع جديد من وسائل الدفع عبر البنوك الإلكترونية، وتم تعميمه على باقي شبكات الدفع المتعددة مثل MPN، و JAMMO، ويمكن توضيح آلية عمل نظام Pay easy لبنوك الانترنت من خلال الشكل التالي:

¹ - خويلدا صالح؛ هوازي نور الدين: تطور أنظمة الدفع الإلكترونية في عصر الاقتصاد الرقمي حالة Zengin-net: نظام الدفع الإلكتروني الياباني، مرجع سابق، ص 72.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

شكل رقم (2-01): نظام الدفع Pay-easy



المصدر: خويلدا صالح؛ هوازي نور الدين: تطور أنظمة الدفع الإلكترونية في عصر الاقتصاد الرقمي حالة Zengin-net: نظام الدفع الإلكتروني الياباني، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 01، جامعة تامنست، أبريل 2022، ص 71.

من خلال الشكل أعلاه، يلاحظ أن وسائل الدفع متاحة أمام العميل، فيمكنه استخدام جهاز الكمبيوتر أو الصراف الآلي أو الهاتف النقال للقيام بعمليات الدفع عن طريق تحويل المؤسسات المالية أو البنوك، والتي بدورها تستخدم نظام Pay Easy لتحويل مبالغ الفواتير المشتريات والضرائب والرسوم إلى الجهات الأخرى مثل المكاتب الحكومية، أو المؤسسات العمومية الشركات التجارية، ووفقا لدراسة قام بها مركز الصناعة المالية ونظم المعلومات (FISC) في مارس 2011، حيث أشارت إلى أن 372 بنك ومؤسسة مالية من إجمالي 416، أي بنسبة تقدر بـ 89.4% في اليابان، تقدم خدمات مصرفية عبر الانترنت لأكثر من 51 مليون حساب للعملاء منذ 2000.

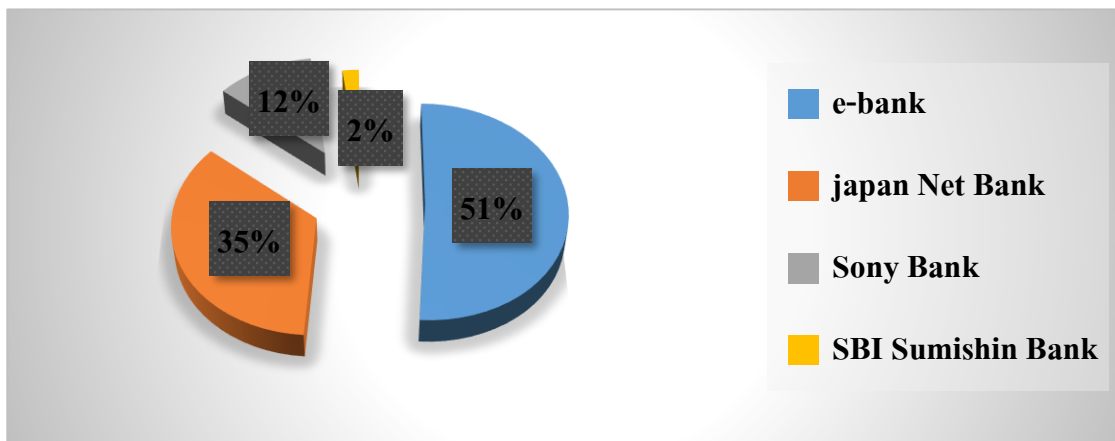
ثانيا/ بنوك الهواتف **Mobile Banks**: توسع استخدام الهواتف النقالة في اليابان مع بداية سنة 1990، واستخدمت أيضا خدمات الانترنت البسيطة، وكاستراتيجية تسويقية قامت البنوك ومؤسسات المقاصة والأوراق المالية بعرض جملة من الخدمات وسمت حينها بالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول Mobile Banking والتي تمثلت في الإطلاع على الرصيد، أو سجلات المعاملات لحساباتهم، فضلا عن الاتصال بمصلحة خدمة زبائن على مستوى البنك¹.

¹ - خويلدا صالح؛ هوازي نور الدين: تطور أنظمة الدفع الإلكترونية في عصر الاقتصاد الرقمي حالة Zengin-net: نظام الدفع الإلكتروني الياباني، مرجع سابق، ص 73.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

وحسب دراسة لـ Karl flinders، بعنوان "البنوك الإلكترونية اليابانية، عرض حالة بنوك الهاتف" mobile E-bank Japan sets banking example، حيث رأى الباحث أن البنوك اليابانية أول من قام باعتماد خدمات الهاتف المحمول في تسويق الخدمات المصرفية، وكانت توجهات البنوك حينها تركز على تقليل تكاليف التشغيل، وحسب إحصائيات الدراسة فالبنوك في اليابان التي تمتلك 200 موظف منهم 30 موظف مختص في إدارة البرمجة وتكنولوجيا المعلومات، وتقوم بنوك الهاتف بتقديم خدمات لحوالي 30 مليون عميل عبر اليابان، وأشارت الدراسة إلى سيطرة بنوك الهاتف على السوق المصرفية داخل اليابان حيث حققت حصة سوقية تقدر بـ 51% مقابل 35% حققتها بنوك Japan Net Bank، وكانت الحصة السوقية لبنك Sony Bank حوالي 12%، أما بنك SBI Sumishin Bank فقد حقق حصة تقدر بـ 2%، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي¹:

شكل رقم (2-02): الحصة السوقية لبنوك الهاتف في اليابان.



المصدر: خويلدا صالح؛ هوازي نور الدين: تطور أنظمة الدفع الإلكترونية في عصر الاقتصاد الرقمي حالة Zengin-net: نظام الدفع الإلكتروني الياباني، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 01، جامعة تامنست، أفريل 2022، ص 74.

ثالثا/ أجهزة الصراف الآلي: **Automated Teller Machine (ATM)** : قامت البنوك والمؤسسات اليابانية بخطوة استباقية نحو تثبيت الآلات الموزعة للنقود (CD) cash dispenser وأجهزة الصراف الآلي (automated teller machine) منذ 1969، وذلك بهدف تقليل فترات انتظار الحصول على الخدمات المصرفية، وأيضا التبسيط والحفاظ على العمل المكتبي المرتبط بالموظفين clerical work-related labor، وفي نهاية مارس 2011 كان هناك حوالي 154,960 آلة موزعة للنقود وصراف آلي، كما أصدرت البنوك والمؤسسات المالية حوالي 484 مليون بطاقة 25 نقدية cash cards ومن الخدمات التي توفرها أجهزة الصراف الآلي:

¹ - خويلدا صالح؛ هوازي نور الدين: تطور أنظمة الدفع الإلكترونية في عصر الاقتصاد الرقمي حالة Zengin-net: نظام الدفع الإلكتروني الياباني، مرجع سابق، ص 74.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

- السحب cash with drawal والإيداع النقدي cash with drawal والمتعلق بالنقود الورقة أو المعدنية.
- الإستفسار عن الرصيد balance inquiry - تحديث دفتر الحسابات pass book updating.
- تعليمات النقل والتحويل instructing book transfers - تغيير كلمة المرور أو السر change pass words.

وأشارت التقارير المرتبطة بالنشاط البنكي في اليابان لسنة 2015 إلى أن هناك 7 بنوك تقدم خدمات الدفع من خلال الصراف الآلي اعتمادا على البطاقات النقدية، وبطاقات الائتمان، والبطاقات الأخرى التي تم إصدارها خارج اليابان، ويقدر عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة لتلك البنوك بأكثر من 21000 عبر مقاطعات اليابان، كما تتيح التعامل بسبعة لغات، وقد أشارت التقارير المالية إلى أن التداولات النقدية من خلال الصراف الآلي سنة 2014 قد بلغت حوالي 4 مليون ين ويمكن توضيح أهم البطاقات النقدية أو 26 بطاقات الائتمان التي تتوافق مع عمليات الصراف الآلي في اليابان من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-14): بطاقات الدفع النقدية والائتمانية المتوافقة مع أجهزة الصراف الآلي في اليابان.

Card Name	Mark	Services	Service Hours
Visa		With drawal Balance inquiry	00.00 to 24.00
MasterCard		With drawal Balance inquiry	00.10 to 23.50
American Express		With drawal	00.05 to 23.50
JCB		With drawal	00.10 to 23.50
China Umon Pay		With drawal Balance inquiry	00.10 to 23.50
Discover		With drawal	00.10 to 23.50
Diners Club		With drawal	00.05 to 23.55

المصدر: خويلدا صالح؛ لهوازي نور الدين: تطور أنظمة الدفع الإلكترونية في عصر الاقتصاد الرقمي حالة Zengin-net: نظام الدفع الإلكتروني الياباني، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 01، جامعة تامنست، أبريل 2022، ص 75.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

وفي جانب المبالغ التي تم تحويلها أو دفعها وتبادلها فقد بلغت باستخدام البطاقات الإلكترونية والصراف الآلي في اليابان حوالي 1.490 مليون ين سنة 2011، لترتفع سنة 2012 إلى 2.190 مليون ين، أما سنة 2013 فبلغت تلك التحويلات 2.400 مليون ين، لتبلغ سنة 2014 حوالي 4.000 مليون ين، ويفسر هذا الارتفاع التوجه نحو الشراء الإلكتروني من طرف العملاء، فضلا عن دعم البنوك لشبكة الصراف الآلي وأجهزة تسليم النقود التي وفرت التكلفة والجهد والوقت على عملاء تلك البنوك.

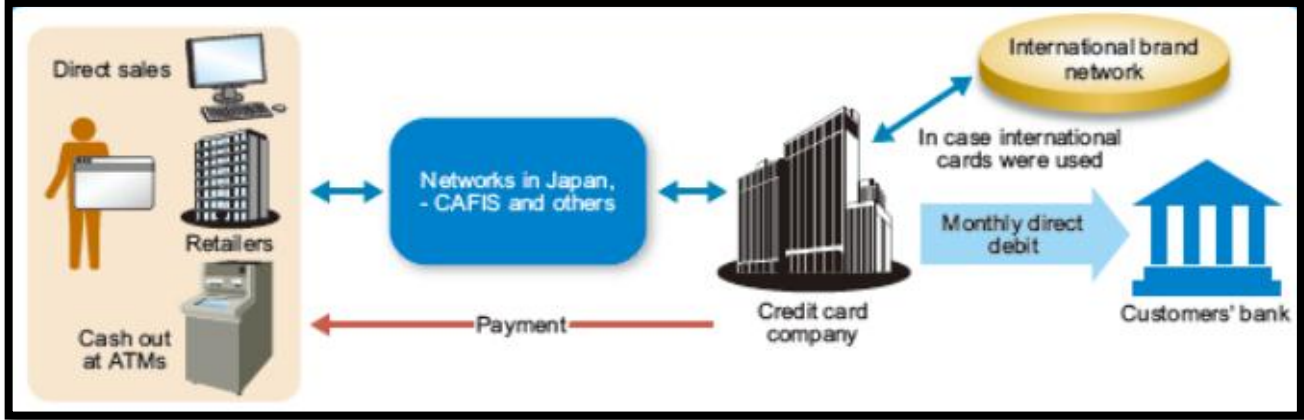
رابعا/ بطاقات الائتمان **Credit Card** : أصدرت بطاقات الائتمان في اليابان من طرف البنوك والمؤسسات المالية سنة 1960، ووفقا للإحصائيات التي قدمتها جمعية الثمان المستهلك الياباني Japan Consumer Credit Association (JCA)، فقد كان هناك حوالي 322 مليون بطاقة ائتمان بنهاية مارس 2011، وقد أصدر ذلك العدد من طرف عدة بنوك منها، 134 مليون بطاقة من طرف شركات بطاقات الائتمان المحلية والدولية، وتجار التجزئة أصدرها 103 مليون بطاقة، فيما أصدرت شركات تقسيط الائتمان حوالي 42.5 مليون بطاقة، كما أصدرت شركات الصناعات المنزلية والسيارات 12.9 مليون بطاقة، وقامت أيضا الجمعيات الصغيرة والمتوسطة بطرح 2.9 مليون بطاقة، وأصدرت أطراف أخرى في السوق الياباني حوالي 25 مليون بطاقة، وتوجد سنة خطوات أساسية لاستخدام بطاقة الائتمان في اليابان حيث:

- يعرضها المشتريين أصحاب بطاقات الائتمان أمام محلات التجزئة لإتمام عملية الشراء،
 - تستقبل متاجر التجزئة تراخيص البيع وتنقل بيانات المبيعات عبر محطات ترخيص الائتمان terminals credit authorization (CATs) أو من محطات نقاط البيع (POS) point-of-sales terminals.
 - تدفع الشركة المصدرة البطاقة الائتمان المبالغ المطلوبة لمتاجر التجزئة بناء على بيانات المبيعات؛
 - تقوم الشركة المصدرة البطاقة الائتمان بتجميع المعاملات المقبولة التي تم دفعها، ويتم إرسال بيان كل شهر إلى صاحب البطاقة للإعلام بتاريخ الخصم المباشر والمبالغ المترتبة عليه.
 - تقوم الشركة المصدرة للبطاقة بإرسال بيانات بطاقة الائتمان لبنك صاحب البطاقة
 - يقوم البنك بخصم المبالغ بناء على البيانات المتوفرة حول البطاقة الائتمانية¹.
- ويمكن توضيح هذه العملية من خلال الشكل التالي:

¹ - باحث في معهد أبحاث: المدفوعات باستخدام بطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي والنقود الإلكترونية في اليابان، 2019/07/25، تم التصفح يوم 2023/12/15، على الساعة: 19:30، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.nippon.com>

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

شكل رقم (2-03): طريقة استخدام بطاقات الائتمان في اليابان.



المصدر: باحث في معهد أبحاث المدفوعات باستخدام بطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي والنقود الإلكترونية في اليابان، 2019/07/25،

تم التصفح يوم 2023/12/15، على الساعة: 19:30، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.nippon.com>

خامساً/ بطاقات الخصم **Debit cards**: سنة 1999 تم تنصيب العديد من الأنظمة المدعمة لبطاقات الخصم Debit cards والتي اعتبرت دعم لعدة جهود مرتبطة بتطوير أنظمة لبطاقات الخصم سنة 1984، وترتكز الخدمات الحديثة لبطاقات الخصم في اليابان على نظام يسمى J- Debit والذي يهدف إلى التحويل الإلكتروني للأموال من خلال نقاط البيع، وتشرف على تلك العملية العديد من الشركات والمنظمات، وقد ساهمت عدة جهات في ابتكار نظام J-debit مثل وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمؤسسات المالية الخاصة ومتاجر التجزئة، وأطلق على تلك الأطراف جمعية تعزيز بطاقات الخصم اليابانية (JDCPA) Japan Debit Card Promotion Association، وقد تم اعتماد نظام J- debit في جانفي 1999 كنظام لتحويل الأموال اعتماداً على بطاقات الخصم الإلكترونية، ويمكن القول أن بطاقات الخصم تستخدم من خلال عدة خطوات يمكن إيجازها على النحو التالي:

- عند القيام بالشراء يقوم صاحب البطاقة بإدخالها في جهاز قراءة البطاقة cardterminal ويقوم البائع للمشتريات، ثم يدخل المشتري الرقم السري للبطاقة والذي يتكون من 10 أرقام.
- يقوم بنك المشتري فوراً بخصم مبلغ فاتورة المشتريات من حساب العميل لدى البنك - يقوم مركز التسويات بحساب التكاليف ومبالغ المشتريات الواجب تبادلها بين البنكين (بنك البائع والمشتري) وتتم هذه العملية بناءً على البيانات التي يتلقاها من مركز التشغيل CAFIS، وتكون هذه العملية عادة في اليوم الموالي لعملية الشراء.
- يقوم بنك التسويات وعن طريق نظام Zengin حيث يتم التحويل الفعلي للمبالغ المشتريات من بنك المشتري إلى بنك البائع، ويكون هذا بعد يومين من الشراء.
- يقوم بنك البائع بتحويل مبالغ المشتريات إلى حساب البائع لديه في اليوم الثالث بعد عملية الشراء¹.

¹ - باحث في معهد أبحاث المدفوعات باستخدام بطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي والنقود الإلكترونية في اليابان، 2019/07/25، تم التصفح

يوم 2023/12/15، على الساعة: 19:30، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.nippon.com>

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

المبحث الرابع: واقع وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الافتراضية (الالكترونية)

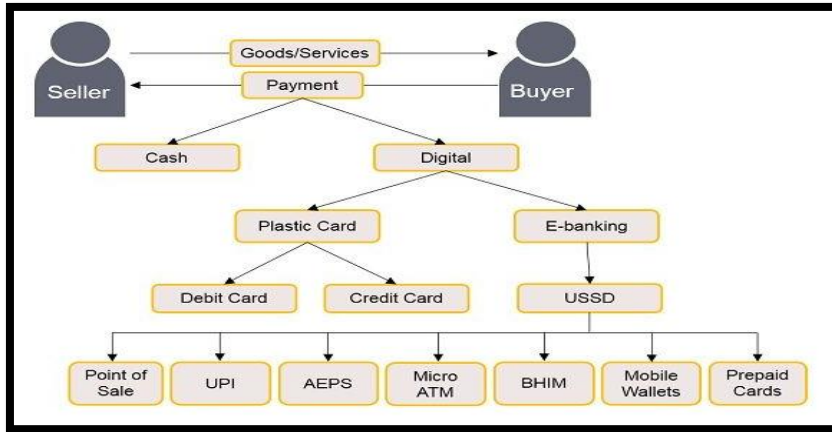
على مدى السنوات القليلة الماضية، شهدنا ظهور البنوك الافتراضية (الالكترونية) التي تحاول جذب عملاء من خلال تقديم المنتجات والخدمات برسوم أقل، وتدعم البيئة التنظيمية للتكنولوجيا المالية حيث تعتبر البنوك الافتراضية (الالكترونية) بوابات دفع الكتروني وظيفتها تسهيل عملية تحويل الاموال بين الافراد والشركات في وقت سريع جداً وبتكلفة منخفضة للغاية ومتاحة للمستخدم في جميع المنصات لتسهيل صفقات التجارة الالكترونية، فهي كالبنوك العادية ولكنها متخصصة بالتعاملات على الإنترنت، هذه البنوك معترف بها رسمياً ودولياً وقد انتشرت انتشار كبير ووصل عدد مستخدميها إلى الملايين منذ ظهورها عام 1995، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق لماهية هذه البنوك ومميزاتها وأهمها.

المطلب الأول: ماهية البنوك الالكترونية

تختلف التسميات حول مفهوم المصارف الالكترونية ولكنها تصب في مفهوم واحد هو المصارف التي تعمل عن طريق الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، ويطلق عليها عدة مسميات مثل المصارف الالكترونية، مصارف الانترنت، المصارف الالكترونية عن بعد، المصرف المنزلي، مصارف الخدمة الذاتية أو مصارف الويب، ومن أهم أشكالها المصارف الافتراضية¹.

البنوك الالكترونية هي مصطلح شامل يستعمل للإشارة لعمليات يوفر عن طريقها للعميل بإتمام معاملات مصرفية شخصية أو تجارية باستعمال شبكة إلكترونية وشبكات اتصالات، إنه منتج توفره البنوك ويبسط الخدمات المصرفية من خلال الإنترنت، ومتوفر للعميل من خلالها الوصول إلى الحساب المصرفي بنقرة واحدة فقط مثل بنك بايسيرا².

شكل رقم (2-04): آلية عمل البنوك الافتراضية



المصدر: ماريان أبونجم : قائمة اسماء البنوك الالكترونية العالمية، المرسال، 20 أكتوبر 2023، تم التصفح يوم 2023/12/17، على الساعة: 17:05،

متاح على الموقع الالكتروني التالي <https://www.almrsal.com>

¹ - شريف مصباح أبو كرش: المصارف والبطاقات الالكترونية: الفرص والتحديات دراسة حالة المصارف الفلسطينية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، لعدد الثالث / 2014، الجامعة العربية الأمريكية - جنين، فلسطين، ص 48.

² - ماريان أبونجم : قائمة اسماء البنوك الالكترونية العالمية، المرسال، 20 أكتوبر 2023، تم التصفح يوم 2023/12/17، على الساعة: 17:05، متاح

على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.almrsal.com>

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

وتعد البنوك الإلكترونية حالياً من أهم وسائل الدفع الإلكتروني وسحب الأموال والأرباح من الإنترنت. وهي العمود الفقري للتجارة الإلكترونية والربح من الإنترنت، كما ظهرت في ظل تلك البنوك الإلكترونية العملات الافتراضية والتي تسمى (بتكوين، Bitcoin، رمز العملة BTC) وهي عملة معماة، يمكن مقارنتها بالعملات الأخرى مثل الدولار أو اليورو، لكن مع عدة فوارق أساسية، من أبرزها أن هذه العملة هي عملة إلكترونية بشكل كامل تتداول عبر الإنترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها. كما أنها تختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها، لكن يمكن استخدامها كأى عملة أخرى للشراء عبر الإنترنت أو حتى تحويلها إلى العملات التقليدية. وتم إصدار هذه العملة عالمياً في 03/01/2009 وأصبحت الـ(بتكوين) اليوم أقوى من ذي قبل، وهذا ما نلاحظه مع أكبر وسائل الدفع الإلكتروني العالمية بدأت تقبله وتتعامل معه في تحويل الأموال عبر الإنترنت بأمان فهي عملة فرضت نفسها على السوق بقوة نظراً لفكرة عملها الذكية¹.

مميزات البنوك الإلكترونية:

تعتبر إمكانية تقديم الخدمات البنكية الإلكترونية من إحدى أهم عناصر الجودة للخدمة البنكية الإلكترونية، والتي يمكن القول أنها أصبحت معياراً يستخدمه العملاء للتمييز بين البنوك ومعياراً لتحقيق الميزة التنافسية بينها، ومن أهم مميزات البنوك الإلكترونية ما يلي:

1. قدرة العميل على الحصول على الخدمات البنكية التي يحتاجها من أي مكان وأي زمان، وعبر أي جهاز، وبالتالي توفير الوقت والجهد.
2. سرعة الحصول على الخدمة التي تقدمها المؤسسة.
3. زيادة كفاءة أداء البنوك.
4. تقديم خدمات كاملة وجديدة يستطيع البنك من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة.
5. تقديم خدمات أفضل من البنوك التقليدية.
6. انخفاض تكاليف تقديم الخدمات مقارنة مع البنوك التقليدية من خلال تخفيض النفقات التي يتحملها البنك، فتكلفة إنشاء مواقع الكترونية تكاد لا تذكر مقارنة بإنشاء فرع لبنك يقدم خدمات للجمهور.
7. تحقيق ميزة تنافسية حيث يقوم البنك بتسويق خدماته عبر الموقع الإلكتروني مما يجعل له ميزة تنافسية أمام البنوك الأخرى².

¹ - نصير صبار لفته الجبوري: التحول الإلكتروني للأعمال المصرفية للبنوك، محاضرات أُلقيت على طلبة الماجستير - القانون التجاري، كلية القانون - جامعة القادسية، المحاضرة الأولى 2015/9/22، الفصل الدراسي الأول 2015-2016، ص 05.

² - رهان لطيفي: البنوك الإلكترونية **Les banques électroniques**، المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية، العدد 08، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، المغرب، 2021، ص 87.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

عيوب البنوك الإلكترونية:

1. بعض البنوك تحدد حد أدنى وأعلى للسحب والايذاع ولهذا يجب أن نكون أكثر تحديداً للحسابات الغير مفعلة.
2. يمكن للقراصنة اختراق الحسابات في وسائل الدفع الإلكتروني المختلفة من خلال "الثغرات"، ومهما ادعى أي بنك الإلكتروني أنه آمن 100% فلا تصدق ذلك، لا يوجد شيء آمن 100% طالما أنه على الإنترنت.
3. عمليات تنشيط وتفعيل الحسابات قد تكون صعبة للبعض وخصوصاً المبتدئين وحديثي العهد في التجارة الإلكترونية، كما أنه تطلب منك مستندات تحقيق الهوية باللغة الانجليزية، وترفض بعض البنوك المستندات باللغة العربية.
4. اغلاق البنك الإلكتروني وحدث هذا فعلاً مع بنوك الكترونية كانت تتسم بالشهرة بين مستخدمي الإنترنت على مستوى العالم وتم اغلاقها فعلاً وتكبد مستخدميها خسائر فادحة سواء شركات أو اشخاص فرديين، وبالتالي ينصح بضرورة عدم الاعتماد بشكل كل على هذه النوعية من البنوك الإلكترونية، وأفضل شيء لك هو التعامل مع البنوك الإلكترونية الكبيرة والموثوقة.
5. من الممكن سرقة معلومات حسابك اذا كانت كلمة المرور للحساب سهلة، قم دائماً باختيار كلمة مرور صعبة مكونة من حروف وأرقام ورموز.
6. بعض المستخدمين المبتدئين يتم سرقة حساباتهم بواسطة روابط مزيفة عبر رسائل البريد الإلكتروني Spam تدعي انها من موقع البنك تطلب تغيير معلومات الحساب فوراً، وطبعاً الضحية المسكين هنا المستخدم المبتدئ. ولذلك لا تضغط على أي رابط في البريد الإلكتروني مهما كانت الظروف يا صديقي. وأكرر لا تضغط على أي رسالة مشبوهة تدعي أنه يجب عليك تعديل معلومات حسابك¹.

¹ - البنوك الإلكترونية ثورة التجارة الإلكترونية، تم التصفح في 2023/12/17، على الساعة: 17:45، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://2dahab.net/e-bank>

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

المطلب الثاني: وضع وسائل الدفع الالكترونية في بنك باي بل - بنك بايونير وبنك نتلر

تعددت مواقع البنوك الالكترونية واختلفت أساليب تقديم خدماتها، مع مراقبة مشددة لعمليات التحويلات بين الافراد والشركات خاصة في مجال التجارة الالكترونية أثناء عمليات البيع والشراء وبناء منصات التجارة الالكترونية.

أولاً/ وسائل الدفع الالكترونية في بنك باي بل:



تأسس بنك بايبل سنة 1998 يتميز هذا البنك بنظام قوي جدا ومحمي يتيح للمستخدمين الدفع بأمان تام في أغلب المواقع ومن دون رسوم أي أنها مجانية كما أنها تتيح للمستخدمين البيع واستلام الأموال من خلال paypal وفي هذه الحالة هناك رسوم (نسبة قليلة من الأرباح) .

ويعتبر البنك الالكتروني باي بال من أشهر وأهم البنوك الالكترونية الرائدة في الدفع عبر الانترنت سواء في العالم العربي أو دول العالم بشكل عام،

كما يرشحه الكثير من المتعاملين على أنه أفضل البنوك الالكترونية على الإطلاق، فهناك حوالي 254 مليون شخص يستخدمون هذا الموقع في تعاملاتهم المالية عبر الانترنت، حيث يتيح لجميع العملاء سواء كانوا أشخاصاً أو أفراداً التعامل بسهولة وأمان وذلك عبر حساباتهم الشخصية أو المواقع الالكترونية، وتعود شهرة هذا البنك لانتشار استخدامه في أكثر من 200 دولة مختلفة ويتعامل بعدة لغات منها العربية، يمكنك التأكد من عمل البنك بدولتك عن طريق موقع لبنك الالكتروني نفسه¹.

مميزات بنك باي بال: يتمتع بنك بايبل بمجموعة من الخصائص التي تضفي عليه طابع العالمية والريادة في عالم البنوك الافتراضية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ❖ يمكن لأي شخص تسجيل حساب مع باي بال بواسطة إيميل وحساب بنكي معتمد فقط لا غير.
- ❖ أن لا يقل السن عن 18 سنة، وأن يمتلك بطاقة فيزا أو ماستر كارد.
- ❖ يمكن للعميل سحب الأموال إلى حسابك البنكي أو البطاقة الائتمانية أو بطاقات الفيزا المدفوعة مقدماً حسب الاختبارات المتاحة لبلد المتعامل.

¹ - عائشة بوثلحة: **الصيرفة الالكترونية**، مطبوعة جامعية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، 2020-2021، ص 86.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

- ❖ يمكنك استخدام عملات غير الدولار فهناك ما يقارب 25 عملة متاحة باي بال.
- ❖ يمنح باي بال فروض لأصحاب الأعمال ولكن ذلك ليس متاحا لكل الدول.
- ❖ يبقى باي بال الأكثر استخداما في الكثير من منصات العمل الحر لأنه يتمتع بالانتشار الواسع يمكن لأصحاب الأعمال الحصول على عملاء من مختلف أنحاء العالم.
- ❖ الأمان حيث يوفر باي بال جدار ناري جبار وقوي أمام أي محاولة لسرقة حساب العميل أو بيانات بطاقة العميل.
- ❖ السهولة في التعامل وتنفيذ الإجراءات في باي بل، فلا يتطلب الأمر أي إجراءات معقدة للتمكن من استقبال وإرسال الأموال.
- ❖ يمكن للعميل استرجاع أمواله في حال تعرض للنصب والاحتيال من خلال مركز النزاعات الذي يوفره هذا البنك، ولكن هناك شروط للاستفادة من ذلك أهمها إشعار باي بال في الوقت المناسب¹.

ثانيا/ وسائل الدفع الإلكترونية في بنك بايونير – Payoneer:



هو بنك أمريكي مشهور تستطيع من أي دولة فتح حساب به والحصول على بطاقة Prepaid مدفوعة مقدما، تصل حتى منزلك بلا أي مصاريف نهائيا وتعتبر بطاقة Payoneer مسبقة الدفع هي بطاقة فعلية يمكنك ربطها مع الرصيد الخاص بأي عملة في حسابك مع Payoneer ويكنك إستخدام البطاقة للقيام بعمليات السحب عن طريق إحدى ماكينات الصراف الآلي أو الشراء من المحلات التجارية أو عبر الانترنت مع أي جهة قابلة لبطاقات Mastercard².

تأسس بايونير في عام 2005 بتمويل أولي بقيمة مليوني دولار أمريكي من المؤسس والرئيس التنفيذي آنذاك يوفال تال ومستثمرين آخرين من القطاع الخاص مع مستثمرين إضافيين بما في ذلك فيولا فنتشرز ووينج أن للتأمين وإدارة ويليغتون وغيرها منذ 2005 جمعت بايونير أكثر من 265 مليون دولار من المستثمرين.

في مارس 2016، استحوذت الشركة على شركة (Armor Payments) الضمان المدفوع عبر الإنترنت، تهدف إلى معالجة سوق المعاملات بين الشركات والتي تتراوح قيمتها بين 500 دولار أمريكي ومليون دولار أمريكي، حيث

¹ - عائشة بوثلجة: الصيرفة الإلكترونية، مرجع سابق، ص 87.

² - أيت قاسي عزو رضوان؛ بودي عبد الصمد: واقع البنوك الإلكترونية The reality of électronic banking، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 01، المركز الجامعي عبد الله مرسل، جوان 2023، ص 74.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

تكون بطاقات الائتمان وخطابات الاعتماد غير مناسبة. بعد بنك بايونير من أكبر البنوك الإلكترونية، وأفضلها في العالم وليس فقط في الدول العربية. وهو يقدم خدماته للعملاء العرب في بلدان العالم العربي بسهولة، حيث أنه مدعوم من معظم البنوك التقليدية العاملة بالدول العربية، ومقره في مدينة نيويورك.

1/ أهم مميزات بنك بايونير:

- يمكنك بايونير من إمكانية الحصول على بطاقة ماستر كارد بايونير وحساب بنكي أمريكي افتراضي كأى مواطن أمريكي عادي.
- توفير بطاقة ماستر كارد مجانية بعد عمل الحساب الإلكتروني.
- إمكانية تحويل الأموال من حساب إلى حساب آخر على نفس البنك لكافة عملاء بايونير.
- عليك بمراجعة الرسوم المطلوبة للعمليات البنكية من كل بنك.
- على سبيل المثال هناك رسوم صيانة للحساب البنكي سنوية مع بايونير، وتدفعها في حالة لم تقم بمعاملة بنكية واحدة على الأقل خلال الاثنى عشر شهراً وهي حوالي 29.95 دولار.¹

ثالثاً/ وسائل الدفع الالكترونية في بنك نتلر – Neteller:



1/ التعريف ببنك نتلر : يعد ثاني أكبر البنوك بعد بنك باي بال، تم تأسيس بنك نتلر بريطانيا سنة 1999 بـ 15 عملة عالمية على مستوى 200 دولة، مستخدماً حوالي 12 لغة بما فيها اللغة العربية، ويتميز البنك بسهولة المعاملات المالية دون مشاكل أو عقبات ذكرها من العملاء، وهو أيضاً على قائمة أكبر البنوك الإلكترونية، وهو بنك مرخص حتى أنه مرخص من قبل شركة ماستر كارد المعتمدة الإصدار

البطاقات الإلكترونية. وتتوفر خدماته للدول العربية، فيما سبق كانت خدماته لا تدعم الدول العربية، أما الآن فجميع خدمات البنك ذات الجودة العالية متاحة للعرب.

¹ - مبارك: أشهر البنوك الإلكترونية في العالم، 26 ماي 2021، ريادة الأعمال، تم التصفح يوم 2023/12/17، على الساعة: 17:40، متاح على الموقع

الالكتروني التالي: <https://www.businessesyemen.com>

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

من أشهر ما يعرف عن بنك نتلر هو الأحكام والأمان والثقة لكافة العمليات للمالية، حيث يقوم بغلق أي حساب تم العثور على حركة أو عمل مشبوه له، حتى يتم التواصل مع الدعم البنكي للتأكد من الحركة الغريبة بالحساب البنكي، ومن ثم إعادة فتح الحساب مرة أخرى.

2/ من أهم مميزات بنك نتلر:

- الحماية الفائقة للحسابات البنكية للعملاء من خلال أنظمة التشفير وغيرها من الأنظمة.
- تسجيل حساب مجاني.
- حماية الحسابات من الاختراق أو عمليات النصب، وذلك من خلال متابعة البيانات وتحديثها بشكل مستمر.
- خلق الحساب في حالة الشك بدخول شخص مشبوه للحساب أو حركة مشبوهة للأموال إلى حين التأكد من سلامة التحويل والتأكد من هوية صاحب الحساب.
- تحويل الأموال بين الحسابات التابعة للبنك مجاني.
- يمكنك استخدام بطاقة الماستر كارد الخاصة به مقابل رسوم بسيطة، ويمكنك أيضاً الاطلاع على رسوم الخدمات البسيطة جداً على الموقع الإلكتروني لبنك نتلر.

3/ فتح حساب في بنك نتلر: يتم ذلك من خلال الخطوات التالية:

- ❖ اختيار البنك ثم الدخول إلى الموقع الرسمي للبنك.
- ❖ كتابة كلمة السر يجب أن تتكون من 18 حرفاً أو رقماً وأن يكون من بين الأحرف أحرفاً بحجم كبير (Capital).
- ❖ يجب كتابة البيانات الشخصية مثل الاسم والعنوان مطابقاً تماماً للجواز السفر أو الهوية الوطنية.
- ❖ كتابة الإيميل والرقم السري وإعادة كتابة الرقم السري مرة أخرى والتأكيد عليه، وتحديد عملة الحساب.
- ❖ بعد هذه الخطوات تصل رسالة على البريد الإلكتروني لصاحب الطلب، تفيده بفتح الحساب.
- ❖ يجب الاحتفاظ بالرقم السري المكون على الأقل من سنة أرقام.
- ❖ ثم تفعيل الحساب ومن أجل السلامة والأمان يتم إنشاء أسئلة وأجوبة الأمان.
- ❖ ثم إرسال الوثائق الإلكترونية وفي الأخير شحن الحساب¹.

¹ - عائشة بوللجة: الصيرفة الإلكترونية، مطبوعة جامعية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، مرجع سابق، ص 87.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

المطلب الثالث: تجربة بنك سكريل - بنك بايزا وبنك ويب موني في الدفع الالكتروني

أولاً/ وسائل الدفع الالكترونية في بنك سكريل Skrill:



وهي شركة بريطانية تأسست عام 2001، وهي شركة من شركات تحويل ونقل عالميا والتي حققت نجاحات باهرة على مدى أكثر من 17 عاما في العمل أونلاين وتدعم أكثر من 40 عملة حول العالم، تعمل في أكثر من 200 دولة وهي تعد البديل الأمثل والأوفر لـ PayPal وتحتل skrill مكانة رفيعة بين

المحفظات الالكترونية، فهذا البنك الالكتروني يعتبر من أحسن وأفضل البنوك الالكترونية الموجودة حاليا، حيث يمكن تحويل الأموال من أي بلد، ولأي مكان في العالم، بأرخص الأسعار، ولا يتطلب البنك أي معلومات شخصية، ويمنح هذا البنك ارسال واستقبال الأموال بشكل فوري وسريع بالإضافة إلى توفره على حماية عالية لحماية الحسابات من المخاطر المتعلقة بالقرصنة كما أن يدعم كل بلدان العالم. ويتيح skrill تبادل الأموال عبر الأنترنت سواء في استلام الأرباح بالمواقع على الأنترنت أو بالشراء من الأنترنت أو غير ذلك من الأنشطة المختلفة يعد من الأمور المريحة والسهلة بالمقارنة مع طرق أخرى لتبادل الأموال عبر الأنترنت¹. ومن مميزات بنك سكريل:

- سرعة التحويلات البنكية والمعاملات المادية - لا يوجد رسوك اشتراك بهذا البنك.
- الفائدة المنخفضة لرسم التحويلات المالية بين الأرصدة والحسابات المالية.
- يتيح البنك التحويل لحسابك البنكي الخاص في أي دولة تسمح بالتعامل مع بنك سكريل.
- يوفر فيزا سكريل خاصة بالبنك لسهولة العمليات المالية.

ثانياً/ وسائل الدفع الالكترونية في بنك بايزا (payza) أو ألرت باي (Alertpay) سابقا



هو بنك أعمال تجارية إلكترونية، يسمح بالتحويلات المالية بين مستخدميه المسجلين عبر الانترنت. وهو من أهم البنوك الالكترونية الموجودة على شبكة الانترنت من حيث المصداقية وسهولة تحويل الاموال بين الحسابات بطريقة سلسة وسريعة ومضمونة². يعتبر أحسن البنوك الإلكترونية التي ظهرت مؤخرا سنة 2012 كما أنه يستهدف الدول النامية ويمتاز payza بسهولة فتح حساب وإستقبال وإرسال الاموال مباشرة عكس نظيره paypal ويشغل الموقع بنظام التسويق الإلكتروني³.

¹ - آمال حنفاوي: التسويق الالكتروني للخدمات، ط01، دار البازوري العلمية، بيروت، لبنان، 2022، ص 170.

² - ما هي البنوك الالكترونية وأهمها، تم التصفح يوم 2023/12/17، على الساعة: 15:42، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

<https://altiqania.blogspot.com>

³ - عبد الرحيم لوزان: مقدمة إلى البنوك الإلكترونية ونبذة عن كل بنك، منتدى البنوك الالكترونية، 16 فيفيري 2016، تم التصفح يوم 2023/12/17، على الساعة: 18:30، متاح على الموقع الالكتروني التالي:

<https://www.arabfx.net>

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

بنك بايزا يعود أصوله إلى الجنسية الكندية ويعتبر هذا البنك من البنوك الشهيرة والمعروفة في الدول الأوروبية والعربية، يعتبر بنك Payza والذي كان يسمى سابقا Alertpay من أهم البنوك الموجودة على الشبكة العنكبوتية من حيث المصداقية وسهولة تحويل الأموال بين الحسابات بطريقة سهلة وسريعة. وبنك Payza يمكنك من دفع قيمة المشتريات في مختلف المواقع الإلكترونية التي تتعامل مع هذا البنك وكذا استقبال الأموال من الأشخاص وأيضاً الشركات الربحية. ويمكن ايداع الأموال في بنك Payza عن طريق التحويل البنكي أو بواسطة بطاقة ماستر كارد أو فيزا كارد ويمكن سحبه عن طريق شيك أو تحويل بنكي لحسابك. البنك يطلب تفعيل الحساب ولكنه يعمل من دون تفعيل (إرسال وشراء) لحد 400 دولار شهرياً¹، ومن أهم مميزاته:

- ❖ التسجيل فيه مجاني ويتوفر على نظام أمان يمكن العميل من تفعيل الحساب بسهولة وفي أسرع وقت .
- ❖ توفر خدمة العملاء للدعم الفني على مدار 24 ساعة.
- ❖ يمكن للعميل الاحتفاظ بالأموال بعدة عملات مختلفة وليس عملة أو عملتين فقط.
- ❖ يعمل على توفير نظام محكم للحماية والأمان والحفاظ على بيانات العملاء ويعتبر الحد الأقصى للاستلام هو 2000 دولار سنوياً.



ثالثاً/ وسائل الدفع الإلكترونية في بنك ويب موني (Webmoney) :

هو البنك المعروف عالمياً بقوته وحمايته الفائقة ومقر هذا البنك في موسكو – روسيا، وتم انشاء بنك ويب موني سنة 1998 ويستخدم هذا البنك شركات فوركس كوسيلة من وسائل السحب والايداع ولكن رسوم عمليات الايداع او السحب هي 0.08%، والحد الأقصى للسحب هو \$200 للحساب الغير مفعّل. أما الحساب المفعّل Formal بجواز السفر فتستطيع الغاء الحد الأقصى في التعاملات المالية². لديه حوالي 22 مليون مستخدم من كل بلدان العالم بالرغم من أنه يستهدف أكثر زبائن من روسيا وبلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً. يتيح البنك لمستخدميه تعاملات مالية آمنة في الوقت الحقيقي. لا يتطلب أي بطاقة ائتمان لفتح الحساب أو لتشغيله، ويتميز بسهولة التعامل معه ومعتزف به من جميع الشركاء والوسطاء، والأهم من ذلك أنه يقبل الدول العربية³. يعتبر من أقوى البنوك الإلكترونية وأكثرها أماناً وحماية ومعتزف به من جميع الشركاء والوسطاء والأهم أنه يقبل الدول العربية⁴.

¹ - البنوك الإلكترونية، تم التصفح يوم 2023/12/17، على الساعة: 14:45، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://rossi9900.wixsite.com>

² - البنوك الإلكترونية مميزاتها وكل شيء عنها: تم التصفح يوم 2023/12/17، على الساعة: 16:40، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://forexarabonline.com>

³ - ما هي البنوك الإلكترونية وأهمها، تم التصفح يوم 2023/12/17، على الساعة: 15:42، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://altiqania.blogspot.com>

⁴ - نصير صبار لفته الجبوري: التحول الإلكتروني للأعمال المصرفية للبنوك، محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير، القانون التجاري، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، المحاضرة الأولى 2015/09/22، ص 08.

الفصل الثاني تجارب الدول والبنوك الرائدة في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية

خلاصة الفصل:

تحتل التكنولوجيا مكانة كبيرة للغاية في أيامنا الحالية، حيث أصبحت من العوامل الرئيسية لكافة قطاعات الحياة والاعمال، وهو ما يتطلب التوسع في هذا المجال بشكل مستمر نظرا لزيادة الطلب ورغبة جميع الدول والمؤسسات مواكبة تلك التطور التكنولوجي الهائل، وهو ما ادي الى ظهور وازدهار دور البنوك الالكترونية التي تعتبر التطور الطبيعي للبنوك التقليدية.

أصبحت وسائل الدفع الالكترونية ضرورية ولا مجال للاستغناء عنها لمن كان يريد أن يدفع أو يستقبل مبالغ مالية عبر الانترنت. وذلك من خلال الاهتمام بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والعمل على تبني أحدث المنصات الرقمية لتهيئة أرضية ملائمة للقيام بمختلف المعاملات المالية والمصرفية لأكثر توافق وملائمة مع الاقتصاد العالمي وهذا ما ساعد على كل من التجربة الماليزية، العراقية واليابانية.

كانت سنة 1995 هي سنة بداية ظهور هذا النوع من البنوك، لكي تنتشر بعدها بسرعة. وقد لاقت الإقبال الكبير من مختلف شرائح مستخدمي الانترنت من مستثمرين أو متسوقين بسبب الخدمات المتنوعة التي تقدمها لهم من سحب للأرباح إن كانوا مستثمرين أو تجار، أو شراء أغراض مختلفة من مواقع البيع على شبكة الانترنت إن كانوا متسوقين، ولدفع الفواتير والاشتراكات، وتستعمل كذلك في إرسال وتبادل الأموال بين أفراد العائلة والأصدقاء. يتلخص دور البنوك الالكترونية في اجراء كافة العمليات المصرفية بشكل إلكتروني والتي تعتمد على شبكة الانترنت بشكل رئيسي، وتعتبر البنوك الالكترونية بنوك افتراضية أي لديها مواقع على الانترنت لأداره اعمالها من سحب أو دفع وكذلك عمليات تحويل الاموال دون الحاجة الى انتقال العميل إليها.

الفصل الثالث

واقع استعمال وسائل الدفع
الإلكترونية في الجزائر وآفاق
تطويرها

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

تمهيد:

نظرا للتطورات التكنولوجية والمعلوماتية التي يشهدها العالم بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، فإن المصارف الجزائرية تسعى إلى التأقلم مع هذه التغيرات العالمية في ظل الانفتاح والعولمة، وذلك بتطوير منظومتها المصرفية عن طريق الصيرفة الإلكترونية التي تعتبر من أهم مظاهر الحداثة والعصرية لأي جهاز مصرفي، والذي يعكس مدى تطور نظام المعاملات المالية والمصرفية وطرق معالجة المعلومات، هذا وقد عكفت البنوك الجزائرية وعلى رأسها البنك الوطني الجزائري على تطوير هذا الجانب باستخدام أنظمة الدفع الحديثة، بما يتوافق وسلم التطور العالمي بدءًا من البنية التحتية لمنظومات شبكات الربط الواسعة وصولاً إلى أرقى النظم المصرفية وتوفير أفضل الخدمات للزبائن، من أجل تحقيق منافسة قوية وتحسين نوعية الخدمات وجلب الزبائن وتقاسم أفضل العروض.

ومنه سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم جوانب التجربة الجزائرية في مجال الدفع الإلكتروني، من خلال دراسة مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، وكذا واقع وسائل الدفع الإلكتروني، كما سنعرض ملامح تجربة الدولة المجاورة "المملكة المغربية" في هذا المجال، لكن قبل ذلك سوف نلقي نظرة على النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال وأهم التطورات والإصلاحات التي وردت عليه، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري؛
- ❖ المبحث الثاني: تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر؛
- ❖ المبحث الثالث: واقع أنظمة، وسائل وتطبيقات الدفع الإلكتروني في الجزائر
- ❖ المبحث الرابع: التجربة المغربية في استعمال وسائل الدفع الإلكتروني

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطورها

المبحث الأول: لمحة عن النظام المصرفي الجزائري

بذلت السلطات الجزائرية، بعد الاستقلال مباشرة، كل ما في وسعها لاستعادة مجمل حقوق سيادتها في ذلك حقها في إصدار النقود وإنشاء عملة وطنية، فباشرت بإنشاء نظام بنكي جزائري سواء عن طريق تأميم الفروع البنكية الأجنبية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة.

المطلب الأول: مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري

يعتبر النظام المصرفي الجزائري نتاج تحولات تمت عبر عدة مراحل بعد الاستقلال في 1962. وتشكل في البداية من إرث المؤسسات والهياكل الموجودة في هذه الفترة. وإنطلاقا من عام 1967 تم إضفاء السيادة عليه، وبدأ يتضح هيكله الذي عكس التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة آنذاك.

أولا/ الاجراءات الطارئة بعد الاستقلال: بعد الاستقلال مباشرة بدأت نواة تشكل النظام المصرفي الجزائري من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، وذلك من خلال إحداث الدولة الجزائرية لمعهد إصدار خاص بها ليحل محل بنك الجزائر، وتم إنشاء كذلك الخزينة الجزائرية بعزلها عن الخزينة الفرنسية في 31 ديسمبر 1962، ومن أجل عملية التنمية الوطنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمار تم تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في سنة 1963 الذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية. ثم بعد ذلك تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي تحول فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن، ولكن الاجراء الأكثر أهمية في ذلك الوقت هو إصدار عملة وطنية تتمثل في الدينار الجزائري خلال سنة 1964 وهذا الأخير غير قابل للتحويل وقيمته مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك وقد وضعت هذه العملية حدا لتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج¹.

إن النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 1966 كان لا يزال نظاما ليبراليا يتكون من مجموعة كبيرة من البنوك الأجنبية يتجاوز عددها العشرين. وكان التوجه العام لهذه البنوك التي تمتلك سيولة هامة يميل نحو رفض تمويل إستثمارات القطاع العام بحجة غياب القواعد التقليدية للعمل المصرفي مثل الأمن والقدرة على الوفاء. مما أضطر الخزينة العمومية الجزائرية أن تقوم بدور الممول للاقتصاد الوطني بالاعتماد على تسبيقات معهد الاصدار، الذي كان بدوره مجبرا على الدخول في علاقة مباشرة لتمويل النشاط الفلاحي في الفترة الممتدة ما بين 1963-1967. والنتيجة كانت إزدواجية النظام المصرفي: الأول

¹ - بظاهر علي: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1، 2005-2006، ص 33.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

قائم على أساس ليبرالي يسيطر عليه الخواص، والثاني قائم على أساس اشتراكي تسيطر عليه الدولة، مما خلق تناقضا على مستوى أداء النظام المصرفي كانت نتيجته قيام الدولة بتأميم البنوك الأجنبية وظهور المصارف الحكومية.

ثانيا/ تأميم البنوك الأجنبية: إن توجهات الجزائر المستقلة كانت تتطلع لبناء دولة اشتراكية تقوم على الملكية العامة لوسائل الانتاج. وعرف هذا التطوع إستحالة التخطيط الاقتصادي وسط فوضى المؤسسات المالية الأجنبية والأهداف التي كانت ترمي إليها الدولة الفتية، لذلك تقرر تأميم البنوك الأجنبية ابتداء من سنة 1966. وقد كان هذا القرار بداية لاعادة تشكيل النظام المصرفي، حيث نتج عن ذلك ميلاد ثلاثة بنوك تجارية تعود ملكية رأسمالها كليا إلى الدولة وهي: البنك الوطني الجزائري **BNA**: تأسس بموجب الأمر 178/66 الصادر بتاريخ 13 جوان 1966 واعتبر بنك تجارياً عمومياً. وأهم الوظائف التي أنشئ من أجلها هي: تمويل القطاع الاقتصادي والمساهمة في منح الائتمان للقطاع الزراعي المسير ذاتياً، إلى غاية إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982. بالإضافة إلى منح الائتمان للمنشآت العامة والخاصة في المجال للصناعي والقرض الشعبي الجزائري **CPA**: تم إنشاؤه بموجب الأمر رقم 36/66 الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 1966 المعدل والمتمم بالأمر رقم 75/67 المؤرخ في 11 ماي 1967، والمتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري ومن وظائفه الأساسية منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وبنك الجزائر الخارجي **BEA**: تم إنشاؤه بمرسوم 204/67 بتاريخ 01 أكتوبر 1967 برأس مال قدره 20 مليون دينار ويمثل الحلقة الأخيرة من إجراءات التأميم المصرفي وتنحصر وظيفته في تمويل التجارة الخارجية وتوفير التسهيلات المصرفية المتعاملية بالإضافة لممارسة العمليات المصرفية التقليدية الأخرى¹.

ثالثا/ مرحلة ما بعد التأميم: وقد توالى عملية إعادة تنظيم هيكل النظام المصرفي إنطلاقاً من سنة 1982 (خاصة بعد أن عرفت المؤسسات الإنتاجية العمومية هي كذلك تسوية هيكلية والدخول في تجربة الاستقلالية المالية). وكان الغرض من وراء ذلك تخفيض العبئ عن الخزينة، وعودتها إلى أداء دورها كصندوق للدولة ومنح البنوك دوراً فعالاً في الاقتصاد الوطني ونتج عن إعادة الهيكلة هذه بنكان تجاريان وهما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (**BADR**) وبنك التنمية المحلية (**BDL**). وتغير مع تأسيسهما نوعاً ما هيكل نظام التمويل وأدى هذا الاجراء إلى خلق نوع من التركيز المصرفي (التخصص المصرفي) من خلال إسناد البنك الأول مهام القطاع الفلاحي وترقية الأنشطة المختلفة المتواجدة في الريف على الصعيد الوطني. أما الثاني فكانت مهمته تكمن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية².

¹ - علي بن سوحة: النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2019/2018، ص 14.

² - بطاهر علي: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، مرجع سابق، ص 34-35.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري خلال مرحلة الانفتاح والتحرير المالي والمصرفي

أظهرت التغيرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات وفي بداية الثمانينات محدوديتها بسبب الأزمة المزروحة التي عاشها الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في انهيار أسعار البترول والغاز والدولار آنذاك. وعليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به. ظهرت إصلاحات 1986 بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ العامة للبنوك العمومية وتوحيد الإطار القانوني الذي يسير المؤسسات المصرفية، لهذا فالسلطات المصرفية الجزائرية شرعت في بلورة النظام المصرفي الجزائري¹.

يمكن إنجاز أهم المبادئ والقواعد التي تضمنها القانون في إطار إصلاح المنظومة المصرفية فيما يلي:

- ◀ تقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية إلا أن القانون لم يضع آليات ذلك.
- ◀ استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك.
- ◀ تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية.
- ◀ استعادة البنوك ومؤسسات التمويل لدورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، وأصبح بإمكانها خلق الائتمان دون تحديد مدته أو الأشكال التي يأخذها، كما استعادت البنوك حق متابعة استخدام القروض وكيفية استرجاعها والحد من مخاطرها².

وادخل قانون 86-12 في المادة 26 مفهوم جديد في مجال ضبط وتسيير القروض يتمثل في المخطط الوطني للقرض الذي يعمل على تحديد ما يلي:

- ❖ حجم وطبيعة مصادر القروض الداخلية والقروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض.
- ❖ حجم القروض الخارجية المجددة.
- ❖ مستوى تدخل البنك المركزي لتمويل الاقتصاد.

¹ - علي بن ساحة: النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة مقدمة لسنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2019/2018، ص 22.

² - بلحنيش عبد الرحمن: محاضرات مقياس: النظام المصرفي الجزائري، السنة الثالثة (السداسي السادس)، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أملي محمد أولوج، البويرة، 2020/2021، ص ص 17-18.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

❖ كيفية ونمط تسيير مديونية الدولة.

وبهدف إعطاء دور هام لضبط وتوجيه النظام المصرفي فقد أنشأت بموجب هذا القانون هيئات الإشراف والرقابة تتمثل فيما يلي:

● المجلس الوطني للقرض: والذي يقوم بالمهام التالية:

- تحضير توجهات السياسة النقدية وبالأخص سياسة القرض في إطار المخطط الوطني للقرض.
- مراقبة وتحليل شروط تسيير وتطوير المؤسسات المالية؛
- دراسة واقتراح أي نص تشريعي أو تنظيمي يخص النظام المالي؛
- متابعة تنفيذ المخطط الوطني للقرض، وإجراء الإصلاحات المحتملة عليه؛

● لجنة لمراقبة عمليات البنوك عوض اللجنة التقنية للبنوك: والتي يتمثل دورها في مراقبة عمليات النظام المصرفي

والمالي، أي العمليات التي يقوم بها كل من البنك المركزي والبنوك الأخرى¹.

وبعد أقل من سنتين من إصدار القانون رقم 86-01 المتعلق بنظام البنوك والقرض، شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاح واسع من مجموع القطاعات الاقتصادية خاصة المؤسسات العمومية، فمن خلال القانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية (وقد تضمن القانون 88-01 ستة وثلاثين مادة)، تم رد الاعتبار للمؤسسات العمومية وأكد القانون على الطابع التجاري لهذه المؤسسات، وباعتبار بعض المصارف الجزائرية تابعة للقطاع العمومي فقد شكل هذا القانون استقلالاً حقيقياً لهذه المصارف بصفتها مؤسسات عمومية اقتصادية. ومن خلال هذا الإصلاح أصبحت الوظيفة الأساسية للمصارف هي جمع الموارد وضمان التوجيه الأمثل لها ثم إعادة النظر في العلاقات التي تربط بين مؤسسة الإصدار والخزينة إذ أصبحت القروض الممنوحة للخزينة تنحصر في حدود يقررها مسبقاً المخطط الوطني للقرض، وبالتالي انخفاض دور الخزينة في التمويل².

لكن إصلاح 1988 واجهته عدة صعوبات على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي إذ وصل معدل البطالة إلى 20.1% من السكان النشطين سنة 1988، انخفاض الاستهلاك الحقيقي في سنوات 1986/1987 مسجلاً

¹ - بورمة هشام: النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير. تخصص إدارة مالية، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه اقتصاد - ماناجنت، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2008-209، ص 23.

² - بن مشيش حليمة: تطبيق النظام المصرفي المزدوج الملائم للصيرفة الإسلامية في الجزائر - دراسة لتجارب بعض الدول، أطروحة نيل شهادة اتلكتوراه، تخصص مالية واقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2019-2020، ص 187.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

نسبة (1658) و (967) خلال 1988/1987، الحفاض الإنتاج الحقيقي إذ سجل في سنة (92,9-) 1988 بعدما كان (962,1-) (911) في السنوات 1986 و 1987 على الترتيب.

ويمكن أن نلخص وضعية الجهاز المصرفي خلال هذه الفترة ما يلي¹:

- الإصدار المفرط للعملة الوطنية من طرف البنك المركزي في إطار تمويل الخزينة والمؤسسات الاقتصادية بواسطة البنوك التجارية.
 - إثقال العبء المالي للبنوك وهذا التحويل المفرط للعجز الدائم للمؤسسات من جهة وتسديد الديون الخارجية من جهة أخرى.
 - التسيير البيروقراطي والمركزي الإداري للإنتاج الاقتصادي والادخار.
 - تهريب السلطات النقدية وراء القوانين وهذا التبرير سبب سوء التسيير وتدني قيمة العملة الوطنية.
- وكل هذا أدى إلى إفراز مجموعة من السلبيات وتراكمت منذ الاستقلال وبذلك فهي تؤثر على فعالية الجهاز المصرفي الذي لم يؤدي وظيفته على أتم حال وأخل بجميع مسؤولياته، لذا تطلبت إصلاحات عميقة وجذرية على هذا النظام حيث تم إصدار قانون النقد والقرض الذي جاء بتعديلات.

والمجلس العام للائتمان يتولى دراسة المسائل المتعلقة بطبيعة القروض وتقديم الاقتراحات والتوجيهات التي تساعد على تنمية مصادر الادخار والتمويل.

والهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية واجبها تقديم الدراسات والاقتراحات المتعلقة بالأعمال المصرفية وكذا وضع الإرشادات التي تسهل تلك العمليات مثل تحسين الأداء الوظيفي، تنظيم الأساليب المحاسبية والإدارية، تكوين الإطارات متابعة ميزانية المصارف... الخ، ومع الثمانينات شهد النظام المصرفي استمرار الإصلاح بالتحديث وإعادة الهيكلة وظهور بنوك، وكما يتأثر هذا الأخير بالظروف الاقتصادية الدولية وخاصة سوق النفط العالمي وما يجري فيه، فإن البنوك تواجه معطيات أخرى تتمثل في:

- هبوط أسعار النفط وتناقص احتياطه باستمراره.
- الحاجة الملحة لتشجيع الصادرات غير النفطية.
- تشجيع القطاع الخاص لكي يزيد من مساهمته في التنمية.
- إعادة هيكلة المنشآت العامة، وتضمنها جميع البنوك، وبذلك فهي تحقق القيمة المضافة.

¹ - سنوسي علي: محاضرات في مقياس النظام المصرفي الجزائري، سنة ثالثة ليسانس LMD، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020/2021، ص 24.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

المطلب الثالث: النظام المصرفي الجزائري مع قانون النقد والقرض 10/90

عرف النظام المصرفي الجزائري منذ التسعينات إصلاحا جديا يدخل ضمن الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ نهاية الثمانينات من أجل ضمان الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وتمثل هذا الإصلاح أساسا في إدراج قانون جديد يعرف بقانون النقد والقرض 10/90 والذي يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات بالإضافة إلى أنه حمل معه أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي¹.

تعتبر سنة 1990 منعرجا هاما في مسار الإصلاحات المالية المصرفية في الجزائر، والتي صادفت صدور قانون النقد والقرض - الصادر في 14 أبريل 1990 تماشيا مع سياسة التحول إلى اقتصاد السوق الحر، وكان أهم أهدافه وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي، رد الاعتبار لدور البنك المركزي في إدارة شؤون النقد والقرض، تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء بنوك وطنية خاصة أو أجنبية².

فرغم إصدار القانون 86-12 والقانون 88-06 المعدل والمتمم له، والقانون 2018 إلا أن الأزمة الاقتصادية ما زالت مستمرة كما أن هذه الإصلاحات لم تأتي بنتائج مرضية، حيث أنها لم تسمح للمؤسسات بتحسين وزيادة إنتاجها، ولا للبنوك بالقيام بمهامها كوسيط مالي، مما استدعى السلطات النقدية إلى تعزيز وتقوية النظام المالي قصد تحقيق أكبر فعالية، وهذا من خلال إصدار قانون النقد والقرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990.

إن إصدار القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض مثل منعطفا حاسما فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق، من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم حيث وضع قانون النقد والقرض النظام المصرفي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية، وإبراز دور النقود والسياسة النقدية.

أولا/ مضمون قانون النقد والقرض 90-10 : لقد تم الموافقة على قانون النقد والقرض 90-10 بتاريخ 19 رمضان 1410 الموافق لـ 14 أفريل 1990 من قبل الرئيس الشاذلي بن جديد. وقد حمل كل المسائل المتعلقة بالنقود والبنوك، سواء تعلق الأمر بالإصدار النقدي، ومراقبة الكتلة النقدية، أو بالشكل القانوني للبنوك، أنشطة البنوك، مراقبة البنوك، ومعايير التسيير... الخ، وذلك ضمن ثمانية أبواب رئيسية هي:

¹ - بداوي مصطفى: المنظمة العالمية للتجارة وتحرير الخدمات المالية والمصرفية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص: نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، نوفمبر 2004، ص 115.

² - حنان دريد؛ الطاوس غريب؛ ياسمينه عمارة: تقييم التجربة الجزائرية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية: واقع وآفاق، مجلة النمو الاقتصادي وزيادة الأعمال مختبر، المجلد 05، العدد 04، سنة 2022، جامعة العربي التبسي، الجزائر، ص 149.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

أولاً/ النقد.

خامساً/ حماية المودعين والمقترضين.

ثانياً/ هيكل البنك المركزي وتنظيم عملياته.

سادساً/ تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال.

ثالثاً/ التنظيم البنكي.

سابعاً/ العقوبات الجزائية.

رابعاً/ أحكام التقاليد ومختلفة.

ثامناً/ مراقبة البنوك والمؤسسات المالية.

وقد ألغى قانون النقد والقرض كل القوانين والأحكام التي تتعارض مع الأحكام الواردة فيه، وألغى صراحة الأحكام الواردة في قانوني أوت 1986 وجانفي 1988، اللذان كانا يمثلان قانوناً لمرحلة معينة، وباعتباره القانون الوحيد الذي ينظم الوظيفة المصرفية ويضبط قواعد العمل المصرفي منذ صدوره في أبريل 1990 لذلك فإن دراسة هيكل النظام المصرفي وآليات عمله سوف تتم في إطار أحكامه¹. يمكن القول أن قانون 90-10 سمح بتحقيق جملة من الأهداف تمثلت فيما يلي:

- ضبط العلاقة بين بنك الجزائر (البنك المركزي الجزائري سابقاً) والخزينة العمومية بعدما كان هذا الأخير يمول الخزينة دون قيود لكن المادة 78 من قانون 90-10 حدد تسقف التسيقات بـ 10% من الإيرادات العادية للخزينة العمومية من السنة المالية السابقة ولمدة أقصاها 240 يوم.
- منح صلاحيات أكبر للبنك المركزي من أجل إقامة نظام بنكي ومالي أكثر استقراراً فتم إنشاء مجلس النقد والقرض وأعطيت له صلاحية الرقابة على أعمال البنوك والمؤسسات المالية وتم في هذا الصدد إصدار تعليمات خاصة بالرقابة في 14/11/1991 والتي تضمن قواعد الحذر في تسيير المؤسسات والتي عدلت في 29/11/1994 بموجب التعليمات 74-94.
- منح استقلالية أكبر للبنك المركزي عن السلطة التنفيذية حيث أصبح يؤدي دور مستشار الحكومة، كما أن هذه الاستقلالية تحمله مسؤولية الإصدار النقدي وكذلك تعرضت للمساءلة من قبل نواب الشعب وليس الحكومة وهذا بعد تقديم التقرير السنوي في المجلس الشعبي الوطني.
- فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي والبنكي بعدما كان حكراً على القطاع العام وهو ما يترجم هدف دعم الوساطة وخلق جو من المنافسة².

¹ - خليفة عزي؛ زكريا مسعودي؛ رياض زلاسي: واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، جامعة الوادي، الجزائر، ص 305.

² - عباسي طلال: دور الإصلاح المصرفي في الجزائر في تفعيل دور البنوك في تمويل الاقتصاد، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، جانفي 2020، مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، ص 353.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

ثانيا/ هيكل الجهاز المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض :

لقد أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة في هيكل النظام النقدي الجزائري، سواء تعلق الأمر هيكل البنك المركزي أو مختلف البنوك، أو بالسماح للبنوك الأجنبية بأن تباشر أعمالها في الجزائر أو بإنشاء بنوك خاصة بموجب نفس الأحكام.

1/ بنك الجزائر: بعد صدور القانون 90-10 تغيير اسم البنك المركزي وأصبح بنك الجزائر، وحسب المادة 11 (مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي...) وهذا أصبح يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا في علاقاته مع الغير. ويستشير بنك الجزائر جهازين هما: المحافظ ومجلس النقد والقرض.

2/ البنوك التجارية: بموجب المادة 114 يعرف قانون النقد والقرض البنوك التجارية على أنها (أشخاصاً معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110-113....) والتي تمثل في: جمع الودائع من الجمهور، منح القروض وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

3/ المؤسسات المالية: تعرف المادة 115 من قانون النقد والقرض المؤسسات المالية بأنها (أشخاصاً معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال البنكية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور بمعنى المادة 111 ...)، كما يمكن للمؤسسات المالية بفعل قانون 90-10 إجراء العمليات المرتبطة بالصرف والذهب والمعادن النفيسة والعملات الصعبة وتسيير القيم المنقولة والاستشارة المالية.

4/ البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية: إن قانون النقد والقرض فتح المجال أمام البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بفتح فروع لها في الجزائر تخضع القواعد القانون الجزائري، شريطة أن يكون هذا التأسيس مرفقا بترخيص خاص بمنحه مجلس النقد والقرض ويتجسد في قرار صادر عن محافظ بنك الجزائر، ويجب أن تستعمل هذه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية رأسمال يوازي على الأقل رأس المال الإذن المطلوب تأمينه من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية كما هو محدد بواسطة النظام 90-01 المؤرخ في 4 جويلية 1990 المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر¹.

وبصفة عامة فإن شروط تأسيس وإقامة فروع للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر محددة في النظام 01-93 المؤرخ في 3 جانفي 1993، ومن بين الشروط المطلوبة تذكر ما يلي:

- تحديد برنامج النشاط.

¹ - صوفان العيد: دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة-دراسة التجربة الجزائرية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010/2011، ص ص 14-15.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

- الوسائل المالية والتقنيات المرتقبة
- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية.

ثالثا/ أهم الإصلاحات في النظام المصرفي الجزائري بعد قانون 10-90:

وعرف النظام المصرفي الجزائري بعد عدة سنوات من صدور قانون النقد والائتمان 10-90 والعمل به تعديلات نتيجة التغيرات التي مست المحيط الاقتصادي الجزائري أهمها:

❖ **الأمر رقم 01-01:** أول تعديل القانون النقد والائتمان 10-90 كان الأمر رقم 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001، حيث تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، إضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

❖ **الأمر رقم 11-03:** لقد تسببت الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري في ضعف الجهاز المصرفي الجزائري وضرب مصداقيته، مما دفع بالسلطات النقدية والمالية إلى إصدار الأمر 11-03 في 26 أوت 2003، حيث جاء هذا الأمر مدعماً لأهم أفكار ومبادئ قانون 10-90 ولكنه يلغيه ويحل محله، ومتشدداً أكثر مع المسؤولين عن تسيير البنوك بتوضيح المخالفات في إدارتها والنص على العقوبات المقابلة لها.

• **الأمر رقم 04-10:** جاء الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 بهدف تعديل وتتميم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والائتمان، وتتمثل أهم النقاط التي تطرق إليها فيما يلي: اشتراط نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراكة بما لا يقل عن 51% من رأس المال بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري. وتعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال¹.

❖ **الأمر 02-20:** صدر النظام 02-20 بتاريخ 15 مارس 2020 من أجل تحديد العمليات البنكية المتعلقة بتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية من قبل البنوك والمؤسسات المالية حيث تعين على البنك أو المؤسسة تقديم ملف إلى بنك الجزائر من أجل طلب الترخيص المسبق من أجل تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية وتتمثل المنتجات الإسلامية في: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، حسابات الاستثمار².

¹ - سليمان ناصر؛ آدم حديدي: تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02، جوان 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 15.

² - معزوز سامية: محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، موجهة إلى طلبة السنة الثانية محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، 2021-2022، ص 82.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

المبحث الثاني: مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

نظرا لأهمية ما تقدمه الصيرفة الإلكترونية للاقتصاد ونظرا لمحاولة الجزائر النهوض باقتصادها من حالة الركود المزمنة وتسريع وتنشيط حركته، رأت الجزائر ضرورة تطوير نظامها المصرفي ومواكبة كل ما هو جديد، فبادرت بإصلاحات عديدة لتهيئته إلى هذا الحدث، بمواكبة كل تطورات تكنولوجيا والمعلومات والانترنت للوقوف بالصيرفة الإلكترونية.

المطلب الأول: واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المنظومة البنكية في الجزائر

منذ بضع سنوات كثر الحديث في الجزائر عن عصنة القطاع المالي والمصرفي. والعصنة، وإن كانت لا تمثل إلا جزءا من إصلاح شامل لهذا القطاع الحساس، الذي يمكن وصفه بعجلة الاقتصاد، إلا أنها تعتبر أبرز جوانبه وأكثرها حيوية، خاصة ونحن مقبلون على اندماج فعلي في الحركة الاقتصادية الدولية. ومن ناحية أخرى ينصرف مدلول العصنة إلى إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النشاط المالي والمصرفي، مع يتطلب ذلك من عصنة كل من أنظمة الدفع والسحب، الائتمان، التحويلات المالية، الخدمات المصرفية (مثل كشوف الحسابات)، التنظيم الداخلي للمصرف¹.

تحتل الجزائر المرتبة 108 عالميا في الاتصالات سنة 2009، حيث تم تسجيل تراجع كبير في هذا المجال، حيث احتلت المرتبة 78 في أول تقرير سنة 2004، ثم في المرتبة 88 في تصنيف 2008، وبالتالي فقدت الجزائر أكثر من 20 مرتبة في ظرف سنة واحدة، أما في مجال الاستخدام فقد صنفت الجزائر في المرتبة 119 عالميا سنة 2009²، فقد عرف قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال تأخرا كبيرا (قطاع البريد والمواصلات سابقا) وتعتبر الخطوة الأولى للنهوض به في إصدار قانون جديد لقطاع الاتصالات وهو قانون رقم 03 لسنة 2003 والذي جاء لإنهاء احتكار الدولة لنشاط البريد والمواصلات ووضع حد فاصل بين نشاطي التنظيم والاستغلال لإدارة الشبكات، ومع صدور هذا القانون تم إنشاء سلطة ضبط البريد والاتصالات والتي تعتبر سلطة مستقلة تقف حكما بين مختلف الجهات³، وتحيين على سوق الاتصالات شركة "اتصالات الجزائر" وهي الشركة الأم والتي تقدم خدمات الاتصالات الهاتفية الثابتة والمحمولة، ولكنها لم تكن الشركة الأولى التي قدمت خدمة الهاتف المحمول حيث حصلت شركة "أوراسكوم تيليكوم" المصرية على أول رخصة لتشغيل الهاتف المحمول في الجزائر عبر شركتها "Djezzy"، قبل أن تطلق اتصالات الجزائر لشركتها "Mobilis" وأخيرا شركة "نجمة"، وقد نجحت هذه الشركات الثلاثة في فترة قصيرة في الوصول بعدد مشتركين الهاتف المحمول إلى 21 مليون مشترك سنة 2007⁴.

¹ - بن شلاط مصطفى: واقع الصيرفة الإلكترونية ووسائل الدفع في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد 01، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، أبريل 2022، ص 99.

² - جليل نور الدين؛ بركان أمينة: تطوير نظام الدفع بالمصارف الجزائرية في ظل ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال -دراسة مقارنة-، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، المركز الجامعي تيبازة، أبريل 2017، ص 41.

³ - معطي سيد أحمد: واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال على أنشطة البنوك الجزائرية (دراسة تحليلية استيعابية، حالة بنوك سعيدة)، مذكرة شهادة الماجستير في إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، تخصص حوكمت الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر قايد، تلمسان، 2012/2011، ص ص 47-48.

⁴ - عبد الرزاق سلام: القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة -تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص 221.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

في الوقت الذي لا يتجاوز فيه مشتركى الهاتف المحمول 2.28 مليون مشترك في سبتمبر 2004، الأمر الذي يؤثر بشكل واضح على انتشار خدمات الإنترنت هذا رغم إعلان السيد وزير البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال أن قطاع الاتصالات سيصبح أهم القطاعات التي تجذب المستثمرين بعد الثورة النفطية، وكدليل على ذلك فإن الجزائر بصدد وضع استراتيجية نحو الانتقال للحكم الإلكتروني. ورغم تحرير قطاع الاتصالات بشكل كبير إلا أن الوضع الحالي خاصة بالنسبة لشبكة الأنترنت ما يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار وقد بلغ عدد مستخدمي الشبكة مليون و920 ألف مستخدم، ومن أكبر المشاكل التي تعترض الانتشار الواسع لخدمات الأنترنت هو هيمنة "اتصالات الجزائر" على الخدمة، ورغم وجود عدد كبير من مزودي خدمات الأنترنت إلا أنهم جميعا يعملون من خلال اتصالات الجزائر، كما أن أسعار الهاتف الثابت شهدت ارتفاعا ضخما خلال فترات وجيزة مما أثر سلبا على انتشار خدمة الأنترنت، ناهيك عن بطء الشبكة الذي يعاني منه أغلب المستخدمين وهو الأمر الذي أدى بالجمعية الجزائرية لمولي الدخول إلى شبكة الأنترنت للتديد بما أسمته احتكار خدمات الأنترنت من طرف اتصالات الجزائر التي تبقى مهيمنة وحدها وتقدم أسعار مرتفعة في ظل غياب أي شركات منافسة¹.

نظرة تاريخية عن الأنترنت في الجزائر: وبالتعاون مع جمعية العلماء الجزائريين عن UNIX دخلت الجزائر مجال الأنترنت سنة 1991 عن طريق الجمعية الجزائرية للمستعملين لهيئة جامعية عمومية أصبح للمون الوحيد CERIST طريق الربط مع إيطاليا. في 1993 مركز البحث والمعلومات العلمية للحصول على خدمات الأنترنت، وتم أيضا ربط الجزائر بشبكة الأنترنت عن طريق إيطاليا في إطار مشروع ساهمت فيه منظمة اليونسكو يسمى "Rinaf" في بداية 1994 وكانت سرعة الارتباط ضعيفة جدا، حيث لم تتجاوز آنذاك 9.6KO²، ثم في سنة 1998 قرر المسؤولين فتح المجال للمتعملين الخواص حيث أصبح عددهم في سنة 2000: 18 متعاملا وفي نهاية الثلاثي الأخير من سنة 2000 منح الترخيص لعشرة متعاملين آخرين ليصبح العدد الاجمالي 28 ممون، حاليا أصبح العدد أكثر من 80³.

وفي شهر فيفري 2005 تم انجاز شبكة الأنترنت السريع ADSL بين مؤسسة اتصالات الجزائر وشركة صينية، وتقدر نسبة سرعة تدفق الأنترنت في الجزائر بـ 1.06 ميغابايت في الثانية حيث صنفت الجزائر في المرتبة 175 من حيث سرعة تدفق الأنترنت، وتظل الجزائر بعيدة عن معظم الدول العربية والإفريقية. وسجل ارتفاع في عدد مستخدمي الأنترنت في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفع من 700 ألف مستخدم سنة 2000 ليلعب حوالي 3 مليون مستخدم سنة 2006 ليصل إلى 4 مليون مستخدم سنة 2008، أما في 2012 فبلغ عدد مستخدمي الأنترنت بـ 11 مليون مستخدم، وهذا الارتفاع راجع بشكل أساسي إلى تحرير قطاع الاتصالات في الجزائر، إلا أن الوضع الحالي خاصة بالنسبة لشبكة الأنترنت ما

¹ - آيت زيان كمال؛ حورية آيت زيان: **الصيرفة الإلكترونية في الجزائر**، المركز الجامعي-خميس مليانة- الجزائر، متديات الجلفة، 2010/04/07، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.djelfa.info>، ص ص 02-03.

² - نصيرة شوب: **الإدارة البنكية الإلكترونية في الجزائر -دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الآلي**، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص مجتمع معلومات، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2012/2013، ص 96.

³ - عبد الغني ريوح؛ نور الدين غردة: **تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق**، المؤتمر الدولي العلمي حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، د.س، ص 12.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار¹. تم إطلاق LTE الثابتة سنة 2014 وساعدت في زيادة تغطية الشبكة الثابتة. وبالتوازي مع ذلك تم تدعيم شبكة النقل بالألياف (Backbone) حيث توفر حاليا تغطية بقدرة تزيد عن 09 مليون اتصال، وسيتم توسيع الشبكة وتحسينها من حيث الأداء بفضل المشروع الجاري المسمى "استخدام الألياف البصرية" والذي سيساهم في تعميم FTTH في جميع مناطق التراب الوطني.

شبكة الهاتف المحمول: تم إدخال تقنية النظام العالمي لاتصالات الهواتف المحمولة GSM سنة 2001، وتم الاستغلال الفعلي لأوة مرة لشبكة GSM من طرف جازي في 2002/02/15²، تلتها تقنية G3 في عام 2013 و G4 في عام 2016. تضمنت تقنية الهاتف المحمول، اعتباراً من 2020/12/31، تغطية شاملة للإقليم الوطني تزيد عن 98% لتقنية G2 و G3 وأكثر من 80% لتقنية G4.

الاتصالات عبر الأقمار الصناعية: بالإضافة إلى الشبكات الأرضية والبحرية، تم تنفيذ العديد من الإجراءات في مجال الاتصالات عبر الأقمار الصناعية VSAT و GMPCS، لإنشاء مجموعة من المنصات التي تقدم للمستخدمين العديد من الحلول من حيث خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والأقمار الصناعية (الهاتف، هاتف IP، المؤتمرات عبر الفيديو، تحديد الموقع الجغرافي)³.

جدول رقم (3-01): عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر

السنة	عدد مستخدمي الانترنت	عدد السكان	النسبة المئوية
2016	15000000	40339329	37.3 %
2017	18580000	41136546	45.2 %
2018	21000000	41927007	50.00 %
2019	24480000	42705368	57.81 %
2020	25428159	43451666	57.91 %
2021	26350000	44177969	58.96 %

¹ - مسعودي راوية: التسويق الإلكتروني وأثره على جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة: القرض الشعبي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص 273-274.

² - هناء عبدوي: مساهمة في تحديد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إكساب المؤسسة ميزة تنافسية-دراسة حالة الشركة الجزائرية للهاتف النقّال موبيليس، رسالة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 208.

³ - الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار: قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الجزائر، تاريخ الاطلاع: 2024/03/27، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

2022	27280000	44903225	59.93 %
2023	32090000	45550000	60.79 %

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على:

- رايح شيلق: وسائل الدفع الالكترونية كآلية للحد من أزمة السيولة الراهنة في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 07، عدد 01، جامعة الخلفة، 2021، ص 447.
 - وكالة الأنباء الجزائرية: تطور نسبة انتشار الإنترنت في الجزائر، الاثنين 20 فيفري 2023، تم الاطلاع يوم 2024/03/27، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.aps.dz>
 - المصدر الاقتصادي: هذا هو واقع الانترنت في الجزائر، 13 يوليو 2023، تاريخ الاطلاع يوم 2024/03/27، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.elmasdaronline.dz>
 - عبد الرزاق ب: هذا هو عدد مستخدمي الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي عام 2023، 2023/02/24، تم الاطلاع يوم 2024/04/27، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.echoroukonline.com>
 - سارة سعودي؛ عثمان عثمانية: المدفوعات عبر الهاتف المحمول كأداة لتعزيز الشول المالي بالجزائر، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 01، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، جوان 2023، ص 271.
 - مصطفى عمران: ارتفاع ملحوظ في عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر سنة 2023، سهم ميديا، 14 فيفري 2023، تم الاطلاع يوم 2024/03/27، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.sahm-media.dz>
 - الشعب أونلاين: عدد مستخدمي البطاقة الذهبية سيرتفع إلى 14.5 مليون، 18 فيفري 2023، تم التصفح يوم 2024/03/24، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <http://www.ech-chaab.com>
 - البنك الدولي: تعداد السكان الإجمالي 1960-2022، تم الاطلاع يوم 09 ماي 2024، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://data.albankaldawli.org>
- يلاحظ من الجدول السابق بأن تطور استخدام الإنترنت كان أكثر من 03 ملايين مستخدم للسنوات 2016-2017-2018-2019 تزامناً مع طرح مؤسسة اتصالات الجزائرية شبكة الانترنت من الجيل الثالث 3G ثم الجيل الرابع 4G، ليعود للانخفاض سنة 2020 وذلك بسبب تفشي فيروس كورونا وتدابير الغلق الذي أدى بدوره إلى غلق الكثير من المؤسسات والهيئات خاصة العمومية وبالتالي انخفاض عدد مستخدمي الانترنت ليعود للارتفاع سنة 2021 لـ 26.36 مليون مستخدم ثم 27.26 مليون مستخدم لسنة 2022 ليصل سنة 2023 إلى أكثر من 32 مليون مستخدم للإنترنت وهذا راجع لإدخال الانترنت في خدمات الهاتف النقال، مما يدل على التحسن والتطور النسبي وتوجه الأفراد والمؤسسات بالجزائر نحو استخدام الإنترنت في معاملاتهم وحياتهم اليومية.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

المطلب الثاني: تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر وبيئتها التشريعية

تعد الصيرفة الإلكترونية من أهم مظاهر الانتقال إلى اقتصاد متطور يواكب التطورات الحالية لهذا فإن البنوك الجزائرية، وفي محاولة منها لمواكبة التغيرات الحاصلة في الجهاز المصرفي العالمي بادرت لتقديم عدة خطوات في سبيل التطوير والعضوية، ومن خلال هذا المطلب نوضح مراحل هذه الخطوات وكذا القوانين الحاكمة لها.

أولاً/ تطورات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر: لقد عرف تطوير القطاع البنكي الجزائري تأخرًا كبيرًا بالمقارنة مع التطورات العالمية، حيث بدأ مسار رقمنة القطاع البنكي الجزائري سنة 1975 بتثبيت موزعين آليين للنقود تم تشغيلهما لفترة قصيرة فقط، ثم توالى عمليات تطوير القطاع البنكي الجزائري والتي نورد بعض المحطات منها:

❖ **1989:** تم إطلاق التعامل بالبطاقات البنكية في الجزائر سنة 1989، حيث طرح القرض الشعبي الجزائري أول بطاقة سحب من الموزعات الآلية للنقود، وتلتها فيما بعد بقية البنوك العمومية الأخرى¹.

❖ **1991:** بدأ استعمال الجزائر النظام سويفت (SWIFT).

❖ **1992:** وضع برمجيات logiciel SYBV لتسيير القروض عمليات الصندوق الفحص عن بعد لحسابات الزبائن، وإدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية، وإدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات.

❖ **1995:** إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM).

❖ **1996:** إنشاء شبكة نقدية إلكترونية مشتركة بين البنوك الجزائرية (RMI).

❖ **1997:** إعداد شبكة نقدية إلكترونية بين المصارف الجزائرية تمكن من سحب الأموال من الموزع الآلي محليا.

❖ **2002:** الانطلاق الرسمي لنظام الدفع بين البنوك تحت إدارة شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية SATIM.

❖ **2003:** إبرام عقد بين شركة satim والشركة الفرنسية data systems ingenico لتعميم نظام النقد الإلكتروني.

❖ **2004:** إصدار بطاقات الدفع ومنها بطاقات الدفع الدولي.

❖ **2006:** تشغيل نظام الجزائر للمقاصة المسافية ما بين البنوك (ATCI) ونظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة (ARTS)².

¹ - أسماء كرجلي؛ عبد الله بلوناس: الدفع الإلكتروني كحل للتقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 02، جامعة أكلي محمد والحاج، البويرة، الجزائر، 2021، ص 123.

² - بوحاي حيات؛ مجاني غنية: اتجاهات تطوير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، مارس 2023، ص 430.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

- ❖ 2006: التعامل بالشيك المصرفي في كافة المعاملات المالية التي تفوق قيمتها 50.000 دج¹.
- ❖ 2008: إطلاق البطاقة الإلكترونية الذكية من شركة HB technology الجزائرية سنة 2008.
- ❖ 2010: حصلت شركة satim على الاعتماد من طرف شركة "فيزا" العالمية أصبحت بموجبه عضوا في شبكة بطاقات الدفع الدولية "فيزا".
- ❖ 2013: إدراج مشروع الصيرفة الإلكترونية ضمن برنامج الحكومة الإلكترونية².
- ❖ 2014: إنشاء تجمع النقد الآلي GicMonetique.
- ❖ 2016: إطلاق خدمة الدفع الإلكتروني.
- ❖ 2018: أطلق بنك نتيكسيس الجزائر أول بنك محمول banay بتكسي بنك 2018.
- ❖ 2020: انضمام بريد الجزائر للشبكة البيئية³.

ثانيا/ البيئة التشريعية اللازمة للمعاملات الإلكترونية: في ظل التطورات المتسارعة في عالم التكنولوجيا، كان من الطبيعي أن يواكبها ظهور وسائل أو بدائل جديدة مبتكرة غير ورقية تتلائم مع طبيعة المعاملات التي يتم إجرائها عبر وسائل إلكترونية فظهر التوقيع الإلكتروني والتصديق الإلكتروني، وبعد استكمال دراسة مشروع تطوير وعصرنة المرفق المصرفي قامت الجزائر بوضع لينة تشريعية لوضع الخطوات الأولى نحو اعتماد الصيرفة الإلكترونية من صياغة نصوص قانونية على فترات تشريعية متعاقبة أحدث تعديلات على بعض النصوص تارة، وتارة أخرى أصدر قوانين ويمكن إجمالها كالتالي:

منذ أكثر من عشر سنوات شرعت الجزائر، في إطار إصلاحات اقتصادية شاملة في إصلاح منظومتها المالية والمصرفية، استعدادا للتحويل نحو اقتصاد السوق وتحضيرا للاندماج في الاقتصاد العالمي. وفي هذا المجال تم إصدار العديد من التشريعات أبرزها القانون رقم 88-06 والقانون رقم 90-10 المعدل والمتمم بالأمر 11/03، فضلا عن تعليمات وتنظيمات بنك الجزائر المتعددة⁴.

¹ - بن عزة هشام؛ موفق سهام: أهمية التقنيات الرقمية والتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي المنصات الرقمية للخدمات المالية نموذجا- قراءة في النظرة المستقبلية لمصرف الراجحي-، ملتقى دولي حول "الشمول المالي في الجزائر: الواقع والآفاق"، يوم 13 أكتوبر 2022، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 115.

² - بن عمر خالد؛ بورزامة جيلالي: واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 80، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، يونيو/حريز 2019، ص 100.

³ - بوحاي حيات؛ مجاني غنية: اتجاهات تطوير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مرجع سابق، ص 431.

⁴ - رعيم حسين؛ هواري معراج: الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، مرجع سابق، ص 315.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

حيث يعتبر الأمر (03/11) المؤرخ في 26/08/2003 المتعلق بالنقد والقرض، أهم نص ينظم العمليات المصرفية في الجزائر، وعلى اعتبار أن العمليات المصرفية للبنوك تتضمن وفق المادة 66 من قانون النقد والقرض وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل، فإن هذه الأخيرة تعتبر من أهم العناصر المشاركة في تطوير التجارة الإلكترونية كونه يعتمد أساسا على بطاقات الدفع التي يستعملها التجار والمستهلكين بمفهوم القانون الاقتصادي، وكذا الزبائن بمفهوم النظام المصرفي¹. ومن خلال المادة 69 منه والتي تضمن نصها ما يلي: "تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أمواله مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل"، حيث يبرز هذا القانون نية المشرع الجزائري في الانتقال من وسائل الدفع الكلاسيكية إلى وسائل دفع حديثة إلكترونية².

كما ظهرت العديد من التشريعات التي كرسها المشرع الجزائري من خلال تعديله لقواعد الإثبات بالقانون رقم 05/10 المؤرخ في 20 أوت 2005 المعدل والمتمم للقانون المدني، ومن خلال إصداره للمرسوم التنفيذي 07/162، وأخيرا تم إصدار القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فيفري 2015 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين³.

حسم المشرع الجزائري مسألة التوقيع الإلكتروني، بنص المادة 327 من القانون المدني على الاعتماد بالتوقيع الإلكتروني وفقا للشروط المذكورة في المادة 323 مكرر 1. وجاء في المادة 323 مكرر من نفس القانون أنه "ينتج الإثبات بالكتابة من تسلسل حروف أو أوصاف أو أرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم، مهما كانت الوسيلة التي تتضمنها، وكذا طرق إرسالها"، ونصت المادة 232 مكرر 1: "يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني كإثبات بالكتابة على الورق بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها"⁴.

ونص المادة 03 من النظام 97-03 المتعلق بغرفة المقاصة، حيث جاء فيها ذكر صريح للتعامل بوسائل الدفع الكتابية أو الإلكترونية وجعلت من الشيكات كمثال لهذه الوسائل بقولها: "... كل وسائل الدفع الكتابية أو الإلكترونية لاسيما الشيكات والسندات التجارية الأخرى..."

¹ - مهدي رضا: بطاقات الدفع الإلكترونية وترقية التجارة الإلكترونية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 05، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، جوان 2020، ص 170.

² - بوعزة هداية: الدفع الإلكتروني في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 06، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، ديسمبر 2020، ص 198.

³ - خولة جفال؛ صبرينة ناحح: واقع وآفاق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي (ل م د)، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2019-2020، ص 56.

⁴ - رفاف لخضر؛ السعيد شريك: تنظيم وحماية البطاقات الإلكترونية في التشريع الجزائري، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، جوان 2018، ص 111-112.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

كما أنه وبموجب الأمر رقم 05-02 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-57 المتضمن القانون التجاري أضاف بابا رابعا إلى الكتاب الرابع من القانون التجاري والمعنون بالسندات التجارية الفصل الثالث منه يتضمن بطاقات السحب والدفع وذلك في المادة 543 مكرر 23 التي عرفت بطاقة الدفع في الفقرة الأولى منها على أنها: "تعتبر بطاقة دفع كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها بسحب أو تحويل أموال".

كما وأنه عرف بطاقة السحب في الفقرة الثانية من المادة 543 مكرر 23 السالفة الذكر: "تعتبر بطاقة سحب كل بطاقة صادرة عن البنوك أو الهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها فقط بسحب أموال".

نص المادة 323 مكرر في القانون التجاري بموجب التعديل المذكور أعلاه الذي نص على الاعتراف بالكتابة الالكترونية، هي خطوة أخرى للتوجه نحو إرساء قواعد أولية للصيرفة الالكترونية.

في المرسوم التنفيذي رقم 162/07 وضع المشرع الجزائري تعريفا للتوقيع الإلكتروني في المادة 3 مكرر الفقرة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 162/07 والتي جاءت مكملة للمرسوم التنفيذي رقم 123/01، حيث يعد التوقيع الإلكتروني إحدى الوسائل لإثبات وتنفيذ العمليات المصرفية الالكترونية.

في القانون رقم 04/15 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين جاء تنظيم لأحكام التوقيع والتصديق الإلكترونيين وخطوة أخرى لإرساء مبادئ الصيرفة الالكترونية¹.

عزف المشرع الجزائري وسيلة الدفع الالكتروني ضمن المادة السادسة من القانون رقم 05/18 المؤرخ في 2018/05/10 المتعلق بالتجارة الالكترونية على أنها "كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد، عبر منظومة إلكترونية"². كما نصت المادة 28 من القانون 05/18 على أنه يجب أن يكون وصل موقع الانترنت الخاص بالمورد الالكتروني مؤمنا بواسطة نظام تصديق إلكتروني، ونصت المادة 29 من نفس القانون على أنه تخضع منصات الدفع الالكتروني المنشأة والمستغلة طبقا للمادة 27 لرقابة بنك الجزائر، بهدف ضمان استيفاء متطلبات التشغيل البيئي وسرية البيانات وسلامتها وأمان تبادلها³.

¹ - حفيظة كراع: مداخلة تحت تحديث وعصرنة المرفق المصرفي لمواكبة التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصال - دراسة في القانون الجزائري، مرجع سابق.

² - فارح عائشة: التنظيم القانوني لوسائل الدفع الالكترونية: حتمية أساسية لتفعيل التجارة الإلكترونية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 03، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2021، ص 226.

³ - وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر (التشريع الجزائري)، 05 يونيو 2023، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.9anoun4dz.com>

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

المطلب الثالث: الهياكل التي استحدثتها الدولة الجزائرية لاعتماد الصيرفة الإلكترونية

في إطار تحديث وعصرنة النظام المصرفي الجزائري والتي تمثلت في بعض الهياكل التي ساهمت وبادرت في تحديث الدفع الإلكتروني حيث بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي في إنجاز أنظمة دفع إلكترونية متطورة ومن خلال هذا المطلب نوضح هذه الهيئات والهياكل التي تسير المعاملات الإلكترونية في الجزائر كما يلي:

أولاً/ الجزائر الخدمات الصيرفة الإلكترونية AEBS:

تعد من أهم أوجه الصيرفة الإلكترونية في الجزائر ومن أجل هذا النظام قامت الجزائر بتبني أو بإنشاء شركة مختصة في تقديم الخدمات البنكية عن بعد وهي شركة الجزائر الخدمات الصيرفة الإلكترونية (AEBS).

نشأة AEBS: تعتبر مؤسسة الجزائر الخدمات الصيرفة الإلكترونية هي نتاج اتفاق الشراكة بين المجموعة الفرنسية Diagramme- Edi الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية إضافة إلى ثلاث مؤسسات جزائرية هي **MAGAET MultiMedia** و **Sope Engineering** ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (cerist) لتنشأ على إثره شركة مختلطة سميت بـ "الجزائر الخدمات الصيرفة الإلكترونية AEBS" والهدف من إقامة هذه المؤسسة هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر، حيث أنشأت هذه الشركة في جانفي 2004 وفي البداية ركزت على عمليات التطوير وتدعيم البنوك والمؤسسات المالية موجهة جهودها نحو عصرنة الخدمات البنكية وأدوات الدفع¹.

خدمات AEBS (ALGERIA BANKING SERVICE): أنشأت هذه الشركة من أجل

هدف أساسي هو تلبية حاجات المؤسسات المالية خدمات عن طريق برمجيات متعددة وذلك من خلال²:

- اقتراح حلول المصارف من بعد من جهة، تبسيط وتأمين المبادلات الإلكترونية متعددة الأقسام من حية أخرى.
- ضمان تزويد زبانية بكل تطور تكنولوجي بوظيفي يعرفه القطاع، وتقديم خدماتها يكون مستمرة طوال مدة الاستفادة منها كلما يلي:

- **التحليل الأولي:** تقوم بعمليات تدقيق الحاجات والموجودات ودراسة المحيط دراسة دقيقة حلول المناسب مع المؤسسة ومع محيطها.

¹ - سيف الدين بوطاجين؛ صورية غردة: أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية -دراسة حالة الجزائر، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016/2017، ص 96.

² - دردوري حسن؛ بلقاسمي سمية: واقع الصيرفة الإلكترونية ودورها في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 03، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص 120.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

- التركيب: ويتمثل في تقديم الخدمة والإشراف على العمليات مع ما تشمله من خدمات مرفقة.
- المتابعة المستمرة: تكون بتقديم الخدمة الصيانة المساعدة من بعد الضمان الإنتاجية المستمرة للعمليات.

ثانيا/ شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM):

تم تأسيس شركة Satim نتيجة سعي المجتمع البنكي وراء إيجاد وسيلة تمكنهم من استغلال المزايا المكتسبة من النقدية الآلية كي تساعد في عملية إصلاح النظام البنكي وهي تضم البنوك التالية: **BNA-BEA-CPA-CNEP-BDL-BADR-BARAKA**

وقد أنشئت سنة 1995 وفي خضم التطور أصبحت Satim أهم متعامل للقطاع المالي المختص في الترقية وأداء الخدمات ذات الصلة بتحديث وسائل الدفع من حيث تنظيمها ومعالجة التحويلات النقدية ما بين البنوك، وفي سنة 1996 قامت Satim بإطلاق مشروع يمكن من إيجاد حلول للنقدية الآلية بين البنوك والمتعلقة فقط بالموزعات الآلية للنقد أطلقت عليه تسمية الشبكة النقدية الآلية بين البنوك تمنح حاملي البطاقات إمكانية استعمال بطاقتهم لدى أي موزع آلي DAB.¹ وتهدف بذلك إلى تحقيق هدفين أساسيين:

- وحدة المعايير والتنظيمات المتعلقة بالبطاقة.
- عمل وتطوير نظام بنكي مشترك للنقديات².

وتعمل الشركة على تطبيق برنامج متكامل لتحديث نظام الدفع باستخدام بطاقات متعلقة بالسحب والدفع ما بين البنوك وذلك من أجل:³

- تطوير وسائل الدفع الإلكترونية وبالأخص البطاقة البنكية بإتباع أحدث التكنولوجيات.
- المشاركة في إنجاز برامج حياة الشبابيك التي يتم إنشاؤها من خلال متابعة سيرها وضمان صيانتها.
- إجراء عمليات المقاصة المتعلقة بعمليات السحب بين البنوك.
- المساهمة في عمليات الإشهار والدعاية لاستخدام البطاقة وكذلك المشاركة في وضع الأهداف والمبادئ المتعلقة باستخدامها.

¹- إكرام حجاب؛ السعدي عياد؛ حسين طيوب: تحديثات نظام الدفع الإلكتروني وواقع تطبيقه في البنوك الجزائرية، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، المجلد 03، العدد 02، المركز الجامعي عبد الله مرسل، تيار، 2020، ص 138، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.asjp.cerist.dz>

²- جميل أحمد؛ رشام كهينة: بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 01، جامعة البورة، ديسمبر 2009، ص 122.

³- جناح مسيكة؛ فرادي أسماء: الصيرفة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الجهاز المصرفي -BNA-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيار، 2017/2016، ص 75.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

كما تم أيضا إنشاء نظام كشف الهوية البنكية وهو من نظام يقوم على تسجيل كل زبائن البنوك بهوية بنكية جديدة (RIB) لغرض التحكم في المبادلات الالكترونية بين البنوك الجزائرية ومحاربة التزوير، حيث الشكل الهوية الجديدة من أرقام وحروف سرية تصل على الأحرف منها الأحرف تمثل رمز البنك 5 أحرف تمثل رمز الوكالة، 10 أحرف تمثل رقم الحساب البنكي وحرفين يشكلان مفتاح المراقبة¹.

ثالثا/ مركز معالجة النقدية بين المصارف الجزائرية: يتولى مركز معالجة النقدية بين المصارف ربط الموزع الآلي بمقدم الخدمة بواسطة خطوط عبر شبكة وطنية ومركز للإعتراض على البطاقات الضائعة أو المزورة، فعملية السحب تتم بطلب فوري يوجه إلى مركز الترخيص بالوكالة والذي يقبل أو يرفض الطلب، وفي حالة القبول يراقب المركز السقف المسموح به أسبوعيا لكل عميل، كما يراقب المركز الإشارة السرية².

رابعا/ الشبكة النقدية الالكترونية بين المصارف الجزائرية Réseau Monétique Interbancaire

RMI: من أجل تحديث وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر قامت الشركة النقدية للعلاقات التلقائية ما بين البنوك SATIM³ بإعداد مشروع لإيجاد حل للنقد بين المصارف سنة 1996، حيث كانت أول مرحلة لهذا المشروع الذي بدأ في العمل سنة 1997 تمثلت في إعداد شبكة نقدية إلكترونية بين المصارف في الجزائر، هذه الشبكة لا تغطي إلا الخدمات المتعلقة بإصدار بطاقات السحب المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محليا وبالتالي يمكن للمصارف الوطنية والأجنبية الخاصة، أو العامة، أن يقدموا إلى كل عملائهم خدمة سحب الأموال بواسطة الموزع الآلي كما تعمل على ضمان حسن سير عملية السحب وتكامل الموزعات الآلية مع عدد من المصارف، هذا بالإضافة إلى تأمين قبول البطاقة في جميع المصارف المنخرطين، إجراء عملية المقاصة لصفقات السحب بين المصارف، حيث تؤمن تبادل التدفقات المالية بين المنخرطين والمؤسسة المسؤولة عن المقاصة، كذلك تعمل هذه الشبكة على مراقبة البطاقات المزورة وكشف حاملي البطاقات إذا كانوا في القائمة السوداء، أما عن انضمام المؤسسات إلى الشبكة يكون بإمضاء اتفاقية بين المصارف⁴.

¹ - بصيري محفوظ: نظام الدفع الالكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 11، عدد 04، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، أكتوبر 2019، ص 63.

² - خلوط فوزية: واقع وتحديات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 02، جامعة الجزائر 3، 2022، ص 30، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.asjp.cerist.dz>

³ - سمية عباسية: وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري-الواقع والمعوقات والآفاق المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016، ص 351.

⁴ - بركان أمينة: الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي-حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2014، ص 475-476.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

المبحث الثالث: واقع أنظمة، وسائل وتطبيقات الدفع الإلكترونية في الجزائر

تبنى النظام المصرفي الجزائري للصيرفة الإلكترونية يتيح له دخول العصرية من أوسع الأبواب سواء تعلق الأمر باعتماد نظم دفع الكترونية أو وسائل دفع الكترونية، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بعرض أهم الوسائل التي اعتمدها الجزائر في تحسين خدماتها الإلكترونية والتطبيقات التي اعتمدها لتسهيل المعاملات والتحويلات المالية.

المطلب الأول: عصرية وتحديث أنظمة الدفع الإلكترونية في الجزائر

رغم التطورات التي عرفتتها أنظمة تقديم الخدمات المصرفية في الوقت الراهن وتوسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات، إلا أن الجزائر بقيت بعيدة نوعا ما عن المستجدات رغم توجهها لتحديث نظام الدفع منذ سنوات عديدة، وكذا رغم المساعدات التي تلقتها للنهوض بالمصارف في المجال، حيث تحسنت على دعم ومساعدة من طرف البنك العالمي قدرت بـ 16 مليون دولار أمريكي، حيث شرعت الجزائر في تنفيذ مشروع تحديث أنظمة الدفع سنة 2006 بانطلاق مشروع نظام التسوية الإجمالية الفورية، نظام المقاصة الإلكترونية بدلا من المعالجة الورقية، كما حظيت أدوات الدفع هي الأخرى بنفس الاهتمام¹.

عرفت أنظمة الدفع بالجزائر تطورا تبرز أهم مظاهره في ثلاث أنواع من الأنظمة:

أولا/ نظام التسوية الإجمالية الفورية (ARTS): نظام التسوية الإجمالية الفورية هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي²، وهو نظام إلكتروني للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام، وتطبقه البنوك لمزايا دفع المدفوعات في نفس اليوم بالقيمة الحقيقية وبدون إلغاء، وهو مصمم ليستوعب تحريك الأموال بصورة سريعة ومؤكدة، تم استحداثه في الجزائر طبقا للنظام رقم 05-04 المؤرخ في 13 أكتوبر 2005، وتم تطبيقه في فيفري 2006 ويسمح هذا النظام بتنفيذ أوامر التحويل في الوقت الحقيقي بدون فترة سماح.

ويهدف في مضمونه إلى ما يلي:

- مسايرة المعايير والمقاييس الدولية في مجال مخاطر أنظمة الدفع وتأهيل القطاع المصرفي.

¹ - جهيدة العياطي؛ محمد بن عزة: تطور الخدمات المصرفية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 02، العدد 03، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017/01/02، ص 07.

² - رشيد بوعافية: الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي - الآفاق والتحديات، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، ديسمبر 2005، ص 195.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

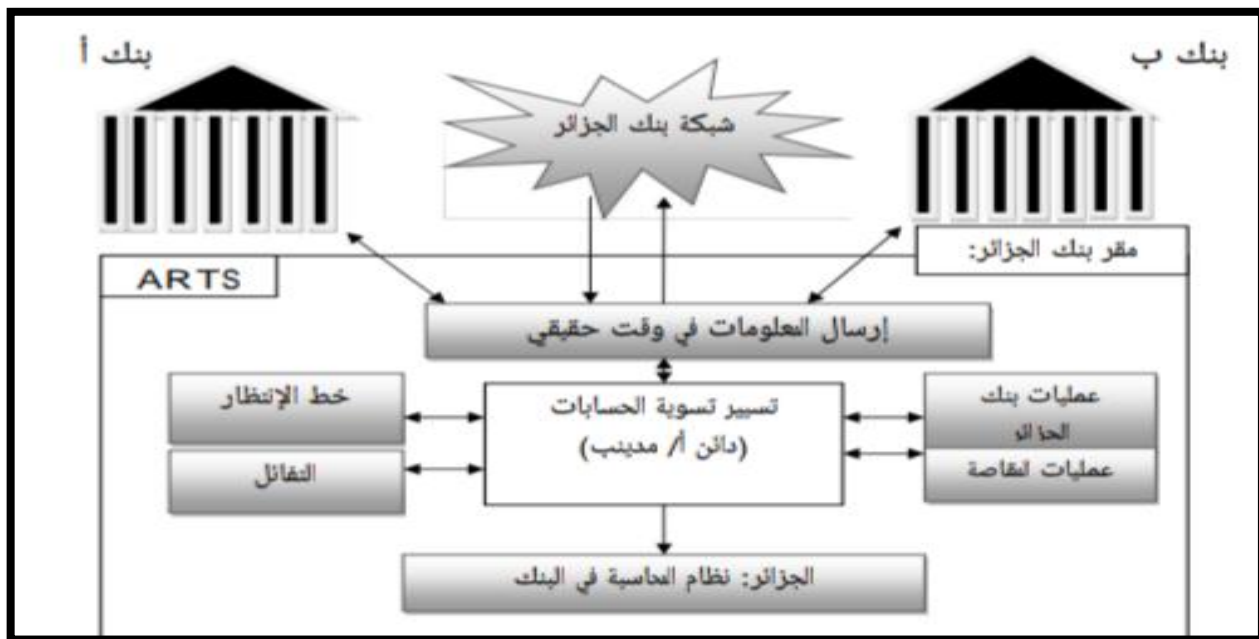
- تخفيض مخاطر الدفع، وتقليص المدة ما بين البنوك.
- ضمان الأمان والسرعة في المبادلات طبقا للمقاييس الدولية.¹

وهو نظام يتعلق بالحالات التالية²:

- ❖ الأموال المحولة بين البنوك أو مع البنك المركزي، مما يسمح بتحسين طريقة تسيير السيولة .
- ❖ المعالجة السريعة للمدفوعات التجارية بين المؤسسات.
- ❖ تنظيم أوامر تحويل الأموال التي تعادل أو تفوق مليون دينار ومعالجتها بالوقت الحقيقي على أنها عمليات إستعجالية وفورية.

ويعمل نظام التسوية الإجمالية الفورية وفق آلية ويمكن توضيح هندسة هذا النظام في الشكل التالي:

شكل رقم (3-01): آلية عمل نظام ARTS



المصدر: قماير هاجر؛ عباس مختارية: تحديات المنظومات المصرفية في ظل التكنولوجيات الحديثة-دراسة مقارنة للدول المغاربية، مذكرة ماستر، تخصص مالية، قسم التسيير، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014-2015، ص 105.

¹ - حاج علي عدنان: دور الصيرفة الإلكترونية في تطوير الخدمات المصرفية الجزائرية -دراسة حالة عينة من البنوك العمومية الجزائرية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 02، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، جوان 2021، ص 105.

² - مريم خويبيزي: واقع إستخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري وكيفية إدارة المخاطر الناتجة عنها وفقا لنموذج بازل الدولية للرقابة المصرفية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الرابع، 2015، ص 51 .

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

سنعرض تطور نظام التسوية الإجمالية منذ تشغيله من خلال الجدول والشكل التاليين:

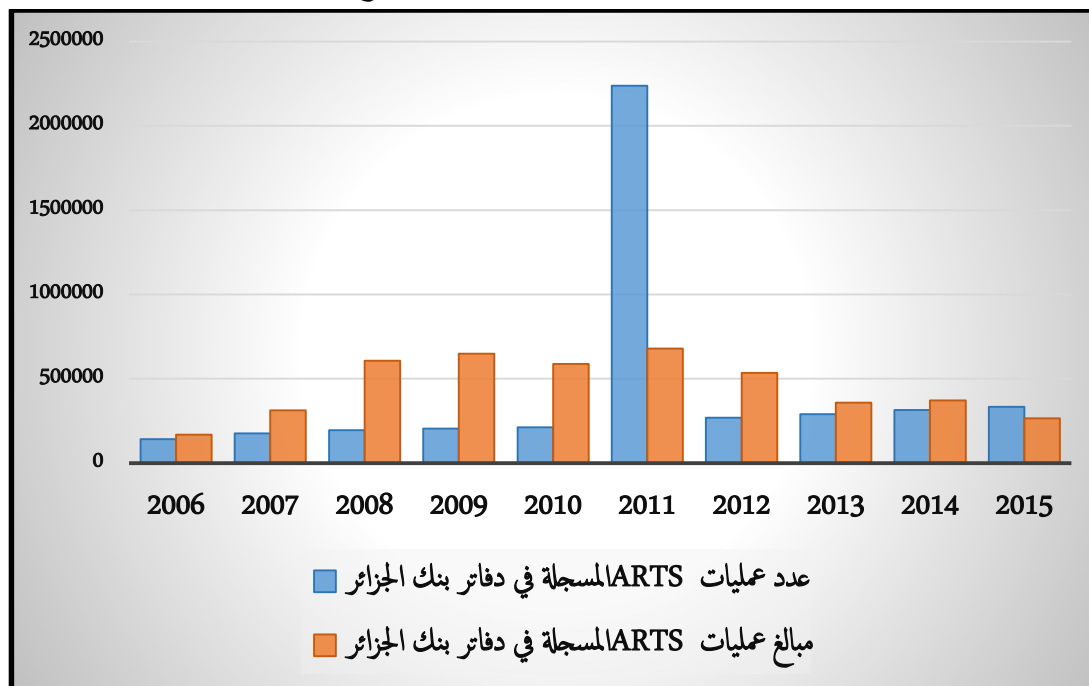
جدول رقم (3-02): تطور نظام التسويات الإجمالية للقيم الكبيرة خلال الوقت الحقيقي "ARTS" خلال

الفترة 2006 إلى 2015 (الوحدة: مليار دج).

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد عمليات "ARTS" المسجلة في دفاتر بنك الجزائر	142373	176900	195175	205736	211561	237311	269557	29041	314357	334749
مبالغ عمليات "ARTS" المسجلة في دفاتر بنك الجزائر	169635	313373	607138	649740	587475	680123	535234	358026	372394	265141

المصدر: عريوة محاد؛ محمد خاوي: واقع وسائل وأنظمة الدفع الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 04، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 148.

شكل رقم (3-02): تطور نظام التسويات الإجمالية للقيم الكبيرة خلال الوقت الحقيقي "ARTS" خلال الفترة 2006 إلى 2015 (الوحدة: مليار دج).



المصدر: من إعداد الطالبان باعتماد على معطيات الجدول رقم ()

من خلال الجدول أعلاه يتضح التزايد المسجل في عدد مبالغ العمليات البنكية المسجلة بـدفاتر بنك الجزائر عبر

نظام ARTS حيث النقل عدد العمليات من 142.373 خلال أول سنة استعمال للنظام إلى 334749 في 2015

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

أي بمعدل زيادة يساوي 135.12 %، في حين كان معدل حجم المبالغ المسجلة في النظام "ARTS" خلال فترة الدراسة 2006 إلى 2015 قد شيد تذبذباً في حجم التسويات المسجلة في نظام "ARTS" فبعد تسجيل ارتفاعاً في حجم العمليات المسجلة خلال الفترة من 2006 إلى 2011 بنسبة تقدره 300 % وهي مؤشرات تدل على الجهود المبذولة للتحكم في استخدام النظام لضمان تسيير كفو للسيولة النقدية من خلال استعمال أنظمة الدفع الإلكترونية في الجزائر سجل أيضاً مبلغ العمليات المسجلة في النظام انخفاضاً ابتداء من سنة 2012 إلى آخر سنة دراسة، بفعل عمليات السياسة النقدية وكذا العمليات ما بين البنوك.¹

ثانياً/ نظام المقاصة الإلكترونية (ATICI): أنشئ بموجب القرار 05-06 في ديسمبر 2005²، يعتمد نظام المقاصة الإلكترونية الذي أطلق في الجزائر في 14 جانفي 2004، وتم تحصيله بالفعل في 29 نوفمبر 2004، على بنية نظام جديد وهو نظام التسوية الجمالية الفورية يهدف هذا المشروع في إطار تحسين الخدمة المصرفية لا سيما من حيث أنظمة الدفع وذلك في رغبة الوصول إلى المستوى الدولي³، واعتمد في 15 ماي 2006 وهو نظام يسمح بتبادل كل طرق الدفع المرتبطة بمدفوعات الجمهور (شيكات، أوراق تجارية، تحويلات، اقتطاعات آلية، عمليات على البطاقات)⁴، حيث لا يقبل هذا النظام إلا التحويلات المالية التي تقل قيمتها عن 01 مليون دينار، حيث سجل هذا النظام حوالي 17.062 مليون عملية دفع سنة 2011 مقابل 13.818 مليون عملية سنة 2010⁵.

بدأ تشغيل النظام المقاصة الشيكات الموحدة، وأدخلت الوسائل الأخرى في النظام تدريجياً. يسير هذا النظام من طرف مركز المقاصة القبلية بين البنوك وهو شركة أسهم، فرع لبنك الجزائر والتي فتح رأس مالها أمام مساهمة البنوك العاملة يعمل النظام على أساس المقاصة متعددة الأطراف لأوامر الدفع حيث يتم صب الأرصدة الصافية من أجل التسوية المؤجلة في نظام آرتسفي ساعة محددة مسبق في النظام، تشمل هندسة نظام أنكي مرحلة تبادل أوامر الدفع بشكل متواصل بين المشاركين تبع المظهر يوم التبادل ومرحلة حساب الوضعيات الصافية متعددة الأطراف حسب كل مشارك قبل إقفال يوم التبادل ومرحلة للصب من أجل تسوية الأرصدة الصافية في حسابات التسوية الخاصة بالمشاركين المفتوحة في نظام آرتس.⁶

¹ - عريوة محاد؛ محمد خاوي: واقع وسائل وأنظمة الدفع الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 04، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 148.

² - كريمة بن شنيبة؛ عبد القادر مطاي: مقومات تنشيط التجارة والصيرفة الإلكترونية بالجزائر، الريادة للاقتصاديات الأعمال، المنارة للاستشارات، المجلد 05، العدد 01، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، جانفي 2019، ص 106.

³ - جربوعة منيرة: واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، حويلات جامعة الجزائر 1، المجلد 34، العدد 03، جامعة الجزائر 1، 2020، ص 158.

⁴ - جهيدة العياطي؛ محمد بن عزة: تطور الخدمات المصرفية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية، مرجع سابق، ص 8.

⁵ - رشيد دريس: الصيرفة الإلكترونية كإستراتيجية لإرساء نظام مصرفي عصري في الجزائر، مرجع سابق، ص 189.

⁶ - محمد طرشي؛ عمر عبو؛ نبيل بوفليح: متطلبات اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 9750، العدد 2571، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2019/04/10، ص 267.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

كما نلاحظ التطور المسجل في سنة 2008 على أساس الحجم والقيمة هاما فقد أنجز نظام ATCI سنة 2008 9320 مليون عملية دفع مقابل 6926 مليون عملية دفع سنة 2007 بمبلغ يساوي 7188255 مليار دينار (5452188 مليار دينار في 2007) وهو ما يعادل زيادة الحجم بـ 34.6% و 31.18% على أساس القيمة¹.

يهدف نظام المقاصة الإلكترونية إلى ما يلي²:

- تفعيل آلية عمليات الدفع وتبادل البيانات بين مختلف البنوك والخزينة العمومية و بريد الجزائر.
- سلامة العمليات المحاسبية الجارية في إطار المقاصة بين البنوك وضمان أمن المعلومات المتبادلة بينها.
- تمكين البنوك الجزائرية من إدارة سيولتها بشكل أدق واستشراف الوقوع في مخاطرها.
- تقليص فترات التحصيل الجارية بين البنوك وتعزيز دور البنك المركزي في التحكم في الكتلة النقدية.

ورافق إطلاق هذا المشروع العمل بنظام جديد للمدفوعات للمبالغ الكبيرة، وخلال الفترة ماي، ديسمبر 2006، تم معالجة مبلغ 2164 مليار دينار عن طريق المقاصة الإلكترونية للشيك، وتم طرح حوالي 460000 بطاقة بنكية من طرف البنوك و بريد الجزائر، و 400 نهائي للدفع ركبت لدى التجار، وتم إحصاء 886 موزع أوتوماتيكي للأوراق النقدية نهاية 2006 مقابل 325 عام 2005³.

جدول رقم (3-03): تطورات المعاملات باستخدام نظام المقاصة الإلكترونية (2007-2015)

عدد العمليات بالمليون والمبلغ مليار دج / عمليات التحويل بالمليون دج

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد العمليات	6.926	9.32	11.139	13818	17.062	17.387	19.470	20.750	20.756
مبلغ العمليات	5452.188	7188.255	8534.729	8878.137	10581.6	11766.1	12661.6	13979.0	15892.0
نسبة عمليات البطاقة	/	% 12.5	% 17.2	% 20	% 28.4	% 22.7	% 23.5	% 22	% 14.9
عمليات التحويل	1.011	1.530	2.101	3.687	4.406	5.227	6.479	7.470	8.748

المصدر: كريمة بن صالح؛ طلحي فاطمة الزهراء: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاهتمام بالكفاءات البشرية كمدخل لعصرنة البنوك الجزائرية في ظل الاقتصاد المعرفي، مجلة شفاء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جوان 2018، ص 67.

¹ - سلاوي حنان: الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة البليدة 2، د.س، ص 29.

² - بن عمر خالد؛ بورزامة جيلالي: واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 80، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2019، ص 104.

³ - مزريق عاشور؛ معموري صورية: مدخلة تحت عنوان: عصرنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الإلكترونية بالجزائر، جامعة حسين بن بوعلي، الشلف، 2008، ص 10.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تطور مستمر في عمليات المقاصة الإلكترونية خلال الفترة 2007-2015، حيث تضاعف عدد هذه العمليات وقيمتها، كما أن هناك تطور في استخدام البطاقات وتراجع استخدامها في 2015 وهذا يدل على تفضيل المتعاملين لباقي أدوات الدفع الأخرى، كما عرفت عمليات التحويل تطورًا مستمرًا ليصل إلى 8.748 مليون دج عملية تحويل في 2015.

جدول رقم (3-04): المدفوعات المعالجة من خلال نظام المقاصة الإلكترونية سنة 2021

طبيعة العملية	الحجم	القيمة	نسب من حيث الحجم	نسب من حيث القيمة
الصكوك	7.642	15203.428	%15.92	%84.56
الأوراق التجارية	0.710	312.111	% 0.35	% 1.73
التحويلات	16.297	1375.465	% 33.94	% 7.65
الاقتطاعات	0.042	661.355	% 0.09	%3.68
المعاملات عبر البطاقات	23.867	427.758	% 49.70	% 2.38
مجموع العمليات عبر المقاصة خلال 2021	48.018	17980.117	% 100.00	% 100.00
مجموع العمليات عبر المقاصة خلال 2020	34.629	16140.316		
معدل النمو (%)	%38.66	%11.40		
المتوسط اليومي 2021	0.191	71.634		

المصدر: بنك الجزائر: الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، التقرير السنوي، التطور الاقتصادي

والنقدي 2021، ديسمبر 2022، ص 72.

عالج نظام المقاصة الإلكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض خلال 2021، ما يعادل حجم 48.0 مليون عملية دفع، بقيمة قدرها 17980.1 مليار دينار، مقابل 34.6 مليون عملية بقيمة قدرها 16140.3 مليار دينار خلال سنة 2020، أي بارتفاع كبير بلغ %38.66 من حيث الحجم مع نمو معتبرًا لا يستهان به بنسبة %11.40 من حيث القيمة. وسجل النظام خلال نفس السنة، متوسط يومي قدره 191 مليون عملية بقيمة 63.5 مليار دينار خلال السنة الماضية.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

المطلب الثاني: تطور وسائل وأجهزة وتطبيقات الدفع الإلكترونية في الجزائر

في إطار تطوير تسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف، ومن أجل إدراج خدمة الدفع عبر الإنترنت في الجزائر قام بريد الجزائر والبنوك الجزائرية ببرمجة عدة مشاريع وإدخال بطاقة السحب واستخدام الصراف الآلي لهذه الغاية، وكما سبق وعرضنا الأنظمة المعتمدة لعصرنة النظام المالي والمصرفي، ومن خلال هذا المطلب سنقوم أيضا بعرض أهم الوسائل والقنوات المعتمدة فيما يلي:

أولا/ وسائل الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية:

تداول في الاقتصاد الجزائري العديد من البطاقات الإلكترونية، يستعملها الأفراد في العديد من الخدمات والمجالات، وهي تصدر عن مختلف البنوك المعتمدة العمومية والخاصة، وهي في مقاصدها وأنواعها حسب الشروط والمتطلبات الدولية، سنعرض أنواع واقع وتطور هذه البطاقات فيما يلي:

1/ تطور استخدام الدفع الإلكتروني في الجزائر: أعطيت إشارة الانطلاق الرسمي لخدمة الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال شهر أكتوبر من سنة 2016 مع 11 بنكا، منها 6 بنوك عمومية على غرار بنك التنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وخمسة بنوك خاصة هي تراست بنك الجزائر وناتيكسيس الجزائر والشركة العامة للجزائر وقولف بنك الجزائر وبنك البركة. وستتضم مؤسسات أخرى قريبا لهذه الآلية الجديدة في الدفع، وقد قدر عدد حاملي بطاقات الدفع الإلكتروني بمليون و 300 ألف سيمكنهم الاستفادة من خدمات الدفع الإلكتروني، كما أن مؤسسة بريد الجزائر وضعت كافة الآليات لتوفير هذه الخدمة لريائتها المقدّر عددهم بـ 16 مليون.¹

2/ تطور البطاقات البنكية في البنوك الجزائرية: تعتبر أول تجربة للبنوك الجزائرية في مجال استخدام أدوات الدفع الإلكتروني، استعمال بطاقة السحب الخاصة بالشابك الآلي البنكي GAB والموزع الآلي البنكي DAR وتم ذلك على مراحل:

❖ **المرحلة الأولى:** كانت تستعمل بطاقة السحب إلا في الشابك الآلي البنكي والموزع الخاص بالبنك المصدر للبطاقة بمعنى لا يستطيع حامل البطاقة السحب من جهاز بنك آخر.²

❖ **المرحلة الثانية:** خلال هذه المرحلة تم ربط الشبكة البنكية من خلال استعمال شبكة SATIM التي تسمح بإمكانية السحب من أي موزع آلي للنقد سواء كان تابع لمصدر البطاقة أو البنك آخر، وبذلك حولت

¹ - آيت شعلال نبيل: البطاقات البنكية وعوائق استخدامها في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 04، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سي الحواس، بريكة، باتنة، ديسمبر 2019، ص 14.

² - العشابي فاطيمة الزهراء: التجارة الإلكترونية والنقد الإلكتروني: أزمة الثقة في وسائل وطرق الدفع الإلكترونية ومحاولات علاجها، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 00، جامعة بلحاج شعيب، عين تموشنت، فيفري 2021، ص 12.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

SATIM بطاقة السحب العادية إلى بطاقة ما بين البنوك CIB وعملها يشبه عمل غرفة المقاصة بالبنك المركزي في تسوية المعاملات المالية بين البنوك¹.

3/ البطاقات البنكية المتوفرة في البنوك الجزائرية: بعد عرض محطات تطور بطاقة السحب الخاصة بالبنوك، سنقوم بعرض أهمها فيما يلي:

1.3/ البطاقات المحلية: بطاقة السحب ما بين البنوك (CIB) المعتمدة منذ 1997، وهي متوفرة لدى جميع البنوك التجارية المتواجدة في الجزائر، وتعتبر وسيلة الدفع المحلية وقبول السحب بين البنوك، والمسوقين عبر شبكة بين البنوك والصيرفة الالكترونية وأجهزة الصراف الآلي²، وهي بطاقة إلكترونية ذات استعمال شخصي مستندة على حساب بنكي صادرة عن أحد البنوك المعتمدة في الجزائر عمومية أو خاصة، حيث أصدر بنك الجزائر تعليمة رقم 05/04 المؤرخة في 02 أوت 2004، التي تحدد الشكل ومواصفات التقنية لكل البطاقات البنكية المستعملة في الجزائر، حيث يجب أن تستوفي معايير "EMV" ويوجد نوعان من بطاقة CIB:

- البطاقة العادية **classique**: يمكن من خلالها القيام بعمليات الدفع والسحب عبر كامل الشبكة، وتقدم لربائين البنوك بناء على معايير يحددها بنك على حدة وهي ذات لون أزرق في الغالب تمنح لفئة عملاء المصارف الذي يكون دخلهم أكبر من 10000 دج.

- البطاقة الذهبية **gold**: إضافة إلى خدمات السحب والدفع يمنح هذا النوع من البطاقة خدمات إضافية لحاملها وكذا سقف أعلى للسحب والدفع، ذات لون ذهبي، توجه هذه البطاقة لفئة معينة من عملاء المصارف الذي يكون دخلهم أكبر أو يساوي 45000 دج .

2.3/ البطاقات الدولية: إلى جانب إصدار بطاقة السحب بنوعيتها قامت البنوك الجزائرية بإصدار بطاقات دولية مطابقة للبطاقات المتعامل بها في دول العالم والتي يمكن استعمالها على مستوى الدولي ومن أكثر استعمالا نجد:

- ❖ بطاقة فيزا: وهي الأشهر على الإطلاق والأكثر قبولا في العالم، ولديها أكبر شبكة للبطاقات في العالم وتستحوذ وحدها على حوالي 44% من سوق البطاقات الائتمان في الولايات المتحدة الأمريكية.
- ❖ ماستر كارد: تحتل المرتبة الثانية في الانتشار بعد بطاقة فيزا ولكنها تفوق عليها بالتقنيات العالمية مثل تقنية PayPass وهي تقنية جديدة تسمح لحامل البطاقة بوضع بطاقته المغناطيسية فوق جهاز الشراء ويتم قبول الدفع فورا³.

¹ - بلحشر عائشة: واقع ورهانات أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد السابع، العدد الأول، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، مارس 2022، ص 1881.

² - بن شيخ عبد الرحمان: التنمية المالية وتحديات تطبيق منظومة تسيير الخدمات المالية إلكترونيا في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة تيسمسيلت، سبتمبر 2021، ص 358.

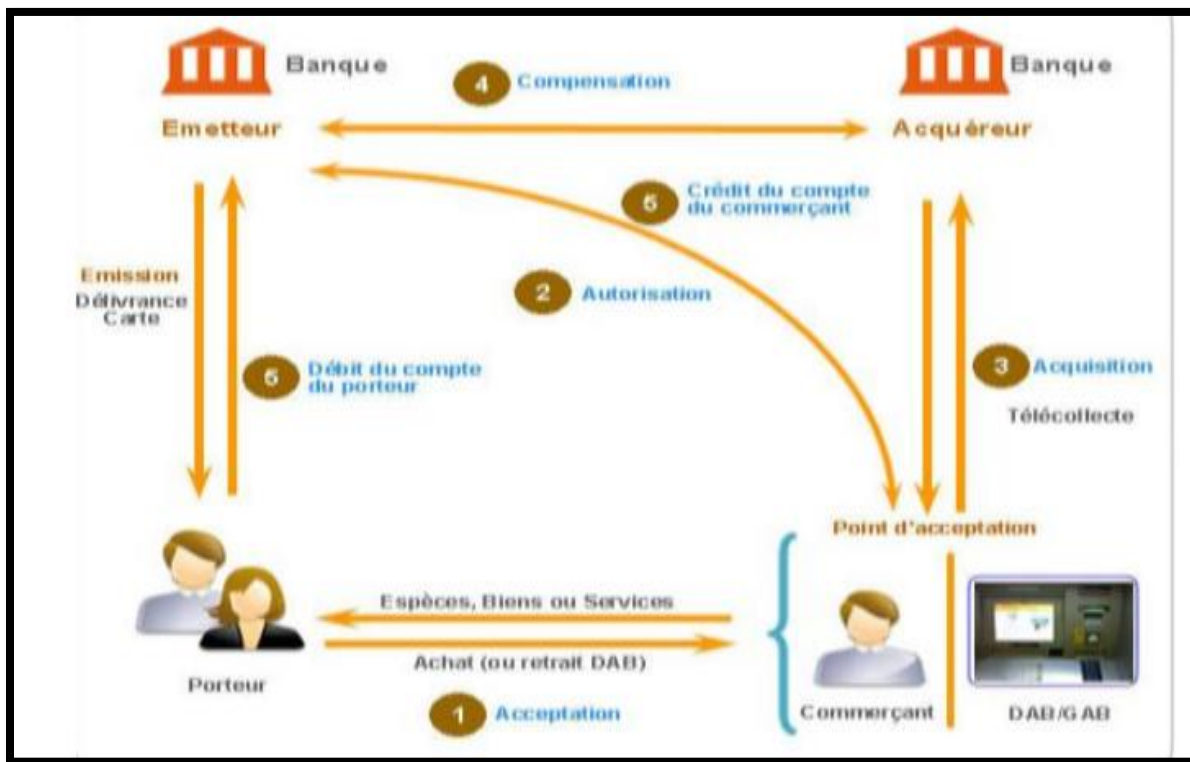
³ - دعبوز سعاد؛ فرحي كريمة: واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 04، 2021، ص ص 80-81.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

❖ أميركان إكسپرس: هي بطاقة للدفع للعمليات الخارجية وتسوية جميع المشتريات يتيحها البنك الوطني الخارجي لزيائته، تعرض في ثلاث أشكال البطاقة الذهبية والبطاقة البلاتينية والبطاقة الخضراء، وهي مخصص لزيائن البنك الذين يملكون حساب بالعملة الأجنبية على الأقل 5000 دولار أمريكي ويمكن الاستفادة من خدمات دفع ثمن المشتريات والخدمات الخاصة بالزبون على المحطات بالمحلات التجارية الفنادق، مطعم، مدير وكالة السفر، والمحلات التجارية الخ...¹

وبعد التعرف على أنواع البطاقات البنكية الموجودة في الجزائر سوف نتعرض إلى عملية الدفع بواسطة هذه البطاقات في الجزائر كما يلي:

شكل رقم (3-03): مراحل عملية الدفع بواسطة البطاقات البنكية في الجزائر



المصدر: بورايو هاجر أميرة: واقع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر-دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 18، جامعة البليدة 02، جوان 2018، ص 375.

يوضح الشكل مراحل عملية الدفع بواسطة البطاقات البنكية في الجزائر ويوضح دور SATIM في هذه العملية، فمن خلال الشكل يلاحظ أن عملية استخدام البطاقات البنكية تقوم على خمس مراحل مرتبطة بشكل وثيق بهذه الشركة وتتمثل في:

¹ - عبد الهادي مسعودي؛ لخضر لعروس: تقييم واقع التجارة الإلكترونية واستعمالات البطاقات الإلكترونية بالجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 02، جامعة المسيلة، سبتمبر 2017، ص 320.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

◀ المرحلة 01: إدخال البطاقة البنكية في الجهاز من قبل حاملها (DAB-TPE).

◀ المرحلة 02: طلب الترخيص من البنك المصدر للبطاقة، الإجابة على طلب الترخيص.

◀ المرحلة 03: الحصول على المعاملة من طرف بنك التاجر.

◀ المرحلة 04: تقديم المعاملة من طرف بنك التاجر للبنك المصدر للبطاقة عن طريق المقاصة.

◀ المرحلة 05: الاقتطاع من حساب حامل البطاقة ووضعه في حساب التاجر¹.

بعد التعرف على أنواع البطاقات وكذا آلية استعمال من خلال عرض مراحل استخدامها، وفيما يلي سنعرض بعض الأرقام حول الحجم إصدار وتطور هذه البطاقات كما يلي:

جدول رقم (3-05): حجم إصدار بطاقة السحب CIB الكلاسيكية والذهبية

السنة	2016	2017	2018	2019
عدد البطاقات الكلاسيكية	387727	159725	1281291	1367749
عدد البطاقات الذهبية	303655	28773	220674	271035

المصدر: دعبوز سعاد؛ فرحي كريمة: واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 04، جامعة الجزائر، أكتوبر 2021، ص 81.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تزايد حجم إصدار كل من البطاقة الكلاسيكية والذهبية للفترة 2016 إلى غاية 2019، ويمكن لحامل البطاقة تجديد مدة صلاحية البطاقة كل سنتين، وفيما يلي عدد البطاقات المستبدلة وكذلك عدد البطاقات المحددة خلال نفس الفترة:

جدول رقم (3-06): عدد بطاقة السحب CIB المجددة والمستبدلة

السنة	2016	2017	2018	2019
عدد البطاقات المجددة	273353	346351	396315	392056
عدد البطاقات المستبدلة	1821	3900	48044	27457

المصدر: دعبوز سعاد؛ فرحي كريمة: واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 04، جامعة الجزائر، أكتوبر 2021، ص 82.

¹ - بورايو هاجر أميرة: واقع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر-دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 18، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة البليدة 02، جوان 2018، ص 375.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

جدول رقم (3-07): عدد بطاقة السحب CIB المتداولة

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
بطاقات CIB المتداولة	1449640	1607307	1346149	1530638	1590684

المصدر: سبع فايزة: قياس اتجاهات المستهلكين نحو نم الدفع الإلكتروني في الجزائر-دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه للطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2019-2020، ص 167.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة تزايد طفيف في عدد بطاقات CIB في الجزائر من عام لأخر، فبعدما كان عدد البطاقات المتداولة سنة 2016 بـ 1449610 بطاقة، ارتفع فقط إلى 1590684 بطاقة سنة 2020.

وخلال الفصل الأول من سنة 2021 سجل ارتفاع في عدد البطاقات البنكية بأكثر من 10.7 مليون بطاقة + 7.49% مقارنة بنهاية الفصل الأول من 2020، وينقسم هذا العدد كما هو مبين في الشكل التالي:

جدول رقم (3-08): عدد البطاقات البنكية الفصل الأول لسنة 2021 بالجزائر

البطاقات السنة	البطاقات البنكية	بطاقات الأعمال	بطاقات الاحتياط وفيزا وماستر كارد	البطاقات الذهبية
2021	1.681.995	25.990	1.640.929	7.363.219

المصدر: قيسي فادية: آليات الدفع الإلكتروني ودورها في الحد من أزمة السيولة في الجزائر، مجلة الإدارة والمنظمات والاستراتيجية، المجلد 05، العدد 03، جامعة الجيلالي الياابس بلعباس، الجزائر، 2023/09/30، ص 31.

جدول رقم (3-09): وضعية البطاقات لسنتي 2021-2022

طبيعة البطاقات	وضعية البطاقات في سنة 2021			وضعية البطاقات في سنة 2022		
	ما بين المصارف	الذهبية	إجمالي البطاقات	ما بين المصارف	الذهبية	إجمالي البطاقات
عدد البطاقات في التداول	2768285	8841339	11609624	3461317	10124456	13585773
عدد البطاقات المفعله	855303	2933552	3788855	1063997	2975476	4039473
معدل النشاط	30.90 %	33.18 %	32.64 %	30.74 %	29.39 %	29.73 %

المصدر: بنك الجزائر: التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، سبتمبر 2023، ص 81.

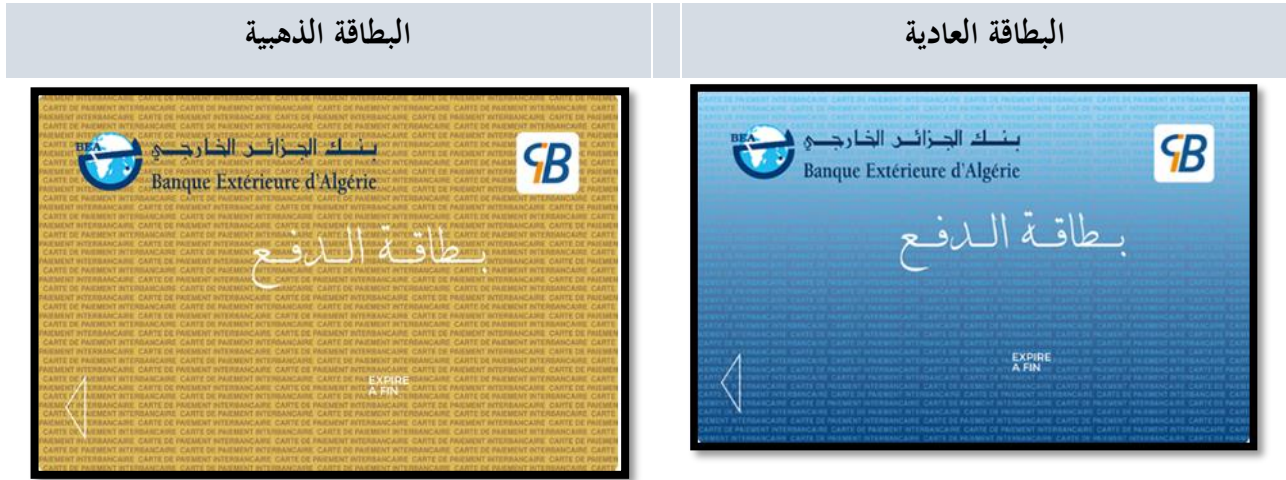
الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن خلال سنة 2022، سجلت المؤسسات المصدرة للبطاقات (البطاقات ما بين المصارف والذهبية) في داخل المصارف وبين المصارف مقارنة بسنة 2021 بمجموع 13585773 بطاقة سنة 2022 بينما بلغت 11609624 بطاقة في السنة الفارطة بزيادة قدرها 1976149 بطاقة، بينما سجلت مجموع البطاقات المفعلة سنة 2022 4039473 مقارنة بسنة 2021 حيث بلغت 3788855 بزيادة قدرها 250618 بطاقة.

4/ أشكال البطاقات البنكية في البنوك الجزائرية:

بعد عرض تطور البطاقات البنكية المحلية والدولية وحجم إصدارها، سنعرض الآن أشكال بعضها في بنك الخارجي الجزائري، حيث تم إصدار أول بطاقة CIB من طرف بنك الجزائر سنة 1997، وكانت تقتصر وظيفتها على عمليات السحب فقط، حتى سنة 2005 أين قام البنك بإجراء تعديلات عليها لتصبح بطاقة مزدوجة الوظيفة أي تقوم بوظيفتي السحب والدفع، كما أصبح بإمكان عملاء البنك تسوية مشترياتهم في المحلات المنخرطة في شبكة النقد الآلي في كامل التراب الوطني¹.

شكل رقم (3-04): أشكال البطاقات البنكية CIB في بنك الجزائر الجزائري



المصدر: بنك الجزائر الخارجي: Nos Cartes Doméstiques، متاح على الموقع الإلكتروني

التالي: <https://www.bea.dz>

حيث طرح بنك الجزائر الخارجي يوم 22 أوت 2021، البطاقة الدولية "ماستر كارد" مسبقة الدفع الإلكتروني، التي تتيح لزبائنها ومتعاملاتها إمكانية التعامل بالعملة الصعبة بكل أمان 24 س / وكل أيام الأسبوع. وفق ما نقله مصدر اعلامي مؤكد².

¹ - بوعتلي محمد: تقييم واقع البطاقات البنكية وتطورها في البنوك الجزائرية: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، أبريل 2022، ص 89.

² - أمين بشار: بنك الجزائر الخارجي يطرح بطاقة "ماستر كارد" للدفع الإلكتروني، 22 أغسطس 2021، القمة السابعة لمنتدى الدول المصدرة للغاز GECF، تم الاطلاع يوم 2024/03/24، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.sahm-media.dz>

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

شكل رقم (3-05): أشكال بطاقات ماستر كارد المتوفرة في بنك الجزائر الخارجي

البطاقات الكلاسيكية Cartes Classique	البطاقات المدفوعة مسبقا Cartes Prépayée	البطاقات البلاتينية Cartes Platinum
		
بطاقات العمل Cartes Business	بطاقات النخبة العالمية Cartes world Elite	بطاقات العمل العالمية Cartes World Business
		

المصدر: بنك الجزائر الخارجي: **Nos Cartes Doméstiques**، متاح على الموقع الإلكتروني

التالي: <https://www.bea.dz>

شكل رقم (3-06): أشكال بطاقات أمريكان إكسبرس المتوفرة في بنك الجزائر الخارجي

البطاقات الخضراء Cartes Green	البطاقات الذهبية Cartes Gold	البطاقات البلاتينية Cartes Platinum
		

المصدر: بنك الجزائر الخارجي: **Nos Cartes Doméstiques**، متاح على الموقع الإلكتروني

التالي: <https://www.bea.dz>

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

ثانيا/ وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر:

تنوعت وسائل وقنوات الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر من خلال البطاقة الذهبية وكذا الموزعات الآلية وأيضا شبائيك المكاتب البريدية سنعرضها فيما يلي:

1/ البطاقة البريدية "البطاقة الذهبية":



في إطار استراتيجيتها من أجل عصنة وتطوير نوعية الخدمات الموفرة للمواطن الجزائري تسهر مؤسسة الدولة بريد الجزائر على تعميم استعمال البطاقة المغناطيسية التي ظهرت في 2016/12/09¹، وهي كرت سحب وكذا دفع إلكترونية مصممة وفقا بريد الجزائر حسب آخر المعايير الدولية (EMV) المعمول بها تسمح لصاحبها بإجراء مختلف العمليات المؤمنة للسحب والدفع الإلكتروني للأموال².

وقد أوضحت وزيرة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال أن مؤسسة بريد الجزائر توجد في مرحلة إصدار الحصة الأولى والمقدرة بـ 5 ملايين بطاقة دفع بداية من شهر ديسمبر، مع تحقيق الهدف المسطر على المدى المتوسط والمتمثل في تزويد 20 مليون من أصحاب الحسابات البريدية الجارية بهذه البطاقات، إن إطلاق خدمة الدفع الإلكتروني هذه تندرج في إطار استراتيجية القطاع الهادفة إلى عصنة خدمات البريد والعمل على إدخال أساليب التجارة الإلكترونية، كما أن البطاقة الذهبية التي تعمل بنظام EMV تتيح لحاملها إجراء مختلف عمليات سحب ودفع الأموال على حساباتهم البريدية عبر الانترنت وتسديد فواتير المياه والكهرباء، وتشتمل كذلك على خدمة دفع القود بعد تحميل تطبيق شركة نפטال بالإضافة إلى استخراج الأموال عبر الموزع الآلي GAB والشبائيك داخل المكاتب البريدية، وتعمل البطاقة الذهبية بمعيار يحمي ويؤمن حسابات الزبائن بعد أن يتم التأكد من حقيقة هويتهم في العالم الافتراضي حيث يتم إدخال الرمز السري الخاص بنظام الترميز والذي من خلاله يتم التأكد من هوية مستعمل البطاقة³.

¹ - طالي سميرة؛ بن عبد العزيز سمير: دور وسائل الدفع الإلكترونية في تفعيل التجارة الإلكترونية-دراسة حالة بريد الجزائر لولاية بشار، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 03، جامعة أحمد دراية، مخبر التكامل الاقتصادي، الجزائري الإفريقي، الجزائر، مارس 2023، ص 268.

² - أخبار اليوم: فوائد البطاقة الذهبية لبريد الجزائر واستخداماتها، 08 أكتوبر 2022، تم الاطلاع يوم 2024/03/11، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.akhbarelyoum.dz>

³ - آيت شعلال نبيل: البطاقات البنكية وعوائق استخدامها في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 04، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سي الحواس، بركة، باتنة، ديسمبر 2019، ص 14.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

جدول رقم (3-10): تطور عدد البطاقات الذهبية في الجزائر

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
البطاقة الذهبية	749258	تقريبا 5 ملايين	5602684	6 ملايين	تقريبا 9 مليون	10 مليون	12.5 مليون	13 مليون

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

❖ وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: تعزيز الشمول المالي وتعميم الدفع الإلكتروني، 2024، تم

الاطلاع يوم 2024/03/24، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.mpt.gov.dz>

❖ وكالة الأنباء الجزائرية: عدد البطاقات الذهبية المتداولة لبريد الجزائر تجاوز عتبة 11 مليون بطاقة، 24 ماي

2023، تم الاطلاع يوم 2024/03/11، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://aps.dz>

❖ بوعلام حمروش: نحو بلوغ 14 مليون بطاقة ذهبية في 2024، 09 أكتوبر 2023، الجزائر الجديدة، تم الاطلاع

يوم 2024/03/11، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.eldjazairdjadida.dz>

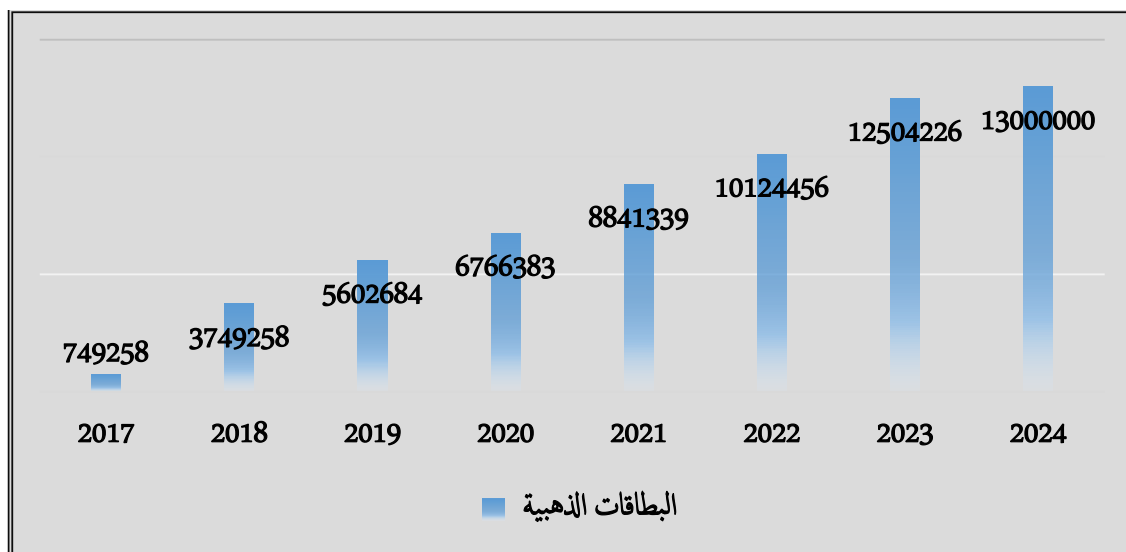
من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور كبير في عدد البطاقات الذهبية المطروحة من طرف بريد الجزائر حيث بلغ عدد

هذه البطاقات سنة 2017 أقل من مليون بطاقة، دام تطور على مدى 07 سنوات حيث بلغت سنة 2019 أكثر من

05 ملايين بطاقة وبدأ التطور مع ظهور فيروس كورونا سنة 2020 إلى غاية الوصول إلى أكثر من 13 مليون بطاقة في

الثلاثي الأول من السنة الجارية (2024).

شكل رقم (3-07): تطور عدد البطاقات النقدية الذهبية المتداولة



الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على:

- ◀ وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: تعزيز الشمول المالي وتعميم الدفع الالكتروني، 2024، تم الاطلاع يوم 2024/03/24، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.mpt.gov.dz>
- ◀ سليم بوسنة: 05 ملايين بطاقة ذهبية لزبائن بريد الجزائر خلال سنة 2018، النهار أونلاين، 21 جانفي 2018، تم الإطلاع 2024/04/29، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://ennaharonline.com>
- ◀ بوعلام حمدوش: نحو بلوغ 14 مليون بطاقة ذهبية في 2024، 09 أكتوبر 2023، الجزائر الجديدة، تم الاطلاع يوم 2024/03/11، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.eldjazairdjadida.dz>
- ◀ يوسف/ح: هذا هو عدد البطاقات الذهبية التي أصدرها بريد الجزائر، 26 مارس 2024، جريدة اللقاء، تاريخ الإطلاع يوم 2024/04/29، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://elikaonline.com>

جدول رقم (3-11): تطور عدد مكاتب البريد في الجزائر للفترة (2016-2024)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	بداية 2024
مكاتب البريد	3755	3824	3907	3992	4052	4106	4200	4227	4240

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد:

- بن مصطفى ريم؛ فلوش عبد الله: الدفع الإلكتروني ودوره في تسير أزمات السيولة في الجزائر، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد 07، العدد 01، جويلية 2022، ص 39.
 - سبق برس: بريد الجزائر: 12 مليون بطاقة ذهبية و 2000 شابك آلي، 2023/10/09، تم الاطلاع يوم 2024/03/24، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.sabqpress.dz>
 - أ-ر: تسجيل تطور ملحوظ في هياكل وخدمات البريد خلال أربع سنوات: ارتفاع عدد بطاقات "الذهبية" المتداولة إلى 12,5 مليون بطاقة، جريدة الموعد اليومي، 2024/01/06، تم الاطلاع يوم 2024/03/24، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://elmaouid.dz>
- نلاحظ من الجدول السابق، تطور عدد مكاتب البريد عبر التراب الوطني، وهذا يعكس الجهود المبذولة من طرف بريد الجزائر سعيًا منها تحسين الحياة اليومية للمواطن وكذا تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي عصرنة خدماتها وتكييفها مع تطلعات المواطن.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

شكل رقم (3-08): تطور مؤشرات الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر في الفترة (2020-2024)



تطور أهم المؤشرات في مجال البريد

المؤشرات	بداية 2020	بداية 2024
عدد المكاتب البريدية الثابتة	3 999	4 245
عدد المكاتب البريدية المتنقلة	39	89
عدد الشبائيك الآلية (GAB (بريد الجزائر)	1 400	1 993
عدد الفضاءات الحرة للخدمات	0	62
عدد بطاقات "الذهبية" المتداولة	6 مليون	12,5 مليون
عدد عمليات الدفع الإلكتروني بواسطة بطاقة "الذهبية"	5 مليون (خلال 2020)	66 مليون (خلال 2023)

المصدر: الشروق أونلاين: هذا عدد البطاقات "الذهبية" المتداولة في الجزائر، 2024/01/06، تاريخ الاطلاع: 2024/03/24، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.echoroukonline.com>

ثالثا/ أجهزة وقنوات الدفع الإلكتروني في الجزائر:

لقد سعت السلطات النقدية إلى توسيع عمليات الدفع الإلكتروني وتعميم ذلك على كل القطاعات في جميع ربوع الوطن، حيث قامت بتوفير وسائل الدفع الإلكترونية بمختلف أنواعها، فقد تم توزيع أجهزة الصراف الآلي على الأماكن العمومية الأكثر حركة ونشاطاً وصولاً إلى المناطق الأقل حركة، وبعدها تم وضع فعاليات الدفع لتقليل التعامل بالنقد الورقي، بالإضافة إلى تفعيل خدمة الدفع عبر الانترنت في مجموعة من القطاعات.

1/ تطور عدد الصراف الآلي البنكي:

يعتبر الصراف الآلي شكل من أشكال وسائط الدفع الإلكتروني، حيث يمكن للمتعامل من سحب أمواله في أي وقت ومن أي مكان، وفيما يلي جدول نوضح تطور عدد الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى جانفي من السنة الجارية (2024) كما يلي:



الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

جدول رقم (3-12): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي البيئية العاملة في الجزائر

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	جانفي 2024
الصراف الآلي	1370	1443	1441	1621	3030	3053	3640	3768	3844

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

- قصاص شريفة: مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في التقليل من أزمات: حالة الجزائر، المجلد التاسع، العدد 01، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، أبريل 2023، ص 41.

- وكالة الأنباء الجزائرية ALGERIE PRESSE SEVICE: الدفع الإلكتروني: أزيد من 1.7 مليون عملية بقيمة تناهز 14 مليار دج خلال السداسي الأول، الاثنين 14 أوت 2023، تم الاطلاع يوم 2024/04/29، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://aps.dz>

- تجمع النقد الآلي GIE MONETIQUE: نشاط السحب على جهاز الصراف الآلي، تم الاطلاع يوم 2024/03/13، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.giemontique.dz>

من خلال الجدول يتبين أن هناك زيادة مستمرة في عدد أجهزة الصراف الآلي حيز الخدمة، حيث قدر سنة 2016 بـ 1370 صراف، ليصل سنة 2017 إلى 1443 صراف آلي، بينما في سنة 2018 كان هناك تراجع طفيف قدر بـ 1441 صراف، أما سنة 2019 فقدت شهدت ارتفاعا في عدد أجهزة الصراف الآلي حيث قدر به 1621، أما سنة 2020 فقد شهدت قفزة نوعية في عدد أجهزة الصراف الآلي حيث قدر بـ 3030 صراف وهذا الارتفاع راجع إلى الإقبال على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني خاصة في ظل الوضعية الوبائية التي شهدتها البلاد، ثم زيادة طفيفة قدرت بـ 3053 صراف سنة 2021 واستمر هذا العدد في الارتفاع ليبلغ 3191 صراف آلي في أبريل 2022، و3844 صراف خلال جانفي من السنة الجارية، وهذا دليل على انتشار ثقافة النقد الآلي واستعمال وسائل الدفع الإلكترونية في جميع المعاملات المصرفية.

2/ نهائيات الدفع الإلكتروني:

تتولى البنوك الجزائرية الخاصة منها والعامة أو المختلطة إلى جانب مؤسسة بريد الجزائر توزيع أجهزة الدفع الإلكتروني على التجار والمؤسسات الاقتصادية من أجل تقديم خدمة الدفع الإلكتروني لزيائته، وخلال الفترة 2016 إلى غاية مارس 2024 لوحظ تزايد في عدد نهائيات ومحطات الدفع الإلكتروني العاملة سنوياً في الجدول التالي:



الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

جدول رقم (3-13): تطور عدد نهائيات الدفع الالكتروني في الجزائر

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	مارس 2024
العدد الإجمالي لمحطات الدفع الالكتروني TPE	5049	11985	15397	23762	33945	37561	46263	53191	53756

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

- بن مصطفى ريم؛ قلوب عبد الله: الدفع الالكتروني ودوره في تسيير أزمات السيولة في الجزائر، المشكاة في الاقتصاد والتنمية، المجلد 7، العدد 01، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، 2022، ص 35.

❖ إيمان نور الدين؛ إيمان نعمون: واقع الخدمات المصرفية الالكترونية في الجزائر قبل وبعد جائحة كورونا دراسة تحليلية للفترة (2012-2022)، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، جامعة بسكرة، جويلية 2023، ص 113.

- تجمع النقد الآلي: نشاط السحب الآلي على جهاز الصرف الآلي، نشاط الدفع على محطة الدفع الالكتروني، تم الاطلاع يوم 2024/04/24، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://giemonetique.dz>

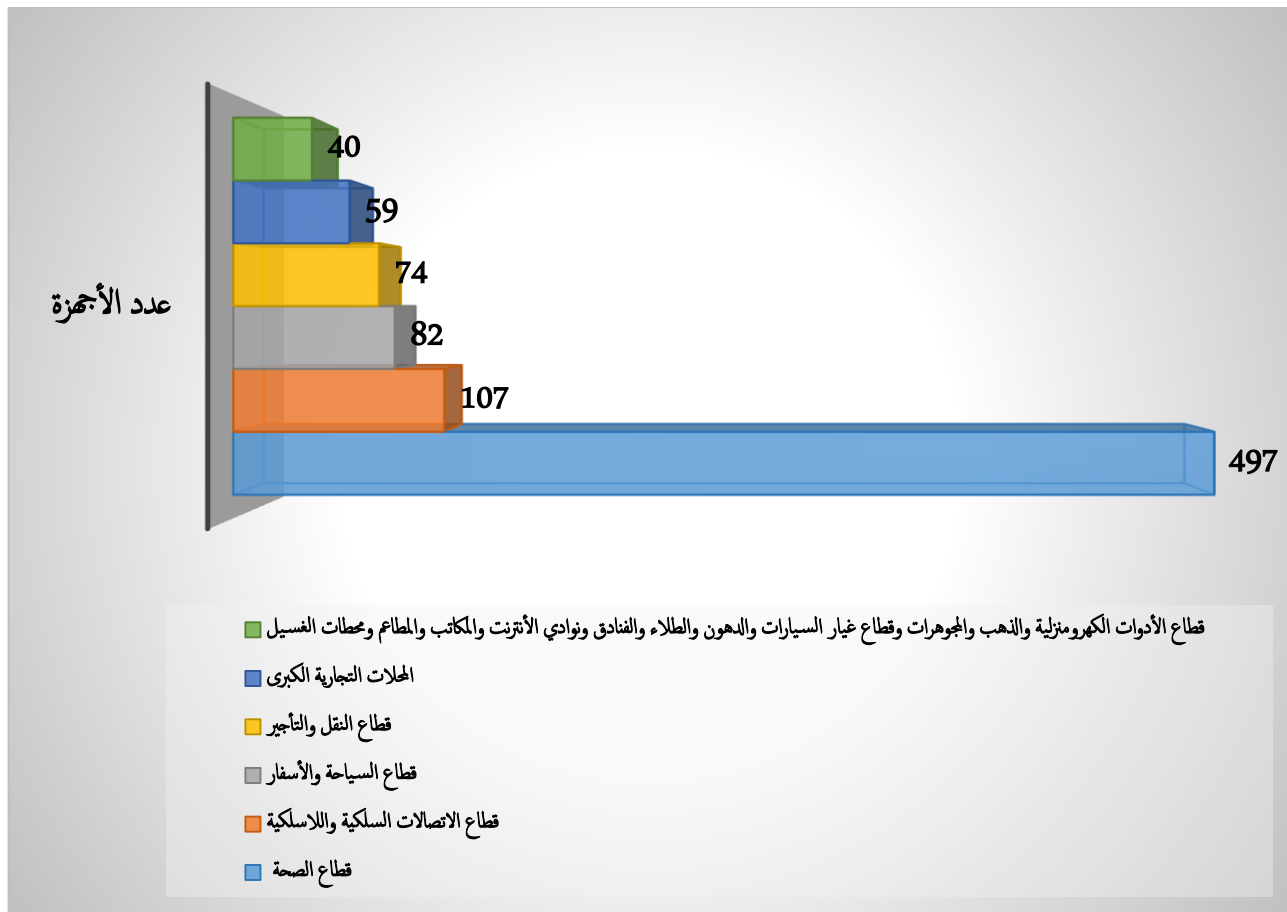
من خلال الجدول نلاحظ أنه يوجد تطور معتبر في عدد نهائيات الدفع الالكتروني في الجزائر بالنسبة لحاملي البطاقات البنكية أو البطاقة الذهبية لبريد الجزائر، بحيث أخذ منحى تصاعدي فمن 5049 جهاز سنة 2016 إلى 53756 جهاز حيز الخدمة في مارس 2024، ولعل أهم ما شجع اللجوء إلى هذه التقنية انتشار وباء كوفيد 19 الذي حث على استخدام هذه الطريقة لتسديد المشتريات بدلاً من استعمال النقود المعدنية والورقية التي اعتبرت بمثابة عامل رئيسي لانتقال هذا الوباء وبدون تحمل عبء حمل السيولة النقدية خاصة المبالغ الكبيرة التي قد يتعرض صاحبها للسرقة أو الضياع.

3/ أجهزة الدفع الالكترونية الموزعة حسب القطاعات والأنشطة:

من أجل تسهيل وتسريع المعاملات المالية تم توزيع أجهزة وموزعات الدفع الالكتروني لاتمام عمليات الدفع بطريقة سهلة وسريعة مريحة للوقت والجهد في عدة قطاعات اقتصادية وكذا الأنشطة والمرافق التجارية، وأيضا الاستغناء عن السيولة النقدية تجنباً للسرقة أو الضياع. ومن خلال هذا الشكل نعرض عدد هذه الأجهزة في الجزائر:

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

شكل رقم (3-09): أجهزة التحويل والدفع الإلكتروني حسب القطاعات والأنشطة التجارية في الجزائر لسنة 2017



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

- شيماء مرجة؛ صبيحة عبد اللاوي: دور خدمات الدفع الإلكتروني في ترقية التجارة الإلكترونية-تجربة الجزائر، دائرة البحوث والدراسات والقانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 02، مخبر الحوكمة والتنمية المستدامة، جامعة لونسلي علي، البلدة 02، الجزائر، جوان 2023، ص 113.

من خلال الشكل السابق المتعلق بخدمات الدفع وأجهزة التحويل الإلكترونية حسب القطاعات والأنشطة التجارية في الجزائر، حيث يحتل الأولى قطاع الصحة بـ 497 جهاز بمختلف الولايات، تليه قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية بـ 107 جهاز، ثم قطاع السياحة والأسفار بـ 82 جهاز، يليه قطاع النقل والتأجير بـ 74 جهاز ثم المحلات التجارية الكبرى بـ 59 جهاز، وبمتوسط 40 جهاز لكل من الأدوات الكهربائية والذهب والمجوهرات وقطع غيار السيارات والدهون والطلاء والفنادق ونوادي الإنترنت والأكشاك والمكاتب والمطاعم ومحطات الغسيل، يبدو أن توزيع أعداد هذه الأجهزة على المستوى الوطني تبدو ضئيلة جدًا لتغطية كافة احتياجات المواطنين.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

رابعا/ الدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال في الجزائر:

يشهد نظام الدفع الالكتروني في الجزائر تطورا مستمرا في عالم المدفوعات، خاصة مع سهولة استخدامها والحفاض رسومها، حيث تم إجراء 202480 معاملة في عام 2019 من خلال بطاقتي الدفع البطاقة الذهبية CCP وبطاقة الدفع الالكتروني ما بين البنوك (CIB) مقارنة بـ 7366 معاملة تم إجراؤها في عام 2016، ومن بين أحدث طرق الدفع الالكتروني في الجزائر تقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف النقال، خصوصا وأن الجزائر تحصي حاليا 37 مليون مشترك في الجيل الثالث والجيل الرابع للهاتف النقال، وفيما يلي عرض لأهم خدمتي دفع الكتروني عبر الهاتف النقال في الجزائر:

1/ خدمة "بريد PAY" : قامت مؤسسة بريد الجزائر في شهر أوت من سنة 2020 بإطلاق خدمة جديدة للمدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال أطلق عليها اسم "بريد PAY" وهي خدمة تعتمد على تقنية فارقة الرموز ثنائية الأبعاد تدعى برمز الاستجابة السريعة (QR code statique)، والتي تمكن زبائن بريد الجزائر والحاصلين على البطاقة الذهبية باستعمال تطبيق "بريدي موب" من دفع كل مستحقات مشترياتهم عن طريق تحويل الأموال من حساب الزبون إلى حساب التاجر بطريقة امنة وبدون الحاجة إلى سيولة نقدية وهذا ما سيساهم في التقليل من مشكلة وأزمة السيولة بالجزائر.



ومع هذه الخدمة الجديدة للدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال "بريد PAY" لن تكون أجهزة تعاليات الدفع الإلكتروني (TPE) ضرورية لإجراء معاملات الدفع الإلكترونية في المتاجر.

ويمكن الاستفادة من هذه الخدمة باتباع الخطوات التالية¹:

- فتح تطبيق "بريدي موب" عبر الهاتف النقال.
 - اختيار وتحميل خدمة "بريد PAY" المحملة على الهاتف النقال.
 - مسح رمز الاستجابة السريعة (QR code) المخصص للتاجر أو المعاملة بواسطة الهاتف النقال.
 - إدخال الرمز السري الذي يرسل للزبون عبر رسالة نصية في الهاتف النقال لتأكيد العملية.
- وفي النهاية تظهر عبارة "تمت عملية الدفع بنجاح"، وفي نفس الوقت ستصل رسالة نصية للزبون والتاجر في الهاتف النقال تتضمن تأكيد نجاح العملية.

¹ - بوسهوه نذير؛ ملوح محمد: الدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال ودوره في الحد من أزمة السيولة النقدية بالجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 01، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2022، ص 12.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

وتهدف هذه الخدمة الجديدة إلى تطوير التجارة الإلكترونية لامتناسص أموال السوق الموازية والتقليل من الضغط المتواصل على مكاتب البريد، خصوصاً مع أزمة السيولة النقدية بالجزائر ومع الظروف الصحية الحالية التي تمر بها الجزائر في ظل جائحة كورونا والتي تتطلب التعامل عن بعد (بدون تلامس) وهي أهم ميزة توفرها هذه الخدمة بالإضافة إلى أنها خدمة سريعة وسهلة الاستخدام وغير مكلفة وتتمتع بدرجة عالية من الأمان.

ولا بد من التنويه بأن الجزائر قامت قبل إطلاق الخدمة الجديدة "بريد PAY" بمحملة من التدابير والإجراءات التحفيزية الرامية إلى ترقية نظام الدفع الإلكتروني، من بينها توسيع عمليات توزيع نكائيات الدفع الإلكتروني (TPE) وتنصيبها لدى التجار بصفة مجانية مع مرافقتهم بمحملة من الإجراءات التحفيزية حسب ما نصت عليه المادة 111 من قانون المالية 2020 وذلك للتخفيف من أزمة السيولة النقدية بالجزائر خاصة في ظل جائحة كورونا، حيث بلغ عدد أجهزة (TPE) الموزعة في نهاية سنة 2020 عدد 32347 جهاز وهو ما يعتبر مؤشر مقبول.

2/ خدمة "Wimpay - BNA": قدم البنك الوطني الجزائري (BNA) في شهر مارس من سنة 2021 خدمة جديدة للدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال أطلق عليها اسم " Wimpay-BNA " وهي خدمة تعتمد على تقنية تدعى برمز الاستجابة السريعة (QR code) والموجهة للخواص والمهنيين والتجار والمؤسسات، حيث يمكن استخدامها على الهواتف النقالة على مدار الساعة وطول أيام الأسبوع 24 ساعة/24 و 07 أيام/07 بطريقة آمنة ومن أي مكان بما فيها خارج الجزائر، وذلك لطلب واستلام وتحويل الأموال على الفور من حساب المستخدم نحو حساب مستخدم آخر للخدمة¹.

وتوفر هذه الخدمة الزبائن البنك الوطني الجزائري من الأفراد، المهنيين والتجار الكثير من الإعدادات مثل: إجراء عمليات الدفع عن طريق رموز الاستجابة السريعة (QR-code)، إجراء عمليات التحويل المستخدم "Wimpay-BNA" "BNA، طلب الأموال من مستخدم آخر لخدمة Wimpay-BNA"، مشاركة فواتير الاستهلاك، تسيير الميزانية، الاطلاع على الرصيد الاطلاع على كشف العمليات المنجزة، والاطلاع على كشف طلبات تحويل الأموال المستلمة المرسل)، أما بالنسبة للمؤسسات فإن هذه الخدمة تتيح إمكانية قبول عمليات الدفع المنجزة عن طريق رموز الاستجابة السريعة (QR-code) مقابل الخدمات المقدمة، الاطلاع على الرصيد تسيير البالعين ونقاط البيع الاطلاع على نشاط البائعين ونقاط البيع، والاطلاع على كشف العمليات المنجزة.

¹ - بوسهوه نذير؛ ملوح محمد: الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال ودوره في الحد من أزمة السيولة النقدية بالجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 01، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، 2022، ص 13.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

وسجل البنك الوطني الجزائري قرابة 1400 مشترك في خدمة "Wimpay-BNA" التي أطلقت في 18 مارس 2021، ويشمل هذا الرقم المستخدمين الأفراد والتجار الذين أجروا حوالي 800 معاملة بين تحويل الأموال ودفع المستحقات منذ إطلاق هذه الخدمة. وتهدف هذه الخدمة الجديدة "Wimpay-BNA" إلى تعزيز وتطوير وتنويع الخدمات البنكية الإلكترونية والخدمات عن بعد وتنويع قنوات التوزيع وهو ما سيساهم في تسريع الشمول المالي، وتوفير حلول جديدة وامنة تساهم ولو بشكل جزئي في الحد والتخفيف من أزمة السيولة النقدية بالجزائر.

ولكن في الواقع لازالت هذه الخدمة مثلها مثل خدمة "بريدPAY" الطلب والإقبال عليها ضعيف جدا من طرف زبائن البنك الوطني الجزائري، نظراً لكونها حديثة جدا في مرحلة التقديم) وغير معروفة لدى الكثير من الزبائن، ونتيجة لضعف الثقافة استخدام مثل هذه التكنولوجيا لدى الزبائن وعدم الثقة في التكنولوجيا المالية الحديثة وتفضيل التعامل بالسيولة الملموسة، وهذا ما أدى إلى عدم مساهمة هذه الخدمة الجديدة "Wimpay-BNA" بشكل فعال في الحد والتخفيف من أزمة السيولة النقدية بالجزائر.¹

3/ بريدي موب: استخدامات خدمة الدفع بالهاتف المحمول بالجزائر إن تقنية استخدام الهاتف المحمول حديث العهد بالجزائر، حيث كانت أول مبادرة من مؤسسة بريد الجزائر سنة 2020، إذ تم تسميتها "بريد باي" تعمل باستخدام رمز الاستجابة السريعة QR CODE من أجل دفع مستحقات مشتريات المواطنين، وتعد هذه الخدمة قفزة تكنولوجية نوعية في مجال الدفع الإلكتروني بالجزائر، كما أنه يعد خياراً إستراتيجياً لا يمكن الاستغناء عنه مستقبلاً في ظل التطور القائم وسياسة التوجه نحو الاقتصاد الرقمي والتوسع في نطاق التجارة الإلكترونية، وتم ارفاق هذه التقنية بحملة من الإجراءات والتدابير التحفيزية الرامية إلى ترقية منظومة الدفع الإلكتروني والتي من بينها توسيع عمليات تنصيدها لدى التجار بصفة مجانية، بحيث تعتبر هذه الخدمة سهلة وغير مكلفة وتسمح للتجار بتعويض استعمال تقنية نهائيات الدفع الإلكتروني، كما أن هذه العملية لا تحتاج لاتصال مباشر وإنما تتم عبر الهاتف النقال بريد باي، وتسمح للزبون بدفع المستحقات للتاجر، وذلك عبر تطبيق بريد موب، بتحويل الأموال من حسابه إلى حساب هذا الأخير بطريقة جد أمنة، ويستفيد التاجر من هذه الخدمة الرقمية السلسة من خلال انخراطه بتقديم ملفه على مستوى بريد الجزائر، ويشترط على الزبون أن يكون حائزاً حساباً بريدياً جارياً والبطاقة الذهبية وأن يصرح عن رقم الهاتف أو عن طريق إدخال رقمه في أي صراف آلي لشبكة بريد الجزائر.

¹ - بوسهوه نذير؛ ملوح محمد: الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال ودوره في الحد من أزمة السيولة النقدية بالجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 01، جامعة يحيى فارس، المدينة، الجزائر، 2022، ص 14.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

كما أطلقت شركة اتصالات الجزائر في مجال دعم المدفوعات عبر الهاتف المحمول الفاتورة الإلكترونية "EFacture" والتي هي عبارة عن خدمة تسمح بتلقي الفواتير الهاتفية عبر البريد الإلكتروني إضافة إلى الفاتورة الكلاسيكية، وهكذا فإنه يتسنى للفرد تسديد فاتورته على مستوى الوكالة التجارية أو من خلال استعمال الهاتف المحمول بواسطة التطبيق الجديد E-Paiement espace client المتاح عبر فضاء الزبون الموجه لتعزيز خدمة التبعة وتسديد الفواتير¹.



بريدي باي هو عبارة عن وسيلة دفع جديدة، عن طريق الهاتف النقال، من ميزاتنا أنها سهلة الاستعمال وغاية في الأمان، هذه الخدمة مبنية على تكنولوجيا تقنية قراءة الرمز الشريطي ثنائي الأبعاد.²

أطلق بريد الجزائر هذه الخدمة الجديدة للدفع الذاتي وهي خدمة تسمح لحاملي بطاقات الذهبية ببرمجة تحويل الأموال من حساب بريدي جلري إلى حسابات بريدية أخرى، حيث سجلت ارتفاعاً بقيمة 06 مرات من التحويلات في سنة واحد (991.991 عملية تسوية 2020 مقابل 150.992 عملية تسوية سنة 2019)³.

هذا النوع من طرق الدفع يتم إجراؤه دون أي اتصال، أي (بدون بطاقة الذهبية وبدون سيولة) بحيث يتم إجراء عملية مسح ضوئي انطلاقاً من تطبيق "بريدي موب" ليتم بعدها منح رمز الإجابة السريع للتاجر أو يتولد بموجب إجراء العاملة المالية. وهو الرمز الذي يسمح للزبون بالقيام بعملية تحويل الأموال من حسابه إلى حساب التاجر بكلّ أمان وفي وقت فوري⁴.

¹ - سارة سعودي؛ عثمان عثمانية: المدفوعات عبر الهاتف المحمول كأداة لتعزيز الشمول المالي بالجزائر، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 01، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، جوان 2023، ص 274.

² - دعوز سعاد: دور استعمال البطاقة الذهبية لبريد الجزائر للحد من أزمة السيولة، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 06، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2021، ص 52-53.

³ - بوخاري فاطنة: تحديات وضرورة تحسين وسائل الدفع الإلكترونية لإداء البنوك في ظل جائحة كورونا-دراسة حالة الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد 01، جامعة الجيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 204.

⁴ - قيمش خولة؛ بلعة جويده: وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة مراجعة مغربية للمنظمات، المجلد 05، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، ديسمبر 2021، ص 91.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها



المطلب الثالث: حجم عمليات الدفع الإلكتروني في الجزائر

من خلال ما سبق عرضه من تنوع في وسائل وقنوات الدفع الإلكتروني التي طرحتها الدولة الجزائرية، لا بد من عرض تطور معاملات وعمليات الدفع عبر هذه الوسائل والقنوات فيما يلي:

أولاً/ حجم المعاملات الإلكترونية بواسطة البطاقات البنكية:

إن تطور عدد البطاقات البنكية ساهم في تطور عمليات

الدفع الإلكتروني عبرها، سنوضحها كما يلي:

جدول رقم (3-14): العمليات عبر البطاقة البنكية للفترة (2016-2023)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد العمليات	2.2 مليون	2.994 مليون	3.592 مليون	4.15 مليون	12.920 مليون	23.867 مليون	29.173 مليون	30 مليون

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

❖ إيمان نور الدين؛ إيمان نعمون: واقع الخدمات المصرفية الإلكترونية في الجزائر قبل وبعد جائحة كورونا دراسة تحليلية للفترة (2012-2022)، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، جامعة بسكرة، جويلية 2023، ص 111.

❖ بنك الجزائر: التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، سبتمبر 2023، ص 80.

❖ وكالة الأنباء الجزائرية ALGERIE PRESSE SERVICE: الدفع الإلكتروني: إطلاق حملة تحسيسية واسعة في سنة 2024، الإثنين 09 أكتوبر 2023، تم الاطلاع يوم 2024/04/29، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://aps.dz>

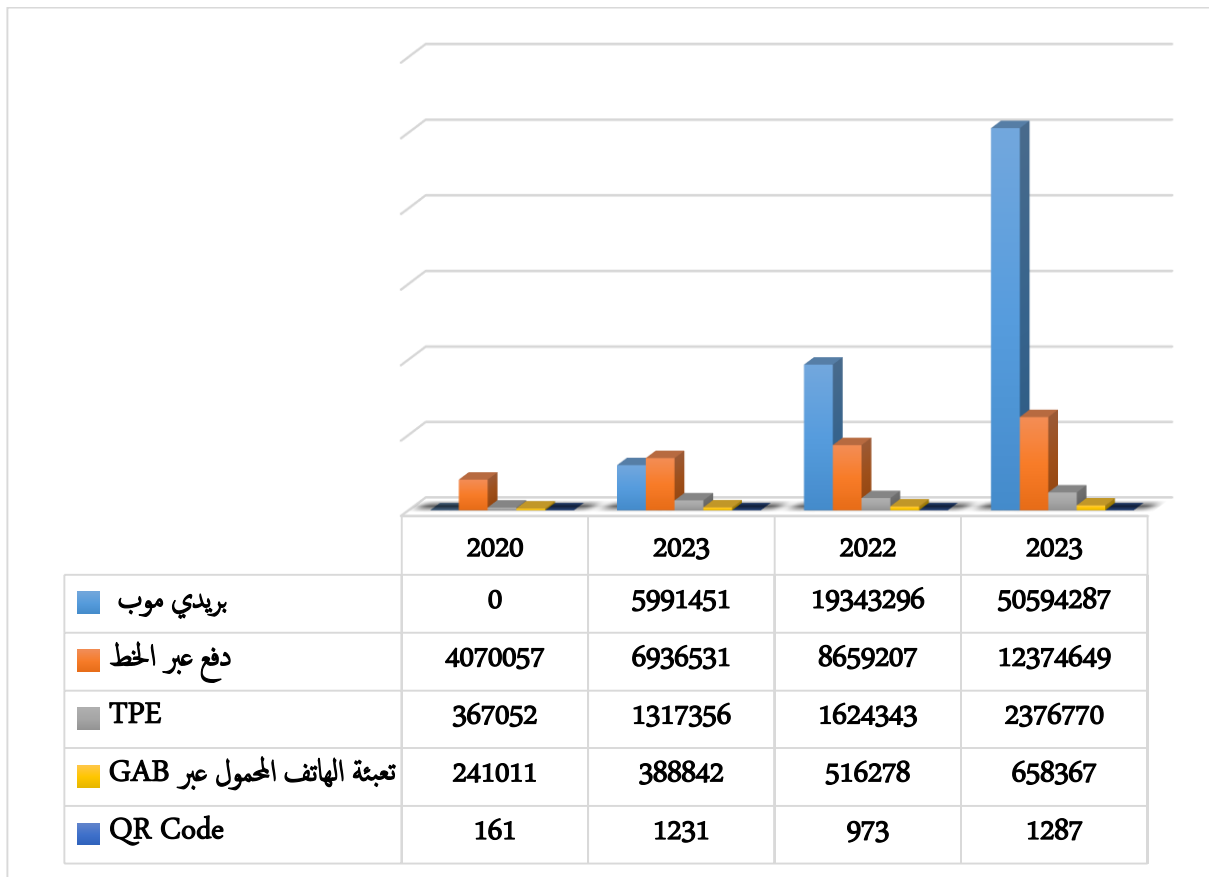
يوضح الجدول السابق تطور العمليات عبر البطاقة البنكية، حيث نلاحظ انخفاضاً قوياً سنة 2016 بـ 2.2 مليون عملية ثم ارتفاعاً طفيف جداً سنة 2017 بـ 2.994 مليون عملية، وانطلاقاً من سنة 2020 سجلت عمليات الدفع ارتفاعاً كبيراً بـ 12.920 مليون عملية وهذا راجع لتوجه المتزايد نحو استخدام البطاقات البنكية منذ بداية جائحة كورونا وتدابير الحجر الصحي.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

ثانيا/ عمليات الدفع عبر الخط:

سمح رفع عدد الحاملين للبطاقة النقدية الذهبية وكذا توسيع باقة الخدمات المتاحة على المنصة التجارية لبريد الجزائر بتسجيل زيادة معتبرة في عدد ومبلغ عمليات الدفع عبر الخط، حيث سجل عدد عمليات الدفع ارتفاعا فاق 98 % بين سنتي 2020 و 2022، بينما ارتفع مبلغ العمليات بحوالي 240 % خلال نفس الفترة.

شكل رقم (3-10): 66 مليون عملية دفع إلكتروني



المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: تعزيز الشمول المالي وتعميم الدفع الإلكتروني، 2024، تم

الاطلاع يوم 2024/03/24، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.mpt.gov.dz>

يعتبر "بريدي موب" التطبيق الأكثر تحميلاً من بين التطبيقات النقدية في الجزائر عبر أجهزة الأندرويد بأكثر من 5 مليون تحميل إلى غاية الآن، حيث سجل مبلغ وعدد العمليات المنجزة بواسطة التطبيق (تعبئة رصيد الهاتف النقال، دفع فواتير اتصالات الجزائر، دفع فواتير الجزائرية للمياه، دفع فواتير، سيال...) تطوراً محسوساً بين سنتي 2020 و 2022 قدر بأكثر من 6 مرات من حيث المبالغ وأكثر من 24 مرة من حيث عدد العمليات المنجزة عبر تطبيق بريدي موب.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

ثالثا/ حجم المعاملات الإلكترونية بواسطة البطاقات البنكية والبطاقات البريدية "البطاقة الذهبية":

سمح طرح التعامل بالبطاقة الذهبية من رفع عدد العمليات الدفع الإلكترونية وكذا توسيع باقة الخدمات المتاحة على المنصة التجارية لبريد الجزائر بتسجيل زيادة معتبرة في مبلغ عمليات الدفع نوضحها فيما يلي:

جدول رقم (3-15): تطور عدد معاملات الدفع في الجزائر

السنة	العدد الاجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الاجمالي لمعاملات الدفع
2016	65501	444508902.40
2017	122694	861775368.90
2018	190898	1335334130.76
2019	274624	1916994721.11
2020	711777	4733820043.01
2021	2150529	15113249499.92
2022	2712848	19343056538.17
2023	3997165	31518739249.37
جانفي 2024	422782	3374064529.05
فيفري 2024	420763	3367573343.46
مارس 2024	472457	3647797574.76

المصدر: تجمع النقد الآلي GIE MONETIQUE: نشاط السحب على جهاز الصرف الآلي، الجزائر، تم

الاطلاع يوم 2024/04/24، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.giemonetique.dz>

نلاحظ من خلال الجدول، الارتفاع المستمر لعدد المعاملات التي تتم عبر هذه الأجهزة، خاصة مع بداية سنة 2020 وذلك بعد انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البنكية/الذهبية، التي أصبحت سارية المفعول منذ 05 جانفي 2020 ستشمل الاحصائيات، مما يعني أن زيادة عددها يلقي تجاوبا من طرف مستخدميها، وهذا يشجع على المزيد من تعميمها، وبالتالي جلب المزيد من المستخدمين لها مما يساهم في إرساء الشمول المالي، لأن هذا التزايد يدل على استخدامها من طرف أشخاص آخرين جدد.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

رابعا/ عدد معاملات الدفع الإلكتروني حسب الأنشطة: إن تطور عدد عمليات ومعاملات الدفع الإلكتروني نتيجة جمع البطاقات البنكية والبطاقة الذهبية لبريد الجزائر نتج عنه تطور في عمليات الدفع في عديد الأنشطة والمجالات نعرضها فيما يلي:

جدول رقم (3-16): عدد معاملات الدفع الإلكتروني حسب الأنشطة

السنة	هاتف/اتصالات	نقل	تأمين	كهرباء/ماء	خدمة إدارية	خدمات	بيع البضائع	العدد الاجمالي للمعاملات
2016	6536	388	51	391	00	00	00	7366
2017	87286	5677	2467	12141	00	00	00	107844
2018	138495	5871	6439	29722	1455	00	00	176982
2019	141552	6292	8342	38086	2432	5056	00	202480
2020	4210284	11350	4845	85676	68395	213175	235	4593960
2021	6993135	72164	8372	120841	155640	457726	13486	7821346
2022	7490626	195490	23571	302273	153957	705114	24169	8895200

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على:

- شفيقة ضويبي: دور وسائل الدفع الإلكترونية في معالجة أزمة السيولة في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة (2016-2017)، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 16، العدد 01، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، جانفي 2022، ص 17.
- شريف إبراهيم؛ بلخضر عيسى: استعمال وسائل الدفع الإلكتروني لمواجهة أزمة السيولة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد 01، جامعة جيلالي لباس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2023، ص 187.
- وداد بوفافة؛ روميضاء شقروش: آفاق استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري-دراسة ميدانية من وجهة نظر الموظف، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 09، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2023، ص 366.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن عمليات الدفع عبر الانترنت تتزايد من سنة إلى أخرى، حيث عرفت ارتفاعاً مستمراً منذ 2016، حيث بلغ عدد العمليات 7366 عملية، ليستمر هذا العدد في الارتفاع خلال السنوات التي تلتها بوتيرة متوسطة لتبلغ 202480 عملية سنة 2019، حيث عرفت عمليات الدفع من سنة 2016 إلى غاية 2019 إقبالا محتشما، بينما عرف عدد العمليات في سنة 2020 قفزة نوعية وبلغ ما يقارب 4.6 مليون عملية، أي بزيادة تفوق 21 مرة مقارنة بالسنة التي سبقتها، وهذا راجع لإجراءات الحجر الصحي التي تم فرضه، أين اتخذ المواطن الجزائري الدفع عن طريق الانترنت وسيلة بديلة للنقد الورقي تفاديا للاختلاط والاحتكاك لتجنب العدوى بفيروس كورونا، واستمرت العمليات في الارتفاع لتبلغ سنة 2021 ما يقارب 7.8 مليون عملية، واحتل قطاع الاتصالات الحصة الأكبر من حيث عدد المعاملات يليه قطاع الكهرباء، ليتفوق عليه قطاع الخدمات 2021. أما سنة 2022 فقد بلغ عدد المعاملات أكثر من 8.8 مليون عملية كذلك بتفوق قطاع الاتصالات يليه قطاع الخدمات.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

المبحث الرابع: التجربة المغربية في استعمال وسائل الدفع الإلكتروني

سبق وأن عرضنا في الفصل الثاني تجارب دولية وعربية كانت سباقة في تبني الصيرفة الإلكترونية في جُلّ المعاملات المالية والبنكية واستعمال وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية، حيث كانت لها خطى جيّدة أحرزت بها نتائج وتقدمًا كبيرًا على المستوى العالمي، وفيما سنقوم بعرض تجربة الجارة "المملكة المغربية" بدراسة مختلف جوانبها.

المطلب الأول: البنية التحتية وتجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المملكة المغربية

حسب تقرير الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات في المغرب والصادر سنة 2015، بشراكة مع المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال، فإن المغرب تقدم بـ 21 رتبة فيما يتعلق بمؤشر الجاهزية الشبكية الذي ينشره المنتدى الاقتصادي العالمي حول التقدم الذي تسجله الدول في مجال المعلومات، كما تقدم بـ 68 نقطة فيما يتعلق بالخدمات الهاتفية المتنقلة. فانتقل المغرب من الرتبة 99 سنة 2014 إلى الرتبة 78 سنة 2015، محتلاً بذلك الرتبة الأولى على صعيد دول شمال إفريقيا، متقدماً على تونس (المرتبة 81)، والجزائر (المرتبة 120)¹. وفيما يتعلق بترتيب الدول الأفريقية حسب تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2023، يظهر النتائج كما يلي:

1. المغرب (85.1 نقطة).
2. موريشيوس (81.7 نقطة)
3. سيشيل (80.9 نقطة)
4. جنوب أفريقيا (80.5 نقطة)
5. ليبيا (79.4 نقطة).
6. الجزائر (77.8 نقطة)
7. مصر (75.8 نقطة)
8. تونس (75.4 نقطة)
9. بوتسوانا (74 نقطة)
10. الجابون (72.9 نقطة)².

¹ - أسماء شاعو: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقعها ورهاناتها: دراسة مقارنة بين الجزائر، وتونس، والمغرب، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 10، جوان 2016، ص 116.

² - أنفا نيوز: ترتيب الدول الإفريقية 2023 حسب تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: المغرب يتفوق، 23 ديسمبر 2023، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://anfanews.com>

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

أفاد أحدث تقرير للاتحاد الدولي للاتصالات برسم سنة 2023 بأن المغرب يتصدر ترتيب مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بواقع 85,1 نقطة. وأبرز التقرير الصادر عن الاتحاد بعنوان "قياس التنمية الرقمية...مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سنة 2023" أن هذا التنقيط يتخطى المتوسط العالمي البالغ 72,8 على 100، وكذا المتوسط الإفريقي الذي يقدر بـ 47,4.

وحسب المؤشرات، يتجاوز المغرب بكثير المتوسط العالمي (70,5 في المائة) فيما يتعلق بنسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت، مسجلاً نسبة 92,8 في المائة. وفيما يخص الأسر التي تتوفر على إمكانية الولوج إلى الإنترنت المنزلي وتغطية الجيل الثالث/الرابع (3G/4G)، والتي يبلغ متوسطها العالمي تواليًا 70,8 و 92,5 في المائة، تظل المملكة في موقع جيد بمعدلي 90,7 و 99,2 في المئة تواليًا.

وتأتي هذه النتائج لتعكس الجهود التي تبذلها المملكة المغربية في مجال تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أطلقت الحكومة المغربية العديد من البرامج والمبادرات الرامية إلى تعزيز التحول الرقمي في البلاد. ومن أبرز هذه البرامج، برنامج "الجيل الرقمي 2025" الذي يهدف إلى تحسين البنية التحتية الرقمية في المغرب، وبرنامج "مدرستي الرقمية" الذي يهدف إلى تزويد جميع المدارس المغربية ببنية تحتية رقمية حديثة. وتعد هذه النتائج إنجازاً مهماً بالنسبة للمغرب، حيث تؤكد التزام المملكة بتعزيز التحول الرقمي، وجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية¹. في حين حلت المرتبة 17 عالمياً في مؤشر كفاءة الحوكمة في استخدام تكنولوجيات المعلومات بواقع 0.8 بينما حلت الجزائر المرتبة 134 عالمياً بواقع 0.08².

جدول رقم (3-17): تطور عدد المشتركين في خدمة الانترنت في المغرب (2016-2022)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المستخدمين	19 مليون	20 مليون	22 مليون	22.53 مليون	25.32 مليون	29.8 مليون	35.6 مليون
نسبة من عدد السكان	57.72 %	57.6 %	62 %	63.49 %	71.36 %	74.4 %	85.24 %

¹ - رشيد محمودي: المغرب الأول إفريقيا في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مجلة صناعة المغرب، 23 ديسمبر 2023، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://ar.industries.ma>

² - مفيدة بن عثمان؛ زينب شطبية: جاهزية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر-دراسة مقارنة-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، مخبر الجامعة والتنمية المحلية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مراح ورقلة، ديسمبر 2019، ص 175.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

❖ هوارى عامر؛ دغير فتحي: واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر مقارنة مع كل من تونس المغرب ومصر على ضوء مؤشر المعرفة العالمي 2017-2019، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الخلفة، جوان 2021، ص 704.

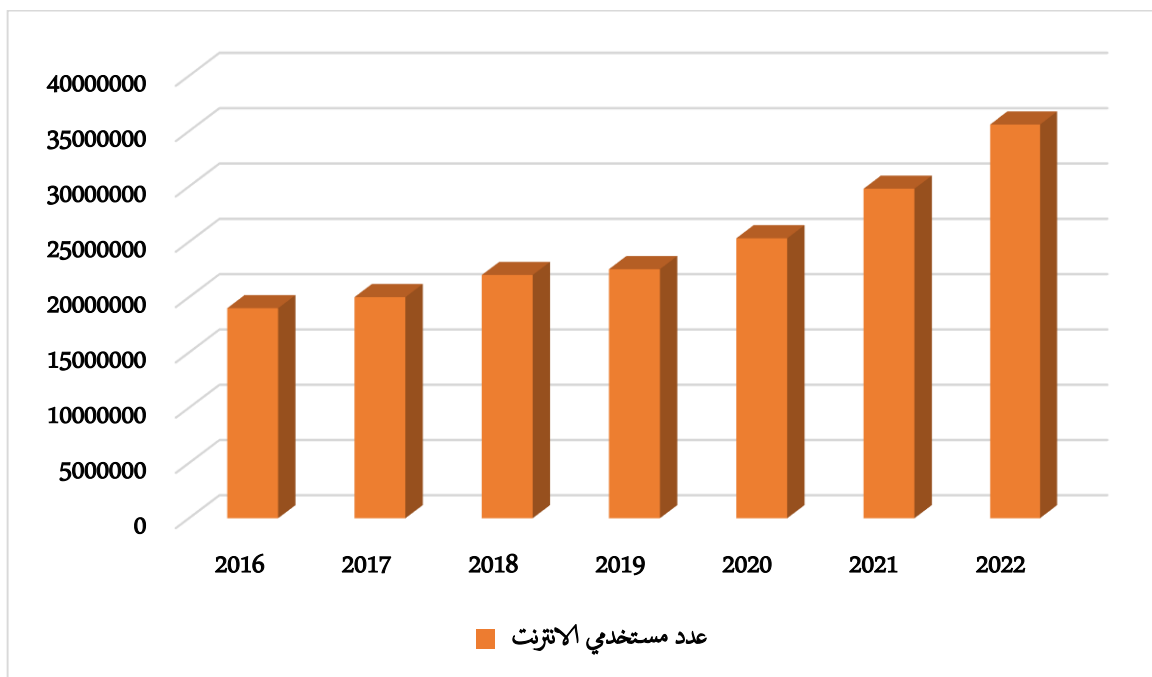
❖ تقرير: المغاربة في المركز الثاني قاريا في استخدام الإنترنت بأزيد من 20 مليون متصل، الاثنين 30 يناير 2017، تم الإطلاع يوم: 23 أبريل 2024، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://lamome2.com>

❖ تقرير: 22 مليون مغربي يستخدمون الإنترنت، أصوات مغربية، 04 فبراير 2019، تم الإطلاع يوم 23 أبريل 2024، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://Demaghrebvioce.pr>

❖ يوسف لخضر: عدد المشتركين في الأنترنت بالمغرب يسجل نموا كبيرا ب 40% منذ 2019، هسبريس، الثلاثاء 28 مارس 2023، تم الاطلاع يوم 21 أبريل 2024، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://Dehespress.com>

ويمكن توضيح هذا التطور الكبير في الشكل التالي:

شكل رقم (3-11): تطور عدد المشتركين في خدمة الانترنت في المغرب (2016-2022)



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الجدول السابق

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

المطلب الثاني: أنظمة الدفع الإلكتروني في المملكة المغربية

إن نظام الدفع يعتبر من أبرز ركائز نظام المصرفي في الدولة، ويدل على واقع نظام المصرفي ويعكس مدى أداء دوره والذي يعتبر للاقتصاد المغربي ويعتبر من الدعائم الأساسية لاعتماد التجارة الإلكترونية ومنه سوف نتطرق لنظم الدفع في المغرب وواقعها.

أولاً/ نظام التسوية الإجمالي المغربي SRBM: هو نظام بدأ العمل به في المغرب سنة 2006 وهو البنية التحتية لعمليات الدفع فهو يسمح بنقل الأموال بطريقة سريعة وآمنة بين المؤسسات المالية المشاركة ويساعد على تعزيز فعالية السياسة النقدية وهذا النظام على وجه الخصوص يسمح بـ:

✓ تنفيذ عمليات الدفع في الوقت الحقيقي بأمان من خلال تسوية العملة المركزية ومن خلال نظام معلومات آمنة للغاية.

✓ سهولة تداول النقود المركزية وبالتالي تعزيز فعالية السياسة النقدية.

✓ إدارة التدفق النقدي بين مؤسسات الأعضاء من خلال إنشاء حساب تسوية مركزي واحد لكل مشارك إلى جانب مراقبة السيولة والتدفقات الدائمة للنقود عن طريق بنك المغرب.

إن المشاركون في نظام التسوية الإجمالي المغربي SRBM مرهون يفتح حساب مع بنك المغرب والامتثال للمتطلبات الفنية التي يتم تحديدها من قبله.

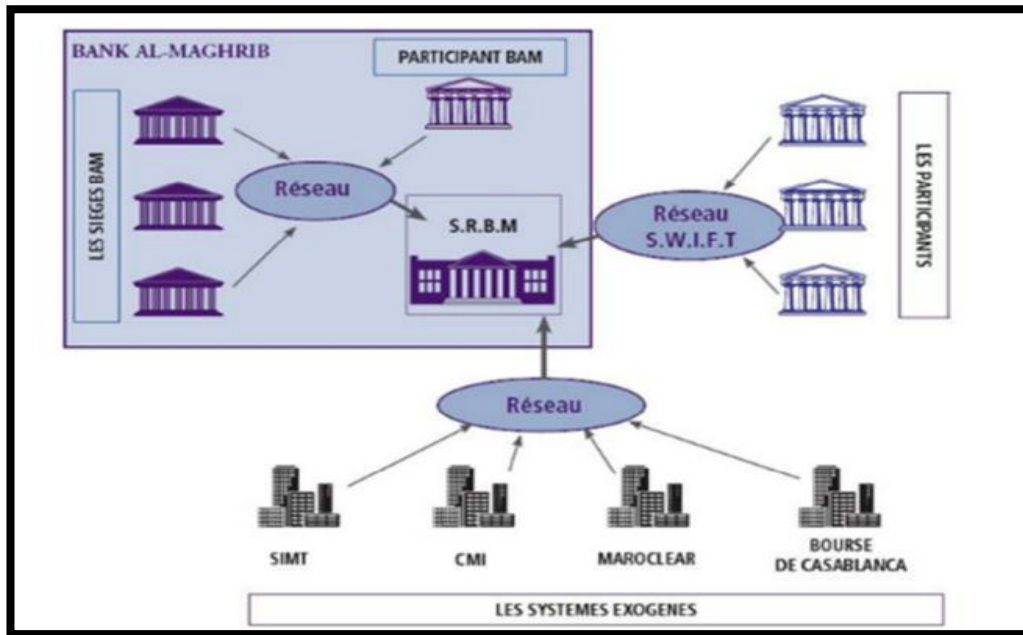
المشاركون في هذا النظام بالإضافة إلى بنك المغرب كمشارك ومديرا للنظام، هي البنوك التي لديها إمكانية الوصول إلى أدوات السياسة النقدية وكذلك بعض المؤسسات المالية المعتمدة من طرف المغرب.

نظام التسوية الإجمالي في المغرب SRBM يعمل جنباً إلى جنب مع أنظمة أخرى ولا سيما مع أنظمة ضمان تسوية الأوراق المالية من قبل بورصة دار البيضاء MAROCLEAR ومركز الخدمات الإلكترونية عبر الشبكة الدولية SWIFT الذي من خلاله يتم تعديل الأرصدة يوميا لتحقيق نظام شامل متكامل وآمن.¹

¹ - بوهكة فتيحة؛ عوار حنان: التجارة الإلكترونية وتحديات اعتمادها في اقتصاديات الدول -دراسة مقارنة-، مذكرة ماستر، تخصص مالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015-2016، ص ص 88-89.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

شكل رقم (3-12): بنية نظام SRBM



المصدر: قماير هاجر؛ عباس مختارية: تحديات المنظومات المصرفية في ظل التكنولوجيات الحديثة-دراسة مقارنة للدول المغربية، مذكرة ماستر، تخصص مالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014-2015، ص 81.

بلغ إجمالي الأرصدة التي صرفتها مجموعة نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك المغربية، في نظام التسويات الإجمالية للمغرب (SRBM)، من جانبها، 439 مليار درهم، مسجلة زيادة بنسبة 5 بالمائة مقارنة بمستواه في 2018. وبالإضافة إلى ذلك، أكد بنك المغرب أن نسبة المقاصة قد تم تحديدها عند مستوى منخفض قدره 11.47 بالمائة خلال عام 2019، مشيراً إلى أن خمس مؤسسات ائتمانية ملتزمة بنظام المقاصة الإلكترونية تستحوذ على 72.6 في المائة من المعاملات البنكية.¹

أفاد تقرير لبنك المغرب بأن نشاط النظام المغربي للأداءات الإجمالية (SRBM)، سجل في سنة 2022 ارتفاعاً بنسبة 241 في المائة في عدد أوامر أداء المشاركين المباشرين ليلبلغ 274.039 عملية منجزة بقيمة 5.941 مليار درهم. وأوضح بنك المغرب في تقريره السنوي حول البنيات التحتية للأسواق المالية ووسائل الأداء ومراقبتها والشمول المالي، أن هذا التطور جاء نتيجة لزيادة في كل من التحويلات لحساب الزبناء (246 في المائة) والتحويلات بين الأبنك (233 في المائة). وتمثل التحويلات بين الأبنك 35 في المائة من حيث حجم أوامر أداء المشاركين المباشرين، مسجلة

¹ - بنك المغرب: المبادلات بين البنوك بلغت نحو 85 مليون معاملة، بنزيمان ماغازين، 21 أكتوبر 2020، تم الإطلاع يوم 04 ماي 2024، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.businessman.ma>

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

ارتفاعاً نسبته 23,3 في المائة، لتنتقل بذلك من 77.087 أمر أداء سنة 2021 إلى 95.031 أمر أداء سنة 2022. وبلغت قيمتها الإجمالية 3.652 مليار درهم سنة 2022 مقابل 3.193 مليار درهم سنة 2021، أي بزيادة نسبتها 14,4 في المائة مقارنة بالسنة المنصرمة. وفيما يتعلق بالتحويلات لحساب الزبناء، فقد ارتفعت بنسبة 24,6 في المائة برسم سنة 2022، لتواصل نموها مقارنة بالسنوات السابقة، حيث انتقلت من 143.693 أمر أداء سنة 2021 إلى 179.008 أمر أداءات سنة 2022. وأورد التقرير أيضاً أن القيمة الإجمالية لهذه الأوامر بلغت 2.289 مليار درهم سنة 2022، مقابل 1.788 مليار درهم سنة 2021 مسجلة بذلك ارتفاعاً مهماً نسبته 28 في المائة.

كما يمكن النظام المغربي للأداءات الإجمالية من ضمان تسوية المعاملات وصافي الأرصدة الناتجة عن المقاصة متعددة الأطراف لجميع الأنظمة المساعدة بصورة يومية. وبرسم سنة 2022، شهد الحجم الإجمالي لتسويات المعاملات وصافي الأرصدة الناتجة عن المقاصة متعددة الأطراف لجميع الأنظمة المساعدة ارتفاعاً بنسبة 19 في المائة، ليلغ 15.650 مليار درهم مقابل 13.112 مليار درهم سنة 2021.¹

ثانياً/ نظام المقاصة الإلكترونية المغربية SIMT:

في إطار تحديث الخدمات الإلكترونية في المغرب، قام بنك المغرب بتبني نظام المقاصة الإلكترونية، وقد قامت لجنة القيادة للتجمع المغربي المهني للبنوك المغربية بمحصر نجاح النظام في فرضيات أساسية التالية:

- ❖ التبادل المعلوماتي يتم على المستوى المركزي؛
- ❖ لا يهدف في المرحلة الأولى نزع الطابع المادي كلياً من وسائل الدفع؛
- ❖ لا توجد مراقبة صارمة على مستوى نظام المقاصة الإلكترونية بين المبادلات؛
- ❖ عمليات التسوية تتم على مستوى المركزي لدى بنك المغرب؛
- ❖ وجود ساحة المقاصة تحسب فيها نتائج نظام المقاصة؛
- ❖ النظام المغربي للمقاصة SIMT هو نظام متعدد العملات الصعبة؛
- ❖ يشارك في هذا النظام مجموع البنوك التجارية الممثلة على مستوى التجمع المهني للبنوك المغربية GPBM إضافة إلى البنك المركزي، البريد والخزينة العمومية؛

قامت هيئة لجنة القيادة للتجمع المهني للبنوك المغربية بتحديد ثلاثة مستويات للمشاركة في المقاصة:

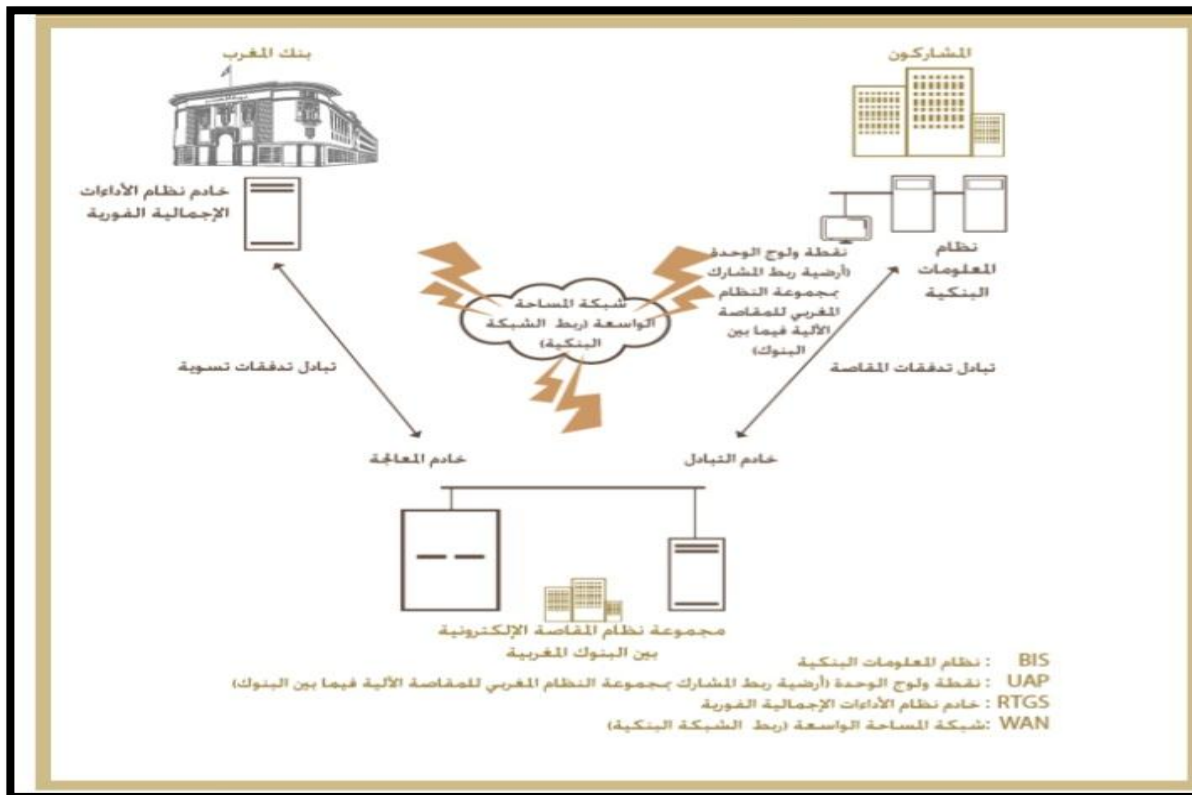
¹ - بنك المغرب: النظام المغربي للأداءات الإجمالية... ارتفاع أوامر الأداء إلى أزيد من 274 ألفاً سنة 2022، 03 نوفمبر 2023، تم الإطلاع يوم 04 ماي 2024، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://anwarpress.com>

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

1. **المشارك المباشر:** هو ذلك الذي لديه اتصال مباشر مع نظام المقاصة الإلكترونية أي انه عارض ومستقبل لتدفق البيانات في آن واحد؛
2. **المشارك الفرعي:** هذا الأخير لا يقل أهمية عن الأول إلا أنه لا يملك اتصال مباشر وإلكتروني مع المقاصة الإلكترونية، غير أنه يستعمل أجهزة الإعلام الآلي التي يستخدمها أحد المشاركين؛
3. **المشارك الزبون:** يدخل في إطار العمليات الإلكترونية المتبادلة غير أنه لا يوجد له أي أثر على مستوى حساب أرصدة التسوية، ومبادلات نظام المقاصة الإلكترونية.¹

يتكون النظام المغربي للمقاصة الإلكترونية من أربعة مكونات:

شكل رقم (3-13): بنية مجموعة نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك المغربية



المصدر: بنك المغرب: <https://bkam.ma>

كشف بنك المغرب أن عدد المبادلات بين البنوك التي تتم عبر نظام المقاصة الإلكترونية المغربي بلغ 84.9 مليون معاملة في عام 2019 مقارنة بـ 79.1 مليوناً قبل عام، بارتفاع نسبته 7.4 في المائة. وبلغت القيم التي تم تعويضها

¹ - قماير هاجر؛ عباس مختارية: تحديات المنظومات المصرفية في ظل التكنولوجيات الحديثة-دراسة مقارنة للدول المغاربية، مذكرة ماستر، تخصص مالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014-2015، ص ص 82-83.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

1.915.2 مليار درهم، بزيادة قدرها 2.4 في المائة، وفق التقرير السنوي لبنك المغرب عن البنى التحتية للأسواق المالية، ووسائل الأداء، ومراقبتها، ومبادرات الشمولية المالية للسنة المالية 2019.

وأشار التقرير إلى أن عدد عمليات التبادل الشهرية لأدوات الأداء تتراوح ما بين 5.9 و 8.3 مليون عملية، مشيراً إلى أن المعاملات اليومية بلغت في المتوسط 345.057 معاملة في اليوم فيما بلغت ذروتها 693 ألفاً و 36 معاملة. وفي ما يتعلق بزمان المعالجة لهذه العمليات، فيقدر في المتوسط بـ 3 دقائق وكحد أقصى 6 دقائق للعمليات الأكبر، بسبب ترقية وتحديث النظام الأساسي المركزي للمقاصة في عام 2018، يضيف المصدر نفسه. كما يوضح التقرير أن المبالغ المتبادلة خلال الفترة قيد المراجعة اتبعت تبايناً مرتبطاً مع الأحجام المقابلة، مشيراً إلى أن الحد الأدنى والحد الأقصى للقيمة الشهرية بلغ على التوالي 135.4 مليار درهم و 190.6 مليار درهم. وسجل المتوسط اليومي للأوراق المالية المتداولة 7.2 مليار درهم بذروة يومية بلغت 12.9 مليار درهم.¹

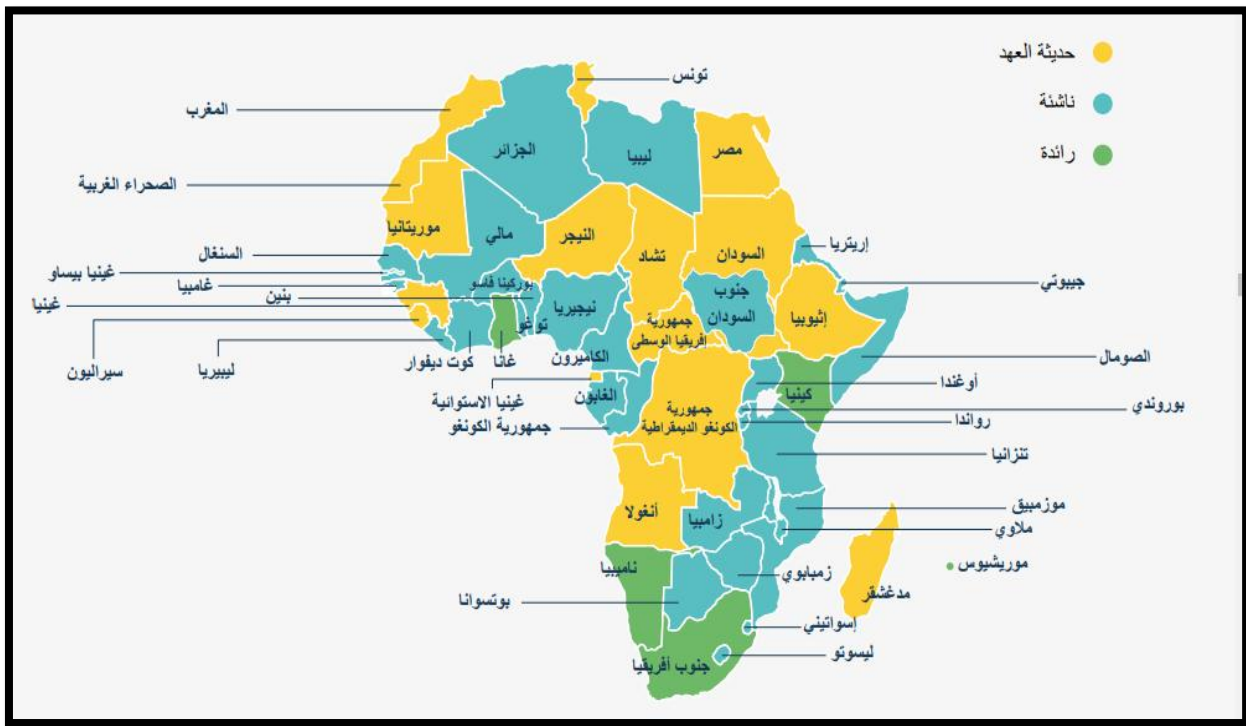
¹ - بنك المغرب: المبادلات بين البنوك بلغت نحو 85 مليون معاملة، بنزسمان ماغازين، 21 أكتوبر 2020، تم الإطلاع يوم 04 ماي 2024، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.businessman.ma>

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

المطلب الثالث: واقع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في المملكة المغربية

يتميز النظام البنكي المغربي بتعدد وتنوع أنظمة الدفع من خلال وضع توليفة من وسائل الدفع تحت طلب الزبائن تلبي كافة رغباتهم واحتياجاتهم، سنحاول في هذا المطلب عرض الوسائل والقنوات التي اعتمدتها المغرب في تفعيل اعتمادها على الدفع الإلكتروني في عملياتها البنكية وكذا معاملاتها المالية، ومن خلال الشكل التالي يوضح الدول الإفريقية عامة الرائدة والناشئة وكذا حديثة العهد في هذا المجال، وتعتبر المغرب من الدول التي اعتمدت وسائل الدفع الإلكترونية في نظامها المالي منذ وقت قريب.

شكل رقم (3-14): الدول الإفريقية الرائدة، الناشئة وكذا حديثة العهد في الدفع الإلكتروني



المصدر: مجموعة البنك الدولي ECA: حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة في أفريقيا SIIPS 2022، Africa Nanda، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة UNECA، وكالة سينفري Cenfri، Bill، Rockefeller Philanthrop Advisors، & Melinda Gates Foundation، ص 37.

أولا/ تشخيص واقع الدفع باستخدام البطاقات البنكية في المغرب:

تعتبر "وفاكش" هي شركة تابعة لمجموعة التجاري وفا بنك تأسست في عام 1991، تمثل الهدف الرئيسي لها آنذاك في تدبير إصدار وقبول البطاقات البنكية التي تصدرها المؤسسات المتخصصة فيزا (VISA) وماستر كارد

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

(Mastercard). قامت الشركة في عام 1997 ولأول مرة بإطلاق بطاقة "فيزا إلكترون" لتعمم بذلك استخدام البطاقات البنكية، كما أبرمت خلال نفس العام شراكة مع شركة (PAYTOP) الإنجليزية المتخصصة في مجال تحويل الأموال¹. يتميز مجمع النقدييات مثل شركة النقد الآلي في المغرب بمرونته وانفتاحه على السوق العالمية، من خلال ربطه مع أنظمة الدفع العالمية كـ VISAcard و MASTERcard، هذه الخاصية تمكن الزبائن من الاستفادة من كافة الخدمات التي يمكن القيام بها عبر البطاقات البنكية بما في ذلك الاستفادة من خدمات التجارة الإلكترونية عبر أي منصة إلكترونية محلية كانت أو عالمية، أو باستعمال بطاقات الدفع العادية في الأنظمة العالمية، تجدر الإشارة إلى أن المغرب تجاوزت عتبة 33 مليار دولار سنة 2018 في التعاملات التجارية الإلكترونية، بمعدل مليون عملية تجارية يوميا، مع توزيع حوالي 15 مليون بطاقة بنكية، كل هذا أملت الرغبة السياسية التي ترجمت إلى إعادة النظر الشاملة في المنظومة المالية والبنكية؛ فالدفع الإلكتروني بالنسبة للمغرب يدفع إلى النجاعة الاقتصادية، ويشكل آلية من آليات الشفافية في التعاملات المالية، بدل الاعتماد على المقاربة الكلاسيكية في عدم استخدام التكنولوجيات التي تفتح أبواب التلاعب والرشوة والفساد².

جدول رقم (3-18): تطور عدد بطاقات الدفع الإلكتروني في المغرب

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد البطاقات البنكية	12.86	14.08	15.07	16.21	17.22	17.64	17.9	20
	مليون	مليون	مليون	مليون	مليون	مليون	مليون	مليون

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

- ❖ بوزانة أيمن؛ حمدوش وفاء: دراسة تحليلية لواقع الدفع الإلكتروني في دول المغرب العربي: الجزائر-تونس-المغرب خلال الفترة (2012-2021)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 02، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر 2022، ص 1393.
- ❖ المغرب... 20 مليون عملية بالبطاقات البنكية عبر الإنترنت بلغت 7.7 مليار درهم، 2022/01/23، تم الاطلاع يوم 2024/04/21، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://sputnikarabic.ae>

¹ - صندوق النقد الدولي: التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة، الإصدار الأول لتقرير مرصد "التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية"، يونيو 2020، ص 43.

² - دحية رباب: أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع مع الإشارة إلى حالة الجزائر-دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص 173-174.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

❖ معاملات قطاع التجارة الإلكترونية في المغرب ترتفع بأكثر من 135 مليون معاملة، قسم الاقتصاد، 26

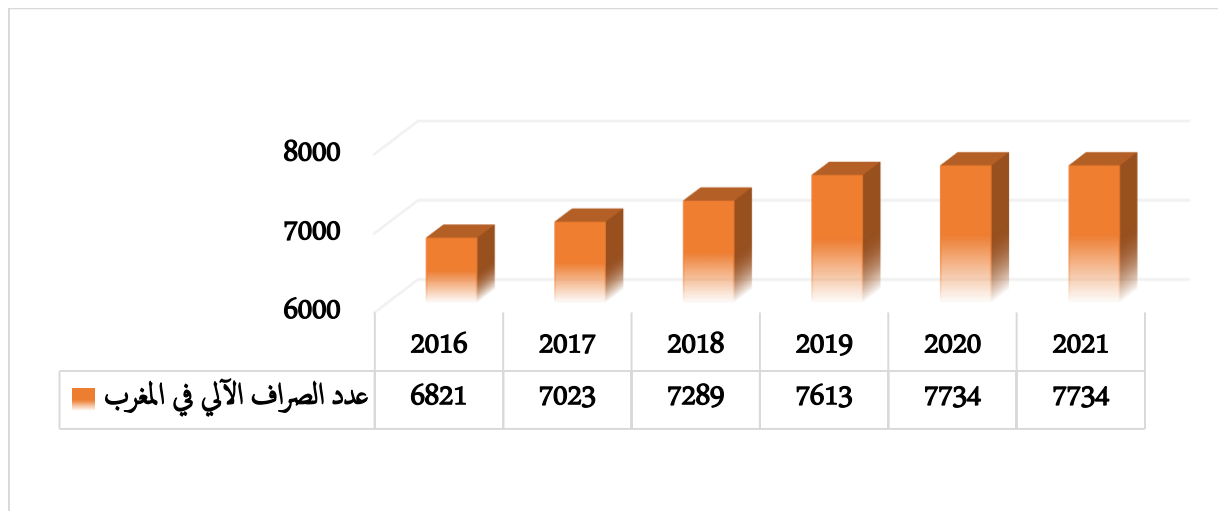
نوفمبر 2023، تم الاطلاع يوم 2024/04/21، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://24saa.ma>

ثانيا/ تشخيص واقع الدفع بالهاتف النقال في المغرب: حيث قام بنك المغرب وبالتعاون مع الوكالة الوطنية لتنظيم الاتصالات بتفعيل حلول الدفع عبر الهاتف النقال على نطاق واسع وبتكلفة منخفضة، حيث أجازت القوانين المصرفية عمل مزودي خدمات الدفع غير المصرفية، ومنذ ذلك الحين، أصدر المغرب لوائح تنفيذية تساند مقدمي خدمات الدفع الغير مصرفية. وقد تم منح تراخيص لأحدى عشر متعاملاً من مقدمي الخدمة.

وبإطلاق خدمة الدفع عبر الهاتف، أصبح يمكن القيام بكافة المعاملات التجارية، عبر تطبيق المحفظة المحمولة **m wallet** والذي يمكن أي شخص يحمل هاتفاً نقلاً من تعبئة رصيده في المحفظة المحمولة باستعمال النقود أو عبر تحويل، ومن ثم القيام بكافة العمليات التي يرغب فيها يتميز نظام الدفع هنا بسهولة أولاً فجميع المواطنين يملكون هواتف ذكية ومجانيته، كما أن شبكات متعاملي الاتصالات تغطي كافة التراب المغربي، بالإضافة إلى أن الزبون لا يحتاج إلى حساب بنكي، مما يستهدف شريحة معتبرة من المجتمع المغربي، فبمجرد عملية الشراء يتم التحويل اللحظي للنقود، مما يضمن السرعة في التعامل، كما تستعمل المحفظة المحمولة في عمليات التجارة الإلكترونية.¹

ثالثاً/ تشخيص واقع الصرافات الآلية:

شكل رقم (3-15): تطور الصراف الآلي في المغرب في الفترة 2016-2024



المصدر: بوزانة أمين؛ حمدوش وفاء: دراسة تحليلية لواقع الدفع الإلكتروني في دول المغرب العربي: الجزائر-تونس-المغرب خلال الفترة (2012-2021)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 02، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر 2022، ص 1931.

¹ - دحية رباب: أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع مع الإشارة إلى حالة الجزائر-دراسة تحليلية، مرجع سابق، ص 175.

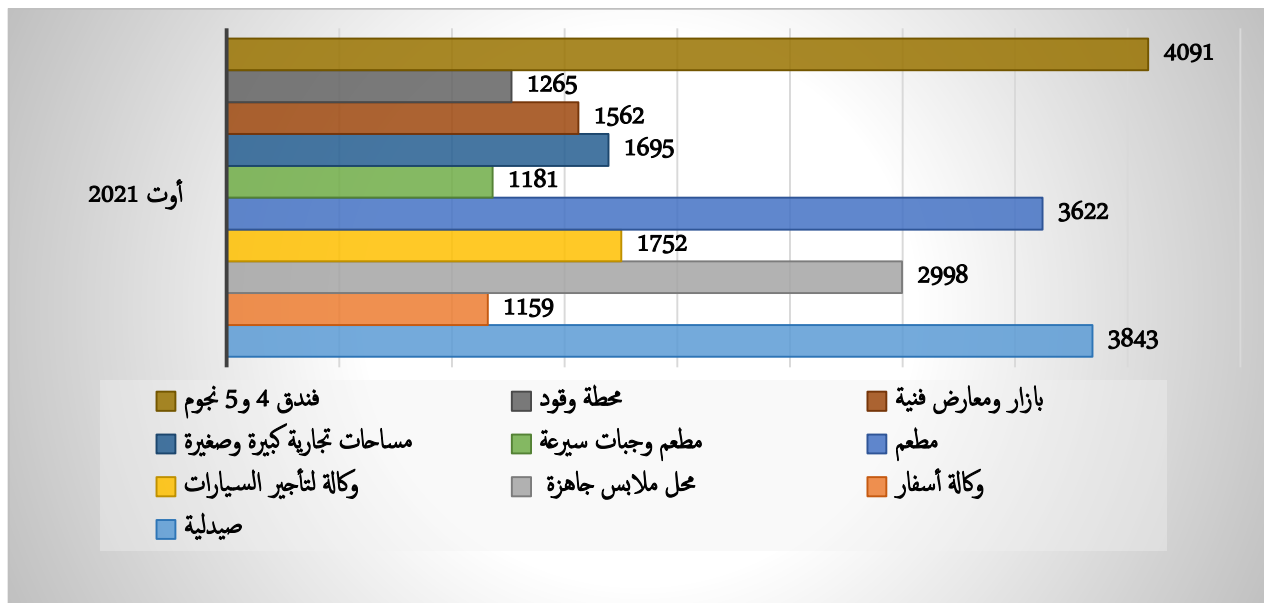
الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الاعتماد على أدوات الدفع الإلكتروني عبر الصراف الآلي في المغرب شهدت تطورا متزايدا خلال الفترة (2016-2021) وهو ما يفسر الجهود المبذولة من أجل تعزيز البنية التحتية الرقمية للبنوك، حيث حقق في بهذا التطور القطاع المصرفي المغربي أكبر عدد من الصرافات الآلية المتواجدة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية بمجموع 7734 صراف آلي إلى غاية شهر مارس 2021 وبزيادة قدرت بـ 913 صراف آلي مقارنة بسنة 2016.

رابعا/ تشخيص واقع طرفيات البيع:

مع تزايد الأعمال التجارية وقصد تسهيل التحويلات المالية، تم الإلحاح بشدة على اعتماد طرفيات البيع في التعاملات التجارية، وذلك لضرورة اعتمادها وأهميتها في التعاملات المالية والمصرفية الشكل التالي يوضح تطور طرفيات البيع في المغرب.

شكل رقم (3-16): طرفيات البيع الموزعة على الأنشطة التجارية في المغرب إلى غاية أوت 2021



المصدر: بوزانة أيمن؛ حمدوش وفاء: دراسة تحليلية لواقع الدفع الإلكتروني في دول المغرب العربي: الجزائر- تونس-المغرب خلال الفترة (2012-2021)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 02، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر 2022، ص 1933.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن عدد طرفيات البيع في المغرب بلغ 23197 جهازا إلى غاية 18 أوت 2021 وتوزعت طرفيات البيع المتواجدة في المغرب بطريقة مباشرة على التجار والمراكز التجارية والفنادق ومحطات الوقود... الخ. أين شهد قطاع الخدمات كالصيدلة والفنادق والمطاعم، والمحلات التجارية أكبر عدد من طرفيات البيع المتوفرة الشكل التالي يوضح ذلك.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

خامسا/ تشخيص واقع عمليات الدفع الالكترونية:

بعد عرض تطور الوسائل المعتمدة من طرف المغرب لتعزيز قطاع الدفع الالكتروني، سنعرض تطور عمليات الدفع الالكتروني من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-19): تطور عمليات الدفع الالكتروني في المغرب في الفترة (2016-2024)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد عمليات الدفع الالكترونية	310.3	329.05	385.48	430.5	397.5	420.9	442.2
مليون	مليون	مليون	مليون	مليون	مليون	مليون	مليون

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

◀ بوزانة أيمن؛ حمدوش وفاء: دراسة تحليلية لواقع الدفع الالكتروني في دول المغرب العربي: الجزائر-تونس-المغرب خلال الفترة (2012-2021)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 02، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر 2022، ص 1931.

◀ المغرب... 20 مليون عملية بالبطاقات البنكية عبر الإنترنت بلغت 7.7 مليار درهم، 2022/01/23، تم الاطلاع يوم 2024/04/21، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://sputnikarabic.ae>

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المغرب عرفت في تعاملاتها غير النقدية تطورا في عمليات الدفع عبر الأنترنت وبالبطاقات البنكية عبر الصرافات الآلية وطرفيات البيع بسبب التطور الكبيرة المحققة في وسائل الدفع الالكتروني، مسجلة بذلك أكثر من 430.5 مليون عملية سحب ودفع سنة 2019، فيما تراجع عند عملياتها إلى 397.5 مليون عملية سنة 2020، وعلى الرغم من هذا التراجع يبقى الفرق كبيرا جدا في عدد عمليات السحب والدفع في هذا المجال مقارنة بالجزائر، نتيجة الخطوة التكنولوجية العصرية المشهودة، كما بلغت سنة 2022 442.2 مليون عملية.

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل والذي تطرق في المبحث الأول إلى وضع القطاع البنكي في الجزائر والذي تبين أن الجزائر ورثت بعد الاستقلال مؤسسات مالية ومصرفية تابعة للاستعمار الفرنسي، به عدد من البنوك يتجاوز الـ 20 بنكا.

بعد تأسيس البنك المركزي والبنوك التجارية الثلاثة خلال فترة الستينات (البنك الجزائري للتنمية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والبنك الوطني الجزائري) جاء قانون المالية، وشهدت الفترة الممتدة من 1986 إلى 1988 محاولات لإصلاح المنظومة المصرفية، وما يعكس ذلك هو صدور القانون المتعلق بنظام البنوك والقرض الصادر في 19 أوت 1986، ثم قانون جديد جاء بعد الإصلاحات التي تمت وباءت بالفشل، والذي أدخل تعديلات على مستوى القطاع المصرفي سواء تعلق الأمر بهيكل البنوك أو الهيكل الداخلي للبنك المركزي.

يعتبر قانون 10-90 الصادر في 04-04-1990 والمتعلق بالنقد والقرض أنه نصًا تشريعيًا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي. ومع بداية التسعينات عرفت المنظومة البنكية الجزائرية إصلاحا جذريا وشاملا وذلك من خلال ما يعرف بقانون النقد والقرض 10-90 بتاريخ 14 أفريل 1990، بفرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق.

أما المبحث الثاني والذي عرض مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر والتي كانت بدايتها سنة 2006 بانطلاق عدة مشاريع، في إطار تحديث وسائل الدفع، سواء من طرف البنوك أو من طرف مؤسسة بريد الجزائر، لدورها الكبير في عمليات الدفع في الجزائر، وذلك بداية بتحديث أنظمة الدفع الإلكترونية بين البنوك "نظام التسوية الإجمالية ونظام المقاصة"، وأيضا مشروع البطاقات للسحب والدفع، هذا بالإضافة لمنظومة البطاقة الإلكترونية "الذهبية" لبريد الجزائر.

في حين خصص المبحث الثالث لدراسة واقع وأجهزة الدفع الإلكترونية وكذا حجم المعاملات وعمليات الدفع. أما المبحث الأخير فقد كان لدراسة التجربة المغربية في مجال أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني.

وقد استخلصنا من هذا هذين التجريبتين دروس نوضحها في النقاط التالي:

وأظهرت دراسة "واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر" أن رغم سعيها الواضح في تجسيد عدة مشاريع هامة في مجال عصنة وتطوير وسائل الدفع، لكن في المقابل فإن هذه المشاريع تسير بوتيرة تدريجية وبطيئة جدا وتحتل موقعا ضعيفا مقارنة بالدولة المجاورة "المملكة المغربية"، ويمكن توضيح النقاط الفارقة بين التجريبتين في النقاط التالي:

احتلال المغرب المرتبة 01 إفريقيا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عام 2023 في حين احتلت الجزائر المرتبة 06، وأيضا احتلت المملكة المغربية المرتبة 17 عالميا في مؤشر كفاءة الحوكمة في استخدام تكنولوجيا المعلومات في

الفصل الثالث واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها

حين احتلت الجزائر المرتبة 134، هذه المؤشرات تعكس الجهود الجبارة التي بذلتها الحكومة المغربية من أجل عصنة وتطوير وتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وجاهزية البنية التحتية الرقمية الحديثة وكذا التغطية الجيدة لخدمات الأنترنت التي تعتبر الركيزة الأساسية للنهوض بنظام الدفع الإلكتروني ومن أجل تعزيز التحول الرقمي، في حين نجد أن الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية للنهوض بقطاع تكنولوجيا المعلومات وأيضاً خدمات الأنترنت لا تزال بعيدة جداً عن مسار المنافسة الإفريقية والعالمية وتشكل عائقاً لتطوير استعمال واعتماد وسائل الدفع الإلكتروني.

عملت الجزائر على إتاحة خدمة الدفع عبر الأنترنت لأول مرة سنة 2016، أين استهدفت هذه الخدمة في البداية القائمين على الفوترة كشركات توزيع الماء والكهرباء، والهاتف والتأمين، وبعض الإدارات، وفي سنة 2018 صدر قانون التجارة الإلكترونية غير أن هذا النمط لم يلق الرواج، بالإضافة إلى ذلك انضم بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي لتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقات البنكية والبطاقة الذهبية التي أصبحت سارية المفعول منذ 5 جانفي 2020 والتي بدورها حققت قفزة نوعية في تزايد نشاط الدفع الإلكتروني عن طريق البطاقة الذهبية خلال جائحة كورونا. أما المغرب فقد سعت إلى الاعتماد على الهاتف المحمول وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في المعاملات المالية والمصرفية لتعزيز الاعتماد على أدوات الدفع الإلكتروني والتوجه نحو ما أدخلته التكنولوجيا المالية من تطبيقات مالية خاصة عبر تطبيقات الهاتف المحمول الداعم لخدمات المصرفية الشخصية التي تعتمد على واجهة العميل عبر الهاتف المحمول أو عبر الأنترنت أو باستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني، شهد الاهتمام بهذا الجانب من قبل المغرب تطوراً غير مسبوق مقارنة بالجزائر، حيث دعمت هذه الأخيرة التوجه نحو تعميم الدفع باستخدام البطاقات البنكية.

لا تزال الجزائر بعيدة كل البعد عن إنشاء جو ملائم يساعدها على التطور في مجال وسائل الدفع، حيث احتلت احتلال الجزائر المراتب الأخيرة خلف المغرب فيما يخص عدد بطاقات الدفع الإلكتروني والصرفات الآلية، تؤكد من خلال تطور عمليات النقد الإلكتروني أي العمليات غير النقدية من خلال الصرفات الآلية والطرفيات البيع والدفع بالبطاقات البنكية وعبر الأنترنت والهاتف المحمول، وعلى الرغم من ذلك وبفضل جهود تطوير وسائل الدفع الإلكتروني وإدراج المعاملات المالية عبر الأنترنت ولدى التجار، فقد حققت الجزائر تطوراً غير مسبوق خلال جائحة كورونا في عدد عمليات الدفع بزيادة قدرت بأكثر من 66 مليون عملية جديدة سنة 2023. فيما عرفت المغرب في تعاملاتها غير النقدية تطوراً في عمليات الدفع والسحب عبر الأنترنت وبالبطاقات البنكية عبر الصرفات الآلية وطرفيات البيع بسبب التطور الكبيرة المحققة في وسائل الدفع الإلكتروني، مسجلة بذلك أكثر من 430.5 مليون عملية سحب ودفع سنة 2019، فيما تراجع عند عملياتها إلى 397.5 مليون عملية سنة 2020، وعلى الرغم من هذا التراجع يبقى الفرق كبيراً جداً في عدد عمليات والدفع في هذا المجال مقارنة بالجزائر، نتيجة الخطوة التكنولوجية العصرية المشهودة.



ختامًا؛ من خلال عرض واقع استعمال وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر وتقييمها، تبين أنّ العمل المصرفي الالكتروني نظامًا ماليًا قائمًا على منجزات الثورة المعلوماتية والتطورات التكنولوجية والتقنية الحاصلة في مجال المعاملات المالية، ويعد نظام الدفع الالكتروني من إفرازات هذه الثورة يعتمد بالأساس على تجهيزات وتطبيقات رقمية وسجلات إلكترونية، وقد استطاع فرض نفسه في القطاع المصرفي عالميًا وإقليميًا ومحليًا، فحقق نجاحًا كبيرًا في مختلف دول العالم واختلفت وتنوعت تجارب اعتماده من بلد إلى آخر.

أمّا بالنسبة للتجربة الجزائرية تعتبر تجربة محدودة النجاح مقارنة مع الدول الأخرى وذلك نتيجة للإصلاحات التي مست القطاع المصرفي الجزائري، فقد واجهت هذه التجربة نقائص بجملة عرقلت تطورها، لهذا فإن العمل على تطويرها ضرورة حتمية وهذا للأهمية التي يحظى بها العمل المصرفي الالكتروني والدفع الرقمي خاصة والفائدة الكبيرة التي يعود بها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

أولاً/ اختيار فرضيات الدراسة:

1. يعتبر الدفع الالكتروني من إفرازات التكنولوجيا المالية نتيجة الثورة الصناعية المصرفية واستخدام وسائله

يعتمد بشكل كلي على التقنيات والأجهزة الحديثة وعلى شبكة الانترنت، وهذا ما أثبتته الدراسة النظرية

لوسائل الدفع الالكتروني التي توضح العوامل المؤدية إلى تطويرها وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2. تمتلك الجزائر بنية تحتية وتجهيزات ومؤشرات جيدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، من خلال تحليل

بيانات لواقع قطاع المعلومات والاتصال وعرض مشاريع الجزائر من أجل تحديث وتطوير هذا القطاع إلا أن رغم

الجهود المبذولة تبين وجود فجوة رقمية حادة وضعف كبير في جودة الانترنت وسرعة تدفقها مقارنة مع المستوى

العالمي وبالتالي تؤدي لعدم السير الحسن لوسائل الدفع الالكتروني التي تعتمد بشكل كلي عليها مما يسبب نفور

المتعاملين وعدم استعمالها، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الثانية.

3. هناك انتشار واسع وتنوع كبير لمختلف وسائل الدفع الالكترونية في المنظومة المصرفية الجزائرية، ومن

خلال الفصل التطبيقي قمنا بالإحاطة بمختلف أنواع وأنظمة وقنوات الدفع الإلكتروني في الجزائر وتحليل واقعها

ومنه يتضح أن الجزائر حاولت جاهدة توفير وتنويع وسائل الدفع الإلكترونية حيث نلاحظ وجود البطاقات البنكية

والصرافات الآلية والنهائيات الرقمية ناهيك عن المواقع الالكترونية إلا أن عدد هذه الوسائل ضعيف جدًا مقارنة

مع الدول العالمية والإقليمية ولا يرقى للمستوى المطلوب ولا يكفي لتلبية حاجات كل شرائح المجتمع، وهذا ما

يثبت عدم صحة الفرضية الثالثة.

4. عجز البنوك الجزائرية عن إرساء قواعد الدفع الإلكتروني وفشل مشاريع تطوير وتحديث قطاعها المصرفي بما يتناسب مع مستجدات العمل المصرفي الرقمي الحاصل في العالم، من خلال عرضنا لملامح التجارب العالمية والإقليمية في استعمال وسائل الدفع الإلكترونية وتفعيلها لهذه الخدمة والمستوى الذي وصلت إليه نجد أنّ التجربة الجزائرية تحتل موقعًا ضعيفًا ولا تزال تعاني من تأخر كبير في مختلف الجوانب في هذا المجال من محدودية في كل الوسائل وضعف عمليات الدفع وغياب للتنوع والتجديد لتقنيات الحديثة مقارنة بالدول العالمية والعربية والإفريقية التي قطعت أشواطًا كبيرة محققة بها أرقام أضعاف الجزائر في هذا المجال، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

ثانيا/ نتائج الدراسة:

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- ❖ وسائل الدفع الإلكترونية هي الأدوات التي تسمح بالقيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للاتصالات والقنوات الرقمية والتطبيقات الهاتفية.
- ❖ تعتبر الأنترنت عاملاً مهماً ومساعدًا لتطبيق وسائل الدفع الإلكترونية والتعامل بها.
- ❖ تعتبر ماليزيا من بين الدول التي تعرف استخدامًا واسعًا وتنوع لكل ومختلف وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية مقارنة بالجزائر التي سجلت أرقام ضعيفة جدا لها نحاك عن غياب بعضها نهائيا "المحفظة الإلكترونية".
- ❖ اهتمت ماليزيا بالبيئة والبنية التكنولوجية لعمل قيام نظام المدفوعات والمعاملات الرقمية، وذلك بتبني العدد من السياسات كزيادة الاهتمام والتطوير في هذا المجال وزيادة الإنفاق والاستثمار، فيما نشهد تأخر شديد في نظم المعلومات في البنوك الجزائرية وضعف في استخدام واعتماد الصيرفة الإلكترونية.
- ❖ سعت العراق إلى مواكبة سبل التطور الرقمي في العالم، وهو ما شهدناه من خلال توفيرها لوسائل الدفع الإلكترونية المختلفة ورغم قلة عدد هذه الوسائل إلا أنها تقوم بعمل متميز في مواكبة التطور وانتشار عمليات الدفع الإلكتروني عكس الذي نشاهده في الجزائر، عزوف العملاء على اعتماد الوسائل الإلكترونية وتفضيلهم للوسائل التقليدية.
- ❖ بالنسبة لمؤشرات التجربة اليابانية فلا مجال للمقارنة فقد أظهرت التفوق والفارق الكبير مع التجربة الجزائرية على مختلف الأصعدة والجوانب التكنولوجية والتقنية والثقافية في هذا المجال، فقد خطت اليابان خطوات كبيرة جدا وسريعة في تطبيقها لنظام الدفع الإلكتروني، فهي تشهد نموًا كبيرًا ومتزايدًا في انتشار المعاملات الإلكترونية وتنوع كبير وواسع في الوسائل والتطبيقات والقنوات وكذا تعميم مجالات وخدمات وأنشطة الدفع الرقمي بالإضافة إلى

عدة أنظمة للتسويات الداخلية والمحلية التي تتم بين الأفراد أو البنوك عبر الانترنت أو أجهزة الصراف الآلي، فهي من أكثر الدول استخدامًا للنقود الإلكترونية.

❖ عدم توفر البنية التقنية الحديثة حيث يشهد قطاع المعلومات والاتصال في الجزائر نقص كبيرًا وتأخرًا ملحوظ ولا تزال شبكة الانترنت محتشمة وغير متجددة.

❖ عجز البنوك الجزائرية عن مواكبة ركب الدول العالمية والاقليمية في تحديث وعصرنة منظوماتها وتطبيق أنظمة الدفع الالكترونية، فنلاحظ ضعف حجم المدفوعات عبر أنظمة الدفع مقارنة مع البنوك العالمية.

❖ محدودية التعامل بالبطاقات البنكية التي يبقى استعمالها ضيق نتيجة غياب الثقافة البنكية لدى العملاء وكذا محدودية عدد الموزعات الآلية والنهائيات الرقمية.

❖ نجاح محدود لتجربة بريد الجزائر في اعتماد الدفع الالكتروني بطرحها للبطاقة الذهبية التي تعد الأكثر نجاعة والأكثر استخدامًا من بين وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر.

❖ ساهمت التطبيقات التي وضعتها مؤسسة بريد الجزائر تحت تصرف زبائنهم من تشجيعهم على استخدام الدفع الالكتروني وخاصة بتحويل الأموال المالية بصفة رقمية فورية.

وفي الأخير نلخص أن سعي الجزائر واضح في تجسيد عدة مشاريع هامة في مجال عصرنة وتطوير وسائل الدفع الالكترونية، لكن في المقابل نجد أنّ البيئة المصرفية تعاني من نقائص بالجملة خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال تجعل وتيرة تفعيل هذه المشاريع تسيير بخطوات متثاقلة وبطريقة تدريجية وبطيئة للغاية وما زالت الجهود المبذولة ضئيلة وغير مشجعة ولا ترقى للمطلوب الحاصل عالميًا.

ثالثا/ توصيات الدراسة:

من خلال النتائج السابقة نوجز بعض التوصيات في الآتي:

- ✓ ضرورة إصلاح البنية التحتية للقطاع المعلومات والاتصال وإعادة النظر في المشاريع المطبقة وتحسين النفاذ إلى الأنترنت وتوسيع شبكة التواصل مما يسمح للمناطق المعزولة من استخدام التطبيقات والمنصات الرقمية.
- ✓ تقوية البنية التحتية للجهاز المصرفي وذلك بزيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات لتشكيل خدمات حديثة متنوعة للعملاء بكفاءة وبأقل تكلفة.

- ✓ تقديم اصلاحات تهدف لتشجيع استخدام وسائل الدفع الالكترونية ومواكبة عصرة تطور الجهاز المالي والبنكي العالمي.
- ✓ توفير أجهزة الدفع الآلية في مختلف المحلات الكبرى والمؤسسات التجارية من أجل توصيل فكرة العمل المصرفي الالكتروني لمختلف شرائح المجتمع.
- ✓ إعداد العنصر البشري متشبع بالثقافة المصرفية الالكترونية وتعريفه وتوعيته باستخدام وسائل الدفع الالكترونية في مختلف العمليات وتكوينه على استخدام أحدث نظم الدفع الإلكتروني.
- ✓ التوجه نحو اعتماد التجارة الالكترونية لتوسيع استخدام الدفع الالكتروني للعمل على انتشارها وتعميمها.
- ✓ الاستفادة من التجارب الدولية والعربية التي قطعت شوطاً كبيراً في اعتماد التكنولوجيا المالية وتطوير وسائل الدفع الإلكترونية.

رابعا/ آفاق الدراسة:

يعتبر موضوع "واقع استعمال وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر وآفاق تطويرها" موضوعاً يحمل في طياته العديد من الجوانب والنقاط، ورغم محاولتنا الامام بما يبقى المجال مفتوح لآفاق جديدة من طرف الباحثين والمختصين فيه مستقبلاً، لذلك ارتأينا لاقتراح بعض المواضيع تتمثل فيما يلي:

- ✚ وسائل الدفع الالكترونية طريق لمستقبل التجارة الالكترونية في الجزائر.
- ✚ موقع الشيك الإلكتروني في الجهاز المصرفي الجزائري.
- ✚ قياس دور وسائل الدفع الالكترونية في تحسين جودة الخدمات البريدية في الجزائر.
- ✚ متطلبات اعتماد وإقامة العملات الافتراضية في الجزائر.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا/ الكتب:

1. أحمد محمد محمود نصار: المدخل العام لدراسة المصارف الإسلامية، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2022.
2. آمال حفناوي: التسويق الإلكتروني للخدمات، ط01، دار اليازوري العلمية، بيروت، لبنان، 2022.
3. إيلاف فاخر كاظم علي: مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية "دراسة مقارنة"، ط01، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2019.
4. حمود محمد غازي الحمادة: العلاقات التعاقدية الناشئة عن بطاقات الدفع الإلكتروني، ط01، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2017.
5. خالد أحمد علي محمود: الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، ط01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018.
6. خالد ممدوح إبراهيم: الاثبات الإلكتروني في المواد الجنائية والمدنية، ط01، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2020.
7. خالد ممدوح إبراهيم: عقود التجارة الإلكترونية في القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 1 لسنة 2006 بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية، ط01، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2020.
8. خليفة بن محمد الحضرمي: العمليات البنكية ومسؤولية البنك المدنية "الوديعة- عقد ايجار الخزائن-التحويل البنكي-عقد الخصم-الوفاء بالبطاقات الائتمانية"، ط01، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، 2015.
9. رائد محمد عبد ربه: التسويق الإلكتروني، ط01، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2011.
10. رمزي محمود: النقود والبنوك والتجارة الإلكترونية ثورة نقدية تفرع أبواب القرن الحادي والعشرين وإعادة صياغة مستقبل الشعوب، ط01، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2022.
11. زيتوني عبد القادر: أدوات وتقنيات التمويل البنكي، ط01، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2021.
12. عاطف أحمد عبد العال زيدان: الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به، ط01، دار محمود للنشر والتوزيع، 2021.
13. عامر محمد بسام أحمد مطر: الشيك الإلكتروني Electronic Check، ط01، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013.

14. عبد الصبور عبد القوي علي مصري: التجارة الإلكترونية والقانون، ط01، دار العلوم، القاهرة، مصر، 2010.
15. عبد العزيز خنفوسي: قانون الدفع الإلكتروني، ط01، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، عمان، 2018.
16. عصام مهدي محمد عابدين: موسوعة البنوك طبقاً لأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم (194) لسنة 2020، والقوانين المرتبطة به وقرارات إدارة البنك المركزي المصري الصادرة تنفيذاً لأحكامه، المجلد الثالث، ط01، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2022.
17. علي سيد إسماعيل: أحكام النقود المزيفة في الاقتصاد الإسلامي والقانون، ط01، مجلد01، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2018.
18. محمد أحمد كاسب خليفة: الإثبات والالتزامات في العقود الإلكترونية، ط01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019.
19. محمد رشدي إبراهيم مسعود: توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد دول المتقدمة والنامية، ط01، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2009.
20. المركز الدولي للأبحاث: الدولة في الإسلام (الدستور والنظام الاقتصادي)، الطبعة الإلكترونية الأولى، إي-كتب للنشر، لندن، إنجلترا، د.ت.
21. مسعودي عبد الهادي: الأعمال المصرفية الإلكترونية ELECTRONIC Banking، ط01، 2016.
22. مصطفى ناطق صالح مطلوب: المصارف الإسلامية - دراسة قانونية في أهم مستجدات الحديثة، ط01، مجلد01، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، 2020.
23. مصطفى يوسف الكافي: النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة، ط01، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2011.
24. مصطفى يوسف كافي: التجارة الإلكترونية، ط01، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2010.
25. مصطفى يوسف كافي: الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، ط01، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2009.
26. وليد المهدي: بغية السائل من أوابد المسائل، دار الراف للنشر، بيروت، لبنان، 2018.

27. أبو بكر سالم؛ قاجة آمنة: قراءة في الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع الالكتروني -التجربة المالية نموذجاً-، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي ميله، جامعة ورقلة، ديسمبر 2016.
28. بلعاش ميادة؛ بن سماعيل حياة: مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2014.
29. أحمد بلقاسم المختار التواقي: تأثير خصائص الخدمة المقدمة على إقبال العملاء على قنوات الصيرفة الإلكترونية-دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الثاني، الأكاديمية الليبية، طرابلس، 2013.
30. أديب قاسم شندي: الصيرفة الإلكترونية أنماطها وخيارات القبول والرفض، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السابع والعشرون، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، 2011.
31. أسماء شاعو: تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واقعها ورهاناتها: دراسة مقارنة بين الجزائر، وتونس، والمغرب، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 10، جوان 2016.
32. أسماء كرجلي؛ عبد الله بلوناس: الدفع الالكتروني كحل للتقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 02، جامعة أكلي محند ولحاج، البويرة، الجزائر، 2021.
33. أممر بن موسى؛ أحمد علماوي: الخدمات المصرفية الإلكترونية بين التحديات ومتطلبات النجاح، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، عدد 02، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية (الجزائر)، 2020. متاح على الموقع الالكتروني التالي: www.asjp.cerist.dz
34. إكرام حجاب؛ السعدي عياد؛ حسين طيوب: تحديات نظام الدفع الإلكتروني وواقع تطبيقه في البنوك الجزائرية، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، المجلد 03، العدد 02، المركز الجامعي عبد الله مرسل، تيبازة، 2020، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.asjp.cerist.dz>
35. العشابي فاطمة الزهراء: التجارة الإلكترونية والنقد الإلكتروني: أزمة الثقة في وسائل وطرق الدفع الإلكترونية ومحاولات علاجها، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2021.
36. العياطي جهيد؛ محمد بن عزة: تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية تحليل إحصائي حديث لواقع وآفاق تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

37. الهاشمي سلطاني؛ صادق صفيح: إدارة مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية في المصارف الإسلامية: دراسة حالة مصرف الراجحي السعودي، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 13، العدد 01، جامعة معسكر، الجزائر، 2022/07/15.
38. آمنة زربوط: دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لتجربة الجزائر، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية (JAEAS)، المجلد 01، العدد 01، جامعة البليدة، الجزائر، 2019.
39. أوصغير لويظة: خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية-دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد السابع، جامعة برج بوعرييج، سبتمبر 2018.
40. آيت شعلال نبيل: البطاقات البنكية وعوائق استخدامها في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 04، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سي الحواس، بركة، باتنة، ديسمبر 2019.
41. آيت قاسي عزو رضوان؛ بودي عبد الصمد: واقع البنوك الإلكترونية **The reality of electronic banking**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 01، المركز الجامعي عبد الله مرسللي، جوان 2023.
42. بشري طالب سليمان، أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق: مكوناتها - دورها - إدارة مخاطرها، البنك المركزي العراقي، قسم المدفوعات، بغداد 2013.
43. بصيري محفوظ: نظام الدفع الإلكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 11، عدد 04، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، أكتوبر 2019.
44. بلحشر عائشة: واقع ورهانات أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد السابع، العدد الأول، مخبر النقود والمؤسسات المالية نفي المغرب العربي، جامعة تلمسان، الجزائر، مارس 2022.
45. بلعاش ميادة؛ زايدي حسينة: واقع الصيرفة الإلكترونية في الدول المتقدمة - التجربة الفرنسية كنموذج لتجارب البلدان الرائدة في استخدام وسائل الدفع الحديثة، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثامن، جامعة 20 أوت 1995، سكيكدة، 2013.
46. بلهادي عبد القادر؛ نزعي عز الدين: متطلبات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية من وجهة نظر عمالها-دراسة على عينة من البنوك الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي-35 (01)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2017.
47. بن شلاط مصطفى: واقع الصيرفة الإلكترونية ووسائل الدفع في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد 01، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، أبريل 2022.

48. بن شنيعة كريمة؛ مطاي عبد القادر: تنافسية البنوك في بيئة الانترنت-دراسة تجربة المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.
49. بن شيخ عبد الرحمان: التنمية المالية وتحديات تطبيق منظومة تسيير الخدمات المالية إلكترونية في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة تيسمسيلت، سبتمبر 2021.
50. بن عبدان آمنة؛ بختاوي بشرى: الصيرفة الإلكترونية ودورها في تميز الأعمال في البنوك التجارية في ظل الاجراءات الاحترازية لفيروس كورونا (كوفيد-19) - دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية أدرار، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 02، عدد خاص، الجزء 02، جامعة أحمد درايعة، أدرار، الجزائر، 2023.
51. بن علي نريمان؛ حمودي ناصر: الدفع الإلكتروني في الجزائر بين العوائق التي تواجهه والحماية الفنية والجزائية المقررة لها، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 13، عدد 04، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2021.
52. بن عمر خالد؛ بورزامة جيلالي: واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 80، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، يونيو/حريز 2019.
53. بن عمر خالد؛ بورزامة جيلالي: واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 80، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2019، ص 104.
54. بن لخضر عبد الغني؛ معمري عبد الوهاب: تقييم وسائل الدفع الإلكترونية في ظل انتشار التكنولوجيا المالية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 03، جامعة محمد طهراوي، بشار، أكتوبر 2021.
55. بن موسى أعمر؛ علماوي أحمد: التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الإلكترونية البنوك العمومية-دراسة تجربة الإمارات المتحدة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد السابع، العدد الثاني، جامعة غرداية.
56. بواريو هاجر أميرة: واقع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر-دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، العدد 18، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة البليدة 2، جوان 2018.
57. بوحاي حيات؛ مجاني غنية: اتجاهات تطوير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، مارس 2023.
58. بوخاري فاطنة: تحديات وضرة تحسين وسائل الدفع الإلكترونية لإداء البنوك في ظل جائحة كورونا-دراسة حالة الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد 01، جامعة الجيلالي لباس، سيدي بلعباس، الجزائر، ديسمبر 2021.

59. بوخاري فاطنة: تحديات وضرة تحسين وسائل الدفع الإلكترونية لأداء البنوك في ظل جلثة كورونا-دراسة حالة الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد 01، جامعة الجيلالي لابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2021.
60. بورايو هاجر أميرة: واقع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر-دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 18، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة البليدة 02، جوان 2018.
61. بوزانة أيمن؛ حمدوش وفاء: دراسة تحليلية لواقع الدفع الإلكتروني في دول المغرب العربي: الجزائر-تونس-المغرب خلال الفترة (2012-2021)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 02، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر 2022.
62. بوسعيد محمد عبد الكريم؛ قوراري عبد العزيز؛ صائم مصطفى: وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية (الواقع والآفاق) -دراسة تجارب دول المغرب العربي والدول المتقدمة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 03، العدد 02، جامعة المسيلة، 2019.
63. بوسهوة نذير؛ ملوح محمد: الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال ودوره في الحد من أزمة السيولة النقدية بالجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 01، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، 2022.
64. بوعافية الرشيد: دور النقود الإلكترونية في تطوير التجارة الإلكترونية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، المركز الجامعي، تيبازة، سبتمبر 2014.
65. بوعتلي محمد: تقييم واقع البطاقات البنكية وتطورها في البنوك الجزائرية: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، أبريل 2022.
66. بوعزة هداية: الدفع الإلكتروني في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 06، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، ديسمبر 2020.
67. بوعكة كاملة: النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، جوان 2022.
68. تطار محمد منصف: النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الإلكترونية، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثاني، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2002.
69. جربوعة منيرة: واقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 34، العدد 03، جامعة الجزائر 1، 2020.

70. جعفر عبد النور: واقع الاقتصاد الرقمي ونظام الدفع الإلكتروني في ظل جائحة COVID-19: دراسة حالة ماليزيا، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد 01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، مارس 2023.
71. جلام كريمة: واقع تبني العمل المصرفي الإلكتروني في الجزائر، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي أحمد زيانة، غليزان، 2018.
72. جليل نور الدين؛ بركان أمينة: تطوير نظام الدفع بالمصارف الجزائرية في ظل ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال -دراسة مقارنة-، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، المركز الجامعي تيبازة، أبريل 2017.
73. جمال عبد الرحمان جاسم النعيمي؛ شهيرة عبد الشكور؛ حسين عظيمي عبد الله: الحماية الجنائية لبطاقات الدفع الإلكترونية وفقا للقانون الإماراتي، بيردانا: المجلة الدولية للبحوث الأكاديمية (العلوم الاجتماعية والانسانية)، المجلد 01، العدد 01، كلية الشريعة والقانون، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، أبريل 2022.
74. جمال هداش محمد: العمل المصرفي الإلكتروني ودوره في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف -دراسة تطبيقية في عدد من المصارف الأهلية والحكومية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 01، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2017.
75. جميل أحمد؛ رشام كهينة: بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 01، جامعة البورة، ديسمبر 2009.
76. جهيدة العياطي؛ محمد بن عزة: تطور الخدمات المصرفية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 02، العدد 03، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017/01/02.
77. حاج علي عدنان: دور الصيرفة الإلكترونية في تطوير الخدمات المصرفية الجزائرية -دراسة حالة عينة من البنوك العمومية الجزائرية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 02، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، جوان 2021.
78. حسين القاضي؛ مادلين عبود؛ سهى سنكري: واقع استخدام تقنيات الدفع الإلكتروني في المصارف السورية العامة -دراسة تحليلية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 34، العدد 05، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2012.
79. حسينة عبد الحميد شرون؛ صوينا مقري: دور التشفير وشهادات المصادقة الإلكترونية في حماية الدفع الإلكتروني، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2022.
80. حميد فشيت؛ بناولة حكيم: واقع وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 03، المركز الجامعي خميس مليانة، ماي 2011.

81. حنان دريد؛ الطاوس غريب؛ ياسمينه عمامرة: تقييم التجربة الجزائرية في التحول نحو الصيرفة الاسلامية: واقع وآفاق، مجلة النمو الاقتصادي وزيادة الأعمال مختبر، المجلد 05، العدد 04، سنة 2022، جامعة العربي التبسي، الجزائر.
82. حيدر كامل مجيد: أثر استخدام وسائل الدفع الإلكترونية على ربحية عينة من المصارف الخاصة في العراق، مجلة دنانير، العدد 22، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، د.س.
83. حيدر كامل مجيد: واقع وسائل الدفع الالكترونية في العراق للمدة (2010-2018)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسع والستون، العدد التاسع والستون، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2021.
84. خلوط فوزية: واقع وتحديات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العدد 02، جامعة الجزائر 3، 2022، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.asjp.cerist.dz>
85. خليفة أسياء: متطلبات تطوير القطاع البنكي الجزائري-دراسة مقارنة مع القطاع البنكي المالي، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 09، العدد 01، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله، تيبازة، 2021.
86. خليفة عزي؛ زكريا مسعودي؛ رياض زلاسي: واقع النظام المصرفي الجزائري على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، جامعة الوادي، الجزائر.
87. خوييزي مريم: واقع استخدام وسائل الدفع الالكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري وكيفية إدارة المخاطر الناتجة عنها وفقا لنموذج بازل الدولية للرقابة المصرفية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارة، العدد الرابع، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ديسمبر 2015.
88. خويلا صالح؛ لهوازي نور الدين: تطور أنظمة الدفع الالكترونية في عصر الاقتصاد الرقمي حالة Zengin-net: نظام الدفع الالكتروني الياباني، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية والإدارة، المجلد 02، العدد 01، جامعة تامنرست، أفريل 2022.
89. دردوري لحسن؛ بلقاسمي سمية: واقع الصيرفة الإلكترونية ودورها في عصنة الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 03، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017.
90. دعبوز سعاد: دور استعمال البطاقة الذهبية لبريد الجزائر للحد من أزمة السيولة، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 06، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2021.
91. دعبوز سعاد؛ فرحي كريمة: واقع الدفع الالكتروني في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 04، 2021.

92. ديدوش هاجر؛ حريري عبد الغني: دور الصيرفة الالكترونية في تحسين الخدمة المصرفية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-المديرية الجهوية بالشلف، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 17، العدد 26، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2021.
93. رفاف لخضر؛ السعيد شريك: تنظيم وحماية البطاقات الالكترونية في التشريع الجزائري، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الابراهيمى، برج بوعريش، جوان 2018.
94. رهان لطيفي: البنوك الالكترونية **Les banques électroniques**، المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية، العدد 08، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، المغرب، 2021.
95. زايد محمد: البطاقات البنكية كأداة لتفعيل التجارة الالكترونية، مجلة الضياء للدراسات القانونية، المجلد 03، العدد 02، المركز الجامعي نور البشير، البيض، 2021.
96. سارة سعودي؛ عثمان عثمانية: المدفوعات عبر الهاتف المحمول كأداة لتعزيز الشمول المالي بالجزائر، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 01، مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، جوان 2023.
97. سعيدي عزو: الأمن التقني للدفع الالكتروني أي فعالية؟، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثاني، جامعة لونيسي علي، البليدة 2، ديسمبر 2017، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.asjp.com>
98. سلاوتي حنان: الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة البليدة 2، د.س.
99. سلطاني حميد: مفهوم الدفع الالكتروني وأفاق تطويره في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 02، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2012، ص ص 213-214.
100. سليمان ناصر؛ آدم حديدي: تأهيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، أي دور لبنك الجزائر؟، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 02، جوان 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر.
101. سماعيل عيسى؛ بهلول خيرة: أثر متطلبات الإدارة الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكترونية في البنوك التجارية -دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري BNA- تيارت الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 02، مركز البصيرة للبحث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2021، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.asjp.com>

102. سمية عباسية: وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري-الواقع والمعوقات والآفاق المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016.
103. سناء مسودة: مدى توافر مقومات العمل المصرفي الالكتروني في المصارف الأردنية لتعزيز التجارة الإلكترونية وتطويرها، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثالث والعشرون، المجلد 02، جامعة جدارا، الأردن، حزيران، 2011.
104. شريف مصباح أبو كرش: المصارف والبطاقات الالكترونية: الفرص والتحديات دراسة حالة المصارف الفلسطينية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، لعدد الثالث / 2014، الجامعة العربية الأمريكية - جنين، فلسطين.
105. طالبي سميرة؛ بن عبد العزيز سمير: دور وسائل الدفع الالكترونية في تفعيل التجارة الالكترونية-دراسة حالة بريد الجزائر لولاية بشار، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 03، جامعة أحمد دراية، مخبر التكامل الاقتصادي، الجزائري الإفريقي، الجزائر، مارس 2023، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.asjp.cerist.dz>
106. عباسي طلال: دور الإصلاح المصرفي في الجزائر في تفعيل دور البنوك في تمويل الاقتصاد، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، جانفي 2020، مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس.
107. عبد الجليل مقدم؛ فايزة بلعابد؛ خولة عدنان: دور التسويق المصرفي في زيادة فاعلية وسائل الدفع الالكتروني: دراسة حالة بنك خليج الجزائر-وكالة بشار، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، سبتمبر 2020.
108. عبد الرحيم وهيبة: تقييم وسائل الدفع الالكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 02، المركز الجامعي تلمسان، جانفي 2010.
109. عبد الرزاق براهيم؛ عبد المالك هبال؛ منصف شرفي: أهمية استخدام وسائط الصيرفة الالكترونية في تطوير الخدمات المصرفية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري بولاية سطيف، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة منتوري عبد الحميد مهري، قسنطينة، جوان 2020.
110. عبد الهادي مسعودي؛ لخضر لعروس: تقييم واقع التجارة الالكترونية واستعمالات البطاقات الالكترونية بالجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 02، جامعة المسيلة، سبتمبر 2017.
111. عريوة محاد؛ محمد خاوي: واقع وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 04، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.

112. علاء التميمي: التنظيم القانوني للدفع بالنقود الالكترونية، المجلة الدولية للفقهاء والقضاء والتشريع، المجلد 02، العدد 01، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العراق، 2021.
113. عماد الدين بركات؛ طيبي حورية: وسائل الدفع الالكترونية ودورها في تفعيل التجارة الالكترونية، مجلة القانون والتنمية المحلية، مخبر القانون والتنمية المحلية، أدرار، المجلد 01، العدد 02، جوان 2019.
114. فارح عائشة: التنظيم القانوني لوسائل الدفع الالكترونية: حتمية أساسية لتفعيل التجارة الإلكترونية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 03، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2021.
115. فوزي إينال: واقع وسائل الدفع الالكترونية المستحدثة في إطار التكنولوجيا المالية، مجلة المعيار، المجلد 13، العدد 02، جامعة الجزائر 3، ديسمبر 2022، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.asjp.cerist.dz>
116. قميش خولة؛ بلعة جوييدة: وسائل الدفع الالكتروني في بريد الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة المنظمات المغاربية، المجلد 05، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف، ديسمبر 2021.
117. كريمة بن شنيعة؛ عبد القادر مطاي: مقومات تنشيط التجارة والصيرفة الالكترونية بالجزائر، الريادة للاقتصاديات الأعمال، المنارة للاستشارات، المجلد 05، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، جانفي 2019.
118. لبزة هشام؛ محمد الهادي ضيف الله: واقع وتحديات وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر، العدد 24، ديسمبر 2017، الوادي، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.asjp.com>
119. لرجان وريدة؛ قلال مريم: ضرورة مواكبة وسائل الدفع الالكتروني لتطورات العصر الحالي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، سبتمبر 2018.
120. لعلاوي أحمد خير الدين: واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2016-2021، مجلة تدامساد UNEGMU، المجلد 02، العدد 02، جامعة يحي فارس بالمدينة، 2022.
121. ماطي مريم: واقع وسائل الدفع الالكترونية ومستقبلها في ظل الازمة كوفيد19-دراسة حالة الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 01، جامعة جيجل، الجزائر، 2022، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.asjp.cerist.dz>
122. محمد تقوروت: متطلبات تنشيط العمل المصرفي الالكتروني في الدول العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 07، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، سبتمبر 2015.

123. محمد طرشي؛ عمر عبو؛ نبيل بوفليح: متطلبات اعتماد الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 9750، العدد 2571، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2019/04/10.
124. محمد مصطفى محمد عمر: النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني في العمليات المصرفية، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، المجلد 2537، العدد 758، د.س.
125. مداح عرايبي الحاج؛ برك نعيمة: أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي الواقع والآفاق، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 02، جامعة الشلف، جانفي 2010.
126. مرباح طه ياسين؛ عيسات فطيمة الزهراء؛ سيفور فضيلة: وسائل الدفع الإلكتروني بين متطلبات التغيير ومواكبة العصرية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 02 (خاص)، جامعة الجزائر 3، 2020.
127. مريم خويبيزي: واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري وكيفية إدارة المخاطر الناتجة عنها وفقا لنموذج بازل الدولية للرقابة المصرفية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الرابع، 2015.
128. مزريق عاشور؛ معموري صورية: مدخلة تحت عنوان: عصنة القطاع المالي والمصرفي وواقع الخدمات البنكية الإلكترونية بالجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008.
129. مزيان توفيق؛ بديار أحمد: اعتماد نظام الدفع الإلكتروني في المنظومة المصرفية كآلية لتفعيل التجارة الإلكترونية بالجزائر، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد رقم 02، العدد 02، المركز الجامعي، غليزان، جوان 2019، الجزائر.
130. مسوس رضوان؛ بورايو هاجر أميرة: تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر كحافز لتطوير المعاملات المالية عن طريق استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 01، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2023.
131. مصطفى بواوي: الدفع الإلكتروني كآلية لحماية المستهلك ومظاهر تطبيقه في التشريع الجزائري، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الرابع عشر، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أفريل 2017، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://fr.scribd.com>
132. مصفح فاطمة؛ آيت علي زينة: مفهوم الدفع الإلكتروني وتمييزه عن الدفع التقليدي، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 02، جامعة لويسجي علي، البليدة، الجزائر، 2022.
133. مفيدة بن عثمان؛ زينب شطبية: جاهزية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر-دراسة مقارنة-، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، مخبر الجامعة والتنمية المحلية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ديسمبر 2019.

134. مقدم عبد الجليل: واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -بشار، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 05، العدد 02، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 2018.
135. مهدي رضا: بطاقات الدفع الالكترونية وترقية التجارة الالكترونية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 05، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، جوان 2020.
136. مي محمد نعيم خريسات: إيجابيات وسلبيات الدفع الإلكتروني في المؤسسات الحكومية، المجلة العربية للنشر العلمي، المجلد 2663، العدد واحد وأربعون، بلدية السلط الكبرى، الأردن، 2022، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: www.asjp.net
137. نذير عبد الرزاق؛ حجاب عيسى: وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي والاقتصاد الوضعي -دراسة مقارنة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية 28، العدد 01، 2016.
138. نعيمة مولفوعة: إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 06، جامعة التكوين المتواصل، مركز تيارت، 2016.
139. وفاء لطفي: الجهود الدولية في مجال مكافحة جرائم الارهاب السيبراني: التجربة الماليزية نموذجا، مجلة دراسات، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة 06 أكتوبر يناير 2022.
140. إيمان نور الدين؛ إيمان نعمون: واقع الخدمات المصرفية الالكترونية في الجزائر قبل وبعد جائحة كورونا دراسة تحليلية للفترة (2012-2022)، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، جامعة بسكرة، جويلية 2023.
141. بن مصطفى ريم؛ قلوبش عبد الله: الدفع الإلكتروني ودوره في تسير أزمات السيولة في الجزائر، المشكاة في الاقتصاد والتنمية، المجلد 7، العدد 01، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، 2022.
142. بورايو هاجر أميرة: واقع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر-دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 18، جامعة البليدة 02، جوان 2018.
143. بوزانة أيمن؛ حمدوش وفاء: دراسة تحليلية لواقع الدفع الإلكتروني في دول المغرب العربي: الجزائر-تونس-المغرب خلال الفترة (2012-2021)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد 02، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر 2022.
144. دعبوز سعاد؛ فرحي كريمة: واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 04، جامعة الجزائر، أكتوبر 2021.
145. رايح شيلق: وسائل الدفع الالكترونية كآلية للحد من أزمة السيولة الراهنة في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، عدد 01، جامعة الخلفة، 2021.

146. سارة سعودي؛ عثمان عثمانية: المدفوعات عبر الهاتف المحمول كأداة لتعزيز الشول المالي بالجزائر، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 01، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة، جوان 2023.
147. شرفي إبراهيم؛ بلخضر عيسى: استعمال وسائل الدفع الالكتروني لمواجهة أزمة السيولة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد 01، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2023.
148. شفيقة ضويقي: دور وسائل الدفع الالكترونية في معالجة أزمة السيولة في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة (2016-2017)، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 16، العدد 01، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، جانفي 2022.
149. شيما مرجة؛ صبيحة عبد اللاوي: دور خدمات الدفع الالكتروني في ترقية التجارة الالكترونية- تجربة الجزائر، دائرة البحوث والدراسات والقانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 02، مخبر الحوكمة والتنمية المستدامة، جامعة لونسي علي، البلدية 02، الجزائر، جوان 2023.
150. عريوة محاد؛ محمد خاوي: واقع وسائل وأنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 04، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
151. قصاص شريفة: مساهمة وسائل الدفع الالكتروني في التقليل من أزمات: حالة الجزائر، المجلد التاسع، العدد 01، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، أفريل 2023.
152. قيسي فادية: آليات الدفع الالكتروني ودورها في الحد من أزمة السيولة في الجزائر، مجلة الإدارة والمنظمات والاستراتيجية، المجلد 05، العدد 03، جامعة الجيلالي ليايس بلعباس، الجزائر، 2023/09/30.
153. كريمة بن صالح؛ طلحي فاطمة الزهراء: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاهتمام بالكفاءات البشرية كمدخل لعصرنة البنوك الجزائرية في ظل الاقتصاد المعرفي، مجلة شماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جوان 2018..
154. هوارى عامر؛ دغبر فتحي: واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر مقارنة مع كل من تونس المغرب ومصر على ضوء مؤشر المعرفة العالمي 2017-2019، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الجلفة، جوان 2021.
155. وداد بوفافة؛ روميضاء شقروش: آفاق استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري- دراسة ميدانية من وجهة نظر الموظف، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 09، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2023.

156. آيت زيان كمال؛ حورية ايت زيان: الصيرفة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي-خميس مليانة-الجزائر، منتديات الجلفة، 2010/04/07، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.djelfa.info>.
157. بن عزة هشام؛ موفق سهام: أهمية التقنيات الرقمية والتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي القومي المنصات الرقمية للخدمات المالية نموذجاً-قراءة في النظرة المستقبلية لمصرف الراجحي-، ملتقى دولي حول "الشمول المالي في الجزائر: الواقع والآفاق"، يوم 13 أكتوبر 2022، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
158. رحيم حسين؛ هوارى معراج: الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي- واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 15/14 ديسمبر 2004.
159. رفيق يوسف؛ حنان دريد: دور حوكمة البنوك الإلكترونية في حماية العميل الإلكتروني من الاحتيال المصرفي، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الانتقال وتحديات الحماية، 24/23 أبريل 2018، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة.
160. زبير عياشي؛ مناصرة سميرة: دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحسين الأداء البنكي، ملتقى حول الصيرفة الإلكترونية التقليدية ومتطلبات التموقع الجيد، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 02-03 ديسمبر 2013.
161. ضيف أحمد: محاضرات في الاقتصاد البنكي المعمق، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2021/2020.
162. عبد الغني ريوح؛ نور الدين غردة: تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والآفاق، المؤتمر الدولي العلمي حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، د.س.
163. عبد الله غالم؛ آيات الله مولحسان: آثار اقتصاد المعرفة على تنمية وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، بسكرة، نوفمبر 2005، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://elbassair.net>

164. مريم ناي: الخدمات البنكية الإلكترونية وأثرها في تحسين أداء الإدارة البنكية، مداخله تحت عنوان: مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية للمرافق العامة في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مولود معمري – تيزي وزو، 2017.
165. مفتاح صالح: البنوك الالكترونية – الأعمال المصرفية الالكترونية، المؤتمر العلمي الخامس، كلية العلوم الادارية والمالية، بسكرة، الجزائر.
- رابعاً/ المحاضرات الجامعية:
166. بلحنيش عبد الرحمان: محاضرات مقياس: النظام المصرفي الجزائري، السنة الثالثة (السداسي السادس)، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أملي محمد أولحاج، البويرة، 2021/2020.
167. بن قيدة مروان: الصيرفة الالكترونية، محاضرات مقدمة لطلبة الماستر في تخصصات: السنة الأولى والثانية ماستر علوم مالية ومحاسبية (مالية وبنوك)، السنة الأولى والثانية ماستر علوم اقتصادية (اقتصاد نقدي وبنكي)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدينة، 2023/2022.
168. زيار الشاذلي: محاضرات في مقياس قانون البنوك، ملقاء على طلبة السنة أولى ماستر، تخصص قانون الأعمال، معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية، المركز الجامعي الشهيد سي الحواس، بركة، السداسي الأول: 2022-2021.
169. سنوسي علي: محاضرات في مقياس النظام المصرفي الجزائري، سنة ثالثة ليسانس LMD، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021/2020.
170. عائشة بوثلجة: الصيرفة الالكترونية، مطبوعة جامعية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2021-2020.
171. عبد الله ليندة: قانون الدفع الإلكتروني، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، السداسي الثالث: 2020/2019.
172. العجاج فاطمة الزهراء: محاضرات في الاقتصاد البنكي المعمق، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والمالية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر قايد، تلمسان، 2022-2021.
173. علي بن سوحة: النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2019/2018.

174. **محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رؤوس الأموال**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية مالية ومحاسبة وعلوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، 2016-2017.
175. **محيريق عدنان: الاقتصاد البنكي المعمق**، مطبوعة موجهة لطلبة أولى ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2020-2021.
176. **معزوز سامية: محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال**، موجهة إلى طلبة السنة الثانية محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، 2021-2022.
177. **نصير صبار لفته الجبوري: التحول الإلكتروني للأعمال المصرفية للبنوك**، محاضرات أقيمت على طلبة الماجستير-القانون التجاري، كلية القانون - جامعة القادسية، المحاضرة الأولى 2015/9/22، الفصل الدراسي الأول 2015-2016.
178. **نصير صبار لفته الجبوري: التحول الإلكتروني للأعمال المصرفية للبنوك**، محاضرات أقيمت على طلبة الماجستير، القانون التجاري، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، المحاضرة الأولى 2015/09/22.
179. **ودان بوعبد الله: الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس ل م د، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020-2021.
- خامسا/ التقارير العلمية:**
180. **بنك الجزائر: التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي**، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، سبتمبر 2023.
181. **بنك الجزائر: الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي**، التقرير السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي 2021، ديسمبر 2022.
182. **سوق التكنولوجيا المالية الماليزية: تحليل حجم سوق التكنولوجيا المالية وحصتها في ماليزيا-اتجاهات النمو والتوقعات (2023-2028)**، تم بتاريخ: 2023/12/11، على الساعة 18:30، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.mordorintelligence.com>
183. **صندوق النقد الدولي: التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة**، الإصدار الأول لتقرير مرصد "التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية"، يونيو 2020.
184. **مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تقرير التطبيقات حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية**، مينا فاتق، ديسمبر 2017.

185. المصدر: مجموعة البنك الدولي ECA: حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة في أفريقيا SIIPS Africa Nanda، 2022، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة UNECA، وكالة سينفري Cenfri، Rockefeller، Bill & Melinda Gates Foundation، Philanthrop Advisors.

سادسا/ المذكرات والرسائل الجامعية:

186. أيمن أحمد محمد شاهين: مقومات العمل المصرفي الإلكتروني كأداة لتعزيز وتطوير نظم الدفع والتجارة الإلكترونية-دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين، دراسة استكمالا للحصول على درجة الماجستير في الحاسبة والتمويل، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.

187. بدوي مصطفى: المنظمة العالمية للتجارة وتحرير الخدمات المالية والمصرفية -دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص: نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، نوفمبر 2004.

188. بركان أمينة: الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي -حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2014.

189. برينس أسماء؛ تلياني حسنى: دور نظم الدفع الالكتروني في تحقيق رضا الزبون -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة ميله، مذكرة شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، 2018/2019..

190. بطاهر علي: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1، 2005-2006.

191. بن مشيش حليلة: تطبيق النظام المصرفي المزدوج الملائم للصيرفة الإسلامية في الجزائر-دراسة لتجارب بعض الدول، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية واقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2019-2020.

192. بوخشبة إيمان: تقييم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، ملحقة قصر الشلالة، 2019/2020.

193. بورزق إبراهيم فوزي: دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البيبنكي -دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري CPA، مذكرة ماجستير شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
194. بورمة هشام: النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير. تخصص إدارة مالية، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه اقتصاد -ماناجمنت، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2008-209.
195. بونفلة غلام؛ موالكية عيدة: واقع وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر -دراسة حالة البنوك الجزائرية، مذكرة ماستر، تخصص المقاولاتية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2020-2021.
196. بوهكة فتيحة؛ عوار حنان: التجارة الإلكترونية وتحديات اعتمادها في اقتصاديات الدول -دراسة مقارنة-، مذكرة ماستر، تخصص مالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015-2016.
197. جناح مسيكة؛ قرادي أسماء: الصيرفة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الجهاز المصرفي -BNA-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016/2017.
198. چرا روف عولا؛ سازان محسن عبد الله؛ شه هله محسن عثمان؛ كه شبن عمر ابراهيم: دور الصيرفة الإلكترونية في تدعيم استراتيجيات الميزة التنافسية -دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية في مدينة أربيل، مذكرة نيل درجة البكالوريوس في علوم إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين -أربيل، إقليم كردستان، العراق، 2019.
199. حفيظة كراع: العمل المصرفي الإلكتروني والمسؤولية المدنية للبنك فيه، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة باتنة 1 -الحاج لخضر، 2021/07/12.
200. حوالف عبد الصمد: النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص 45.
201. خولة جفال؛ صبرينة ناجح: واقع وآفاق الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي (ل م د)، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2019-2020.

202. دحية رباب: أثر التطور التكنولوجي على أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني مع الإشارة إلى حالة الجزائر -دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية، بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019-2020.
203. دعبور سعاد: تحديث وسائل الدفع وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2017-2019، رسالة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2021-2022.
204. رشيد بوعافية: الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي -الآفاق والتحديات، مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ديسمبر 2005.
205. زهير زواش: دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010/2011.
206. سبع فايزة: قياس اتجاهات المستهلكين نحو نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر -دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه للطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2019-2020.
207. سبع فايزة: قياس اتجاهات المستهلكين نحو نم الدفع الإلكتروني في الجزائر -دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه للطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2019-2020.
208. السعيد بريكة: واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية (E-Banking) وآفاق تطورها في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010-2011.
209. سلطاني خديجة: إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADAR) بوكالة بسكرة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2013.
210. سيف الدين بوطاجين؛ صورية غردة: أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية -دراسة حالة الجزائر، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2016/2017.
211. شايب فؤاد: تحديث وسائل الدفع في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011/2012.

212. شما جاسم سيف السيطي: الجوانب القانونية لوسائل الدفع الإلكترونية في ضوء القانون القطري، رسالة ماجستير في القانون الخاص، كلية القانون، جامعة قطر، 2021.
213. صوفان العيد: دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة-دراسة التجربة الجزائرية، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010/2011.
- عبد الرزاق سلام: القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة - تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 221.
214. العروسي عمارة: وسائل الدفع الالكترونية بين الواقع والمأمول -دراسة حالة الجزائر، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم الإسلامية، تخصص المعاملات المالية المعاصرة، معهد العلوم الإسلامية، قسم الشريعة، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2020/2021.
215. فريدة قلقول: أهمية أنظمة الدفع الإلكترونية في المصارف-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR أم البواقي**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012-2013.
216. فلاح نصرت فليح الفليح: المسؤولية المدنية لمزود خدمات الدفع الالكتروني (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2021.
217. قماير هاجر؛ عباس مختارية: تحديات المنظومات المصرفية في ظل التكنولوجيات الحديثة-دراسة مقارنة للدول المغاربية، مذكرة ماستر، تخصص مالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014-2015.
218. قماير هاجر؛ عباس مختارية: تحديات المنظومات المصرفية في ظل التكنولوجيات الحديثة-دراسة مقارنة للدول المغاربية، مذكرة ماستر، تخصص مالية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014-2015.
219. كواشي حنان: واقع وآفاق دفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)، أطروحة درجة الدكتوراه ل م د في علوم التسيير، تخصص إدارة مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2021-2022.
220. زهر بلعلمي: دور العمل المصرفي الإلكتروني في تعزيز استخدام وسائل الدفع الحديثة -دراسة حالة بنك التنمية المحلية "BDL 361" قسنطينة، مذكرة ماستر أكاديمي (ل.م.د)، تخصص اقتصاد نقدي

وينكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021/2020.

221. لوصيف عمار: استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008.

222. مسعودي راوية: التسويق الإلكتروني وأثره على جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة: القرض الشعبي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.

223. معزي صونية: وسائل الدفع الدولية في المجال البنكي، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع قانون أعمال، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر بن يوسف خدة، 2010-2009.

224. معطى سيد أحمد: واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال على أنشطة البنوك الجزائرية (دراسة تحليلية استبائية، حالة بنوك سعيدة)، مذكرة شهادة الماجستير في إدارة الأفراد وحوكمت الشركات، تخصص حوكمت الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر قايد، تلمسان، 2012/2011.

225. نايب حبيب: واقع وسائل الدفع الإلكترونية البنكية في الجزائر - "دراسة حالة مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR مستغانم"، مذكرة ماستر أكاديمي، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي ونقدي، كلية علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018-2019.

226. نصيرة شوب: الإدارة البنكية الإلكترونية في الجزائر دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الآلي، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص مجتمع معلومات، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.

227. نصيرة شوب: الإدارة البنكية الإلكترونية في الجزائر - دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الآلي، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص مجتمع معلومات، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.

228. نصيرة شوب: الإدارة البنكية الإلكترونية في الجزائر - دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الآلي، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، تخصص مجتمع معلومات، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.

229. هداية بوعزة: النظام القانوني للدفع الإلكتروني - دراسة مقارنة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أي بكر بلقايد، تلمسان، 2019/2018.

230. هناء عبد اوي: مساهمة في تحديد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إكساب المؤسسة ميزة تنافسية-دراسة حالة الشركة الجزائرية للهاتف النقال موبليس، رسالة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.
231. وهيبة عبد الرحيم: تحديث طرق الدفع ومساهماتها في خلق تجارة إلكترونية في الوطن العربي (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.
232. ياسمينه مصباحي: تحديث وعصرنة وسائل الدفع في المصارف العمومية الجزائرية-حالة البنك الخارجي الجزائري، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وأسواق مالية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015/2016.
- سادسا/ المواقع الإلكترونية:
233. المركزي الياباني.. أكثر البنوك تأثيراً في العالم، مركز الاتحاد للأخبار، 06 أكتوبر 2017، تم التصفح يوم 2023/12/15، على الساعة: 20:12، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.aletihad.ae>
234. أخبار اليوم: فوائد البطاقة الذهبية لبريد الجزائر واستخداماتها، 08 أكتوبر 2022، تم الاطلاع يوم 2024/03/11، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.akhbarelyoum.dz>
235. أ-ر: تسجيل تطور ملحوظ في هياكل وخدمات البريد خلال أربع سنوات: ارتفاع عدد بطاقات "الذهبية" المتداولة إلى 12,5 مليون بطاقة، جريدة الموعد اليومي، 2024/01/06، تم الاطلاع يوم 2024/03/24، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://elmaoud.dz>
236. أمين بشار: بنك الجزائر الخارجي يطرح بطاقة "ماستر كارد" للدفع الإلكتروني، 22 أغسطس 2021، القمة السابعة لمنتدى الدول المصدرة للغاز GECF، تم الاطلاع يوم 2024/03/24، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.sahm-media.dz>
237. أنظمة الدفع في العراق: دور البنك المركزي العراقي، 14 أكتوبر 2023، تم التصفح يوم 2023/12/17، على الساعة: 11:02، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://fastercapital.com>
238. أنفا نيوز: ترتيب الدول الإفريقية 2023 حسب تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: المغرب يتفوق، 23 ديسمبر 2023، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://anfanews.com>

239. باحث في معهد أبحاث: المدفوعات باستخدام بطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي والنقود الإلكترونية في اليابان، 2019/07/25، تم التصفح يوم 2023/12/15، على الساعة: 19:30، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.nippon.com>
240. بنك الجزائر الخارجي: **Nos Cartes Domestiques**، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.bea.dz>
241. البنك الدولي: تعداد السكان الإجمالي 1960-2022، تم الاطلاع يوم 09 ماي 2024، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://data.albankaldawli.org>
242. البنك المركزي العراقي Central Bank of Iraq -: 2023/12/14، تم التصفح يوم 2023/12/17، على الساعة: 11:15، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.cbi.iraq.com>
243. بنك المغرب: المبادلات بين البنوك بلغت نحو 85 مليون معاملة، بنزسمان ماغازين، 21 أكتوبر 2020، تم الاطلاع يوم 04 ماي 2024، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.businessman.ma>
244. بنك المغرب: النظام المغربي للأداءات الإجمالية... ارتفاع أوامر الأداء إلى أزيد من 274 ألفا سنة 2022، 03 نوفمبر 2023، تم الاطلاع يوم 04 ماي 2024، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://anwarpress.com>
245. البنوك الإلكترونية ثورة التجارة الإلكترونية، تم التصفح في 2023/12/17، على الساعة: 17:45، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://2dahab.net/e-bank>
246. البنوك الإلكترونية مميزات وككل شيء عنها: تم التصفح يوم 2023/12/17، على الساعة: 16:40، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://forexarabonline.com>
247. البنوك الإلكترونية، تم التصفح يوم 2023/12/17، على الساعة: 14:45، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://rossi9900.wixsite.com>
248. بوعلام حمدوش: نحو بلوغ 14 مليون بطاقة ذهبية في 2024، 09 أكتوبر 2023، الجزائر الجديدة، تم الاطلاع يوم 2024/03/11، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.eldjazaireldjadida.dz>
249. تجمع النقد الآلي GIE MONETIQUE: نشاط السحب على جهاز الصرف الآلي، الجزائر، تم الاطلاع يوم 2024/04/24، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.giemonetique.dz>

250. تجمع النقد الآلي GIE MONETIQUE: نشاط السحب على جهاز الصرف الآلي، تم الاطلاع يوم 2024/03/13، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.giemontique.dz>
251. تقرير: 22 مليون مغربي يستخدمون الإنترنت، أصوات مغربية، 04 فبراير 2019، تم الاطلاع يوم 23 أبريل 2024، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://Demaghrebvioce.pr>
252. تقرير: المغاربة في المركز الثاني قاريا في استخدام الإنترنت بأزيد من 20 مليون متصل، الاثنين 30 يناير 2017، تم الاطلاع يوم: 23 أبريل 2024، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://lamome2.com>
253. رشيد محمودي: المغرب الأول إفريقيا في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مجلة صناعة المغرب، 23 ديسمبر 2023، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://ar.industries.ma>
254. سبق برس: بريد الجزائر: 12 مليون بطاقة ذهبية و2000 شبك آلي، 2023/10/09، تم الاطلاع يوم 2024/03/24، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.sabqpress.dz>
255. سليم بوستة: 05 ملايين بطاقة ذهبية لزبائن بريد الجزائر خلال سنة 2018، النهار أونلاين، 21 جانفي 2018، تم الاطلاع 2024/04/29، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://ennaharonline.com>
256. الشعب أونلاين: عدد مستخدمي البطاقة الذهبية سيرتفع إلى 14.5 مليون، 18 فيفري 2023، تم التصفح يوم 2024/03/24، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.ech-chaab.com>
257. عبد الرحيم لوزان: مقدمة إلى البنوك الإلكترونية ونبذة عن كل بنك، منتدى البنوك الإلكترونية، 16 فيفري 2016، تم التصفح يوم 2023/12/17، على الساعة: 18:30، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.arabfx.net>
258. عبد الرزاق ب: هذا هو عدد مستخدمي الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي عام 2023، 2023/02/24، تم الاطلاع يوم 2024/04/27، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.echoroukonline.com>
259. كوالالمبور: ماليزيا تعزز الدفع الإلكتروني للتحرك نحو مجتمع بلا نقود، البيان، 09 ديسمبر 2017، تاريخ الاطلاع: 2023/12/10، على الساعة: 20:54، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.albayan.ae>
260. ما هي البنوك الإلكترونية وأهمها، تم التصفح يوم 2023/12/17، على الساعة: 15:42، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://altiqania.blogspot.com>

261. ما هي البنوك الالكترونية وأهمها، تم التصفح يوم 2023/12/17، على الساعة: 15:42، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://altiqania.blogspot.com>
262. ماريان أبونجم : قائمة اسماء البنوك الالكترونية العالمية، المرسال، 20 أكتوبر 2023، تم التصفح يوم 2023/12/17، على الساعة: 17:05، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.almrsal.com>
263. ماليزيا تعزز الدفع الالكتروني للتحرك نحو مجتمع بلا نقود، صحيفة رأي اليوم، 08 ديسمبر 2017، تاريخ الاطلاع 2023/12/11، على الساعة: 10:15، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.raialyoun.com>
264. مبارك: أشهر البنوك الإلكترونية في العالم، 26 ماي 2021، ريادة الأعمال، تم التصفح يوم 2023/12/17، على الساعة: 17:40، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.businessesyemen.com>
265. المصدر الاقتصادي: هذا هو واقع الانترنت في الجزائر، 13 يوليو 2023، تاريخ الاطلاع يوم 2024/03/27، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.elmasdaronline.dz>
266. المصدر: بنك المغرب: <https://bkam.ma>
267. مصرف الراجحي - ماليزيا: بنك "رايز" للخدمات المصرفية الرقمية، منظور الأعمال: الشركات التابعة والفروع الدولية، التقرير السنوي 2022، تاريخ التصفح: 2023/12/10، على الساعة: 20:15، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://www.alrajhibank.com.sa>
268. مصطفى عمران: ارتفاع ملحوظ في عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر سنة 2023، سهم ميديا، 14 فيفري 2023، تم الاطلاع يوم 2024/03/27، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.sahm-media.dz>
269. معاملات قطاع التجارة الإلكترونية في المغرب ترتفع بأكثر من 135 مليون معاملة، قسم الاقتصاد، 26 نوفمبر 2023، تم الاطلاع يوم 2024/04/21، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://24saa.ma>
270. المغرب... 20 مليون عملية بالبطاقات البنكية عبر الإنترنت بلغت 7.7 مليار درهم، 2022/01/23، تم الاطلاع يوم 2024/04/21، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://sputnikarabic.ae>
271. المغرب... 20 مليون عملية بالبطاقات البنكية عبر الإنترنت بلغت 7.7 مليار درهم، 2022/01/23، تم الاطلاع يوم 2024/04/21، متاح على الموقع الالكتروني التالي: <https://sputnikarabic.ae>

272. وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية: تعزيز الشمول المالي وتعميم الدفع الإلكتروني، 2024، تم الاطلاع يوم 2024/03/24، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.mpt.gov.dz>
273. وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر (التشريع الجزائري)، 05 يونيو 2023، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.9anoun4dz.com>
274. وكالة الأنباء الجزائرية: تطور نسبة انتشار الإنترنت في الجزائر، الاثنين 20 فيفري 2023، تم الاطلاع يوم 2024/03/27، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.aps.dz>
275. وكالة الأنباء الجزائرية: عدد البطاقات الذهبية المتداولة لبريد الجزائر تجاوز عتبة 11 مليون بطاقة، 24 ماي 2023، تم الاطلاع يوم 2024/03/11، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://aps.dz>
276. وكالة الأنباء الجزائرية ALGERIE PRESSE SEVICE: الدفع الإلكتروني: إطلاق حملة تحسيسية واسعة في سنة 2024، الاثنين 09 أكتوبر 2023، تم الاطلاع يوم 2024/04/29، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://aps.dz>
277. وكالة الأنباء الجزائرية ALGERIE PRESSE SEVICE: الدفع الإلكتروني: أزيد من 1.7 مليون عملية بقيمة تناهز 14 مليار دج خلال السداسي الأول، الاثنين 14 أوت 2023، تم الاطلاع يوم 2024/04/29، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://aps.dz>
278. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار: قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الجزائر، تاريخ الاطلاع: 2024/03/27، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://aapi.dz>
279. يوسف لخضر: عدد المشتركين في الأنترنت بالمغرب يسجل نموا كبيرا بـ 40% منذ 2019، هسبريس، الثلاثاء 28 مارس 2023، تم الاطلاع يوم 21 أبريل 2024، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://Dehespress.com>
280. يوسف/ح: هذا هو عدد البطاقات الذهبية التي أصدرها بريد الجزائر، 26 مارس 2024، جريدة اللقاء، تاريخ الاطلاع يوم 2024/04/29، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <https://elikaonline.com>